الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

سياسة الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج

ماجدة عودة الله محمد ابو جاموس/ الدعجة

إشراف

الدكتور رضوان العبد الله

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا في
الجامعة الأردنية

١٩٩٦

Text Stamp

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٩٥/٣/٢١ وأجيزت. بتاريخ ١٩٩٦/٥/٦

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١ - الدكتور رضوان العبدالله	مشرفاً	
٢ - د. عبدالله نقرش	عضواً	
٣ - د. ذياب مخادمة	عضواً	
٤- د. محمد خير	عضواً	

Text Stamp

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً ورعياني كبيرا:

وتكفلا بي وزرعا في نفسي الأمل والطموح

إلى من مهّدا لي طريق النجاح

وخففّا عني أعباء الحياة

إلى والديّ

أمي وأبي

أقدم هذه الدراسة لعلي برضاهما أفوز برضا الخالق

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

Text Stamp

شكر وتقدير

بعد ان وفقني الله تعالى في اتمام هذه الرسالة، فإنني أتقدم بشكري الجزيل وعظيم الامتنان لاستاذي الفاضل الدكتور رضوان العبد الله، وقد قام بالاشراف على هذه الرسالة، وقد كان لجهوده الكبيرة والمتمثلة في إبداء الملاحظات والتوجيهات أكبر الأثر في الإسهام بإثراء هذا البحث وإخراجه الى حيز الوجود.

وأتقدم بخالص شكري وعرفاني الى أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية لما بذلوه لي من مساعدة وإذ لم يتوانوا عن تقديم النصح والإرشاد، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد فضة والدكتور غازي ربابعة والدكتور محمد مصالحة.

وبعد، فإنني أشكر أعضاء لجنة المناقشة، الذين تحملوا معي عناء قراءة هذه الرسالة وتكريمهم لي من خلال موافقتهم على مناقشة الرسالة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أفراد عائلتي: والديّ واخواني واخواتي على دعمهم وتشجيعهم المتواصل والدؤوب، لي وإعطائي الحافز في كل مرحلة من مراحل دراستي.

وأخيراً وليس آخراً فإنني أتقدم بعظيم الامتنان وخالص الشكر إلى زملائي ضباط وضباط صف وأفراد مديرية التوجيه المعنوي وفي مقدمتهم العميد الركن قاسم محمد صالح مدير التوجيه المعنوي، الذي ساعدني في متابعة دراستي، ولم يتوان عن تقديم أي عون لي.

إلى كل هؤلاء أقدم شكري وتقديري،،،،

ماجدة

Text Stamp

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ح

الباب الاول

سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي منذ إعلان مبدأ نيسكون حتى انتهاء الحرب الباردة

الفصل الاول:فصل تمهيدي/ مقدمة	١
الفصل الثاني: مصالح السياسة الامريكية واهدافها في الخليج	١٠
الفصل الثالث: أسس ومرتكزات السياسة الامريكية في الخليج	٢٢
الفصل الرابع: السياسة الامريكية في الخليج	٣١
المبحث الاول: مراحل السياسة الامريكية في الخليج	٣٢
المرحلة الاولى : قبل الحرب العالمية الاولى	٣٢
المرحلة الثانية: مرحلة الحرب الثانية	٣٢
المرحلة الثالثة: مبدأ نيسكون	٣٣
المرحلة الرابعة: مبدأ كارتر	٣٥

المبحث الثاني: التغيرات التي اصابت النظام العالمي وتأثير
ذلك على السياسة الامريكية الخليجية ٤٠

الباب الثاني

سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج

الفصل الاول: سياسة الاحتواء المزدوج ٥٠
الفصل الثاني: سياسة الاحتواء المزدوج والعراق وايران ٥٥
المبحث الاول: سياسة الاحتواء المزدوج والعراق ٥٥
المبحث الثاني: ساسية الاحتواء المزدوج وايران ٦١
الفصل الثالث: سياسة الاحتواء ومستقبل السياسة الامريكية في المنطقة ٦٦
الفصل الرابع: أثر ظهور القوى الاقتصادية العالمية على سياسة
الولايات المتحدة في المنطقة الخليجية العربية ومستقبل
العلاقات فيما بين الفواعل الرئيسية العالمية ٩٥
الخاتمة ١١٠
قائمة المصادر والمراجع ١١٥
الملخص باللغة الانجليزية ١٢٢

Text Stamp

الملخص

"سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج"

إعداد ماجدة عودة الله ابو جاموس.

إشراف د. رضوان العبد الله.

جاءت هذه الرسالة لتتناول الحديث عن السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، منطلقة من فرضية مفادها أن سياسة الولايات المتحدة قد اعتراها تغير ما نتيجة للتغيرات التي أصابت المنظومة الدولية، وقد أولت الولايات المتحدة تلك المنطقة اهمية كبيرة وخاصة بعد الانسحاب البريطاني منها نظراً لاحتوائها على النفط واحتياطاته الهائلة، التي تعد ذات أهمية كبيرة للآلة الصناعية الغربية. لذلك، فلقد سعت الولايات المتحدة منذ بداية اهتمامها بهذه المنطقة إلى وضع استراتيجية خاصة تقوم على أساس حماية النفط وإمداداته، ومحاولة الحصول عليه بكميات كبيرة وبأسعار معقولة وبأقل التكاليف، ومنع السوفييت من الاقتراب من المنطقة والسيطرة عليها (سياسة الاحتواء). ومن هنا، ونتيجة لاعتبار المنطقة الخليجية منطقة حيوية للمصالح الأمريكية، فقد عملت الولايات المتحدة على ربط تلك المنطقة بالأمن القومي الأمريكي فمن مبدأ نيكسون والوكلاء المحليين الذي يقوم على أساس اعتماد الولايات المتحدة على الدول الخليجية نفسها في حماية المصالح الأمريكية إلى مبدأ كارتر الذي اعتبر منطقة الخليج العربي منطقة مصلحة حيوية، واعتبر أن أية محاولة للسيطرة عليها من أية قوة خارجية تعد بمثابة اعتداء على المصالح الأمريكية، وسوف تسعى الولايات المتحدة إلى الدفاع عنها بالوسائل الضرورية حتى ولو لجأت إلى استعمال القوة العسكرية (كما حدث في حرب الخليج الثانية، والتي جاءت متناسبة ومعطيات هذا المبدأ).

وتبعاً لذلك تشكلت قوات الانتشار السريع التي جاءت كأساس وكنواه

Text Stamp

المقدمة

تقوم هذه الدارسة والمعنونة بسياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج على فرضية مفادها أن سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي قد اعتراها تغير ما نتيجة للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في منتصف الثمانيات ومطلع التسعينات، أي مع بروز الحديث عن النظام العالمي الجديد وما نجم عنه من مستجدات أثرت وبصورة كبيرة، على السياسات العالمية. فقد انهار الاتحاد السوفياتي وتبع ذلك انتهاءُ للحرب الباردة، وظهرت مرحلة الوفاق الدولي فيما بينه وبين الولايات المتحدة ثم وقعت أزمة الخليج التي اعتبرت كما وصفها الرئيس الامريكي السابق جورج بوش، بوتقة النظام العالمي الجديد وظهرت العديد من الكيانات والتكتلات الاقتصادية وتغير تبعاً لذلك مفهوم القوة الي غير ذلك من احداث كان لا بد معها من دراسة تلك السياسة ومحاولة فهمها في ضوء ما جرى من مستجدات.

تناولت الكثير من الدراسات موضوع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وخلال فترات تاريخية مختلفة، نظراً لأهمية المنطقة ولحساسية موقعها، فأمريكا تعتبر الخليج العربي أهم المناطق الاستراتيجية في العالم نظراً لما يحتويه من بترول ومن احتياطاته العالمية الهائلة، ولما يشكله الخليج من ممر دولي للنفط ولأهميته العسكرية؛ فالخليج العربي تلك البقعة الممتدة جغرافياً بين ايران شرقاً والجزيرة العربية غرباً وبين العراق شمالاً وخليج عمان ومضيق هرمز جنوباً يعتبر أكبر بحار المحيط الهندي، ويتصل به عبر بحر العرب ومضيق هرمز الذي يشكل عنق الزجاجة لهذا الخليج، اذ تبلغ مساحته حوالي ٢٤٩ الف كم٢ بطول يبلغ حوالي ١٣٠٠ كم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، وباتساع يتراوح بين ٤٧ كم عند مضيق هرمز و٢٨٠ كم في أعرض اجزائه(١). حظيت منطقة الخليج باهتمام بالغ ومكثف من قبل صانعي السياسة الأمريكية منذ البدايات الاولى لاهتمامها بتلك المنطقة وتحديداً منذ الانسحاب البريطاني منها مع مطلع السبعينات من هذا القرن، فقد عملت الولايات المتحدة على وضع استراتيجية خاصة بالمنطقة آخذة بعين الاعتبار مجموعة من التوازنات المؤثرة في تلك المنطقة ومنها: التوازنات الدولية والإقليمية والعربية والإسرائيلية. ففيما يختص بدائرة التوازن الأولى كانت هذه الدائرة تختص بالتنافس الأمريكي السوفياتي في تلك

Text Stamp

المنطقة، ومحاولة كل قطب فرض سيطرته عليها بما يملك من إمكانيات ووسائل تأثير ، وقد عملت الولايات المتحدة ومنذ أن ثبتت أقدامها في تلك المنطقة على وضع استراتيجية تقوم على مواجهة الشيوعية ومنعها من الاقتراب من المياه الدافئة من خلال وضعها لمجموعة من المبادئ والتي تعبر عن أهدافها هناك. بدءاً بمبدأ نيكسون مروراً بمبدأ كارتر وريغان والاجماع الاستراتيجي وبوش والنظام العالمي الجديد. ولقد نجحت الولايات المتحدة في احتواء المد الشيوعي في تلك المنطقة.

كانت دائرة التوازن الأخرى تختص بدائرة الصراع العربي الإسرائيلي، إذ كانت الولايات المتحدة ومن أجل محافظتها على الاستقرار في هذه المنطقة، والمحافظة على مصالحها هناك كانت تأخذ بعين الاعتبار ضرورة بقاء ميزان القوى لصالح اسرائيل حليفتها التقليدية حتى تبقى هي القوة المسيطرة على هذه المنطقة ولقد تجلى العمل ضمن هذه الدائرة من خلال تزويد اسرائيل بالأسلحة، والمعونات الاقتصادية، وإقامة العلاقات التجارية، وتشجيع الحلفاء الغربيين لاقامة علاقات معها لدعم مكانة اسرائيل.

أما الدائرة الأخيرة فهي الدائرة المختصة بدول الخليج ذاتها، ومحاولة مواجهة أي تهديد يمكن أن يتأتى من قبلها ويمكنه بالتالي المساس بالمصالح الأمريكية هناك، قد تقربت الولايات من دول الخليج ومن حكوماتها وأنظمتها لتبقى قريبة من مصادر النفط، ولتستطيع السيطرة عليه والحصول عليه بالكميات التي ترغب بها وبالاسعار التي تحددها.

ولكن وبعد التغيرات التي بدأت تتكشف منذ النصف الثاني من الثمانينات والتي مثلت ابتعاداً كبيراً عن بنية الحرب الباردة القائمة على التنافس وسباق التسلح فيما بين القطبين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة ومن ثم الاحداث المتتالية التي تسارعت وتطورت ووضعت العالم كله على عتبة نظام عالمي جديد يقوم على انقاض النظام الذي حكم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي لا بد أن ذلك كان له تأثيره فيما يختص بدوائر التوازن الثلاث.

وفيما يتعلق بالدائرة الأولى فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء مقولة الخطر الشيوعي وامتداد الشيوعية ثمة أثر واضح في التأثير على السياسة الأمريكية في تلك المنطقة الحساسة توجب معها على الولايات المتحدة البحث عن أعداء جدد

Text Stamp

لتتمكن من المحافظة على التواجد في هذه المنطقة الحيوية والحساسة جداً لمصالحها، إذ تركز على الميزان الاقليمي بدلاً عن التوازن العالمي لاسيما مع اعتماد النظام العالمي الجديد على توازن المصالح والاعتماد المتبادل ومن تكاملية العلاقات فيما بين الفواعل الرئيسية في النظام العالمي الجديد. من هنا، فقد رأت الولايات المتحدة أن تركز على الخطر الاقليمي لتثبت سيطرتها على المنطقة وقد رأت في العراق وإيران المسوغات التي يمكنها الاستناد إليها لتبرير وجودها هناك مع ضرورة البحث عن سياسة جديدة خاصة بالتعامل معها سنأتي على ذكرها.

أما دائرة التوازن الثانية، فقد استطاعت ايجاد صيغة لتخفيف الحدة المتعلقة بهذه الدائرة من خلال مؤتمر مدريد للسلام، الذي رعته ولا زالت ترعاه للمحافظة على استقرار المنطقة وعلى المصالح الامريكية والغربية فيها.

كانت وفيما يتعلق بدائرة التوازن الثالثة والأخيرة. فلقد كانت الولايات المتحدة ترعى وجود توازن للقوى تمثل ذلك من خلال وجود توازن للقوى فيما بين القوى الرئيسية الثلاث في المنطقة: ايران، العراق، والسعودية. أي أن توازناً يجب أن يبقى موجوداً بين هذه الدول، فاذا ما كان يسعى أي منها إلى محاولة تغيير هذا التوازن وقفت القوتان الأخريان في وجهها بدعم أمريكي. وكان ذلك بداية بدعم ايران الشاه، ولكن بعد الثورة الإيرانية وبعد قيام حرب الخليج الأولى "العراقية-الإيرانية" عملت الولايات المتحدة على دعم العراق وإعادة العلاقات معه بهدف الحفاظ على توازن القوى المدعوم في المنطقة. ولكن بعد أن خرج العراق منتصراً في حربه مع إيران، وبدأ بالعمل على تقوية نفسه، وإثر قيام أزمة الخليج الثانية "العراقية-الكويتية" اعتبرت الولايات المتحدة التدخل العراقي بالكويت عملاً من شأنه تهديد المصالح الامريكية والغربية في المنطقة، لذلك لجأت إلى التدخل بالحرب من خلال حشدها لتحالف دولي ضخم عمل على مواجهة العراق وإخراجه من الكويت. ونتيجة لانتهاء الحرب الباردة، وما نجم عنها من أفول نجم الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة كقوة أولى في النظام العالمي الجديد وقيادتها للتحالف الدولي، رأت الولايات المتحدة بأن سياسة توازن القوة التقليدية لم تعد تجني ثمارها في الخليج بسبب قيام التهديدات والنزاعات في هذه المنطقة وحيث أن تلك السياسة لم تمنع من قيام حربين في غضون سنوات قليلة رأت ان عليها

Text Stamp

الانعطاف في سياستها وعرف هذا الانعطاف بسياسة الاحتواء المزدوج ففي الوقت الذي استطاعت فيه الولايات المتحدة قيادة التحالف الدولي كانت دول الخليج باستثناء العراق وايران "التي اعتبرتهما بمثابة تهديداً يكتنف المصالح الغربية هناك واعتبرتهما بمثابة قوتين تعملان ضد المصالح الغربية والامريكية لذلك فقد رأت ضرورة احتواءهما وعزلهما اقليمياً ودولياً في هذه المنطقة.

وثمة أمور يجب توضيحها في هذا المجال:

أولاً: نظراً لطبيعة العلاقة الامريكية الخليجية، ولما كانت امريكا هي الجانب المهيمن والمسيطر والفاعل القوي في صنع هذه العلاقة وتشكيلها فانها تعد علاقة تعتبر أحادية الجانب، فالطرف الثاني في تلك العلاقة هي الدول الخليجية (الطرف الخليجي) إذ بقي ثابتاً أو شبه ثابت لذلك، فإن هذه الدراسة ستركز على الجانب المؤثر والفاعل في تلك العلاقة وهو الجانب الامريكي.

ثانياً: إننا ونحن نتناول هذا الموضوع فاننا سنقوم بتقسيم دول الخليج العربي إلى ثلاثة أقسام أو ثلاث دوائر.

الدائرة الأولى: دائرة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تضم: السعودية، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، قطر، الامارات العربية المتحدة، ثم الدائرة الثانية وتضم العراق وتضم الدائرة الثالثة إيران. وسوف يتم التعامل مع كل دائرة بصورة مستقلة على حدة.

ثانياً: إن صياغة أية سياسة خارجية تعني مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الاخرى من أجل تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها القومية"، وصياغة السياسة الخارجية واتخاذ القرارات فيها يستوجب دراسة نوعين من المحددات والبيئات؛ لأن صياغة أي سياسة خارجية لا يمكن أن تأتي من فراغ، فهناك اعتبارات عديدة يتوجب على الدول أن تأخذها بعين الاعتبار، وهي:

١ - العوامل الداخلية: وهي تختص بطبيعة الدولة نفسها من حيث حجم الإمكانيات التي تساعدها في تنفيذ سياستها الخارجية، ومن حيث المهارات السكانية، حجم الانتاج، موقع الدولة، قوتها السياسية والاقتصادية.

٢ - المحيط الخارجي: وهنا عليها دراسة الوضع الدولي ومعرفة مدى المنافسة التي تتعرض لها الدولة.

Text Stamp

٣ - على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً حساب المخاطر الذي يمكن أن تتعرض له وأولويات المصلحة الوطنية.

وهذا ينطبق على السياسة الخارجية الأمريكية؛فالسياسة الخارجية الامريكية تنطلق وتدار من محاور عديدة أهمها وأكثرها صلة بالواقع الأمريكي مبدأ المصلحة القومية National i1nterest فالولايات المتحدة وفي محاولتها تنفيذ اية سياسة خارجية كانت تهدف إلى المحافظة على مصالح وضعتها وكرستها في منطقة معينة، وتحاول تحقيقها بكافة الوسائل لتضمن نجاحها وجنى ثمارها. ومن هنا، فان السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة الخليجية لا تخرج عن هذا الإطار، فعندما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى وضع أية سياسة خارجية حيال منطقة الخليج كانت تأخذ بعين الاعتبار حجم المنافسة التي يمكن أن تتعرض لها، وكانت تركز على الاتحاد السوفياتي السابق بصفة رئيسية كونه المنافس الأول لها في تلك المنطقة، ولا بد أن يكون له دورفي سياسات تلك المنطقة، وكما كانت تركز، وبصورة كبيرة، على محاولة جني أكبر قدر ممكن من الفائدة والمصلحة لنفسها لتبقى مسيطرة على الساحة الدولية بصفتها دولة عظمى. إن هذه الأمور وغيرها سوف نقوم بالتركيز عليها من خلال فصول الدراسة المختلفة.

١- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة التعرف على السياسة الامريكية حيال منطقة الخليج العربي وبخاصة بعد التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، التي كان لها أثر كبير في توجيه السياسة الامريكية في المنطقة الخليجية، وقد كانت هناك العديد من الدراسات لمعالجة موضوع السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الخليج ولفترات تاريخية مختلفة. أما موضوع تلك السياسة بعد التغيرات والمستجدات فلم توجد اية دراسة قد تعرضت لها كون الموضوع جديداً ولم يستقر بعد.

Text Stamp

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، ويمكن إجمالها بما يلي:

١ - ما هي السياسة التي كانت تتبعها الولايات المتحدة منذ بداية اهتمامها بهذه المنطقة، وكيف كانت تعمل على تطبيقها؟

٢ - ما هي التغيرات التي أصابت النظام العالمي التي أدت بالتالي إلى ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد؟

٣ - ما هو تأثير قيام حرب الخليج الثانية على السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي؟

٤ - ما هي السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة، وما زالت تتبعها في منطقة الخليج بعد أن انتهت الحرب الباردة، وظهور النظام العالمي الجديد وبعد أن وقعت أزمة، وتلتها حرب الخليج؟

٥ - ما هو مستقبل السياسة الامريكية في تلك المنطقة؟

٦ - ما هو مستقبل العلاقات فيما بين القوى الدولية (الولايات المتحدة، اليابان واوروبا)؟

الاطار النظري للدراسة:

منهجية الدراسة:

يتطلب دراسة موضوع السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج الأخذ بالمناهج التالية:

١ - المنهج التاريخي: ويقوم على تتبع المراحل الزمنية لسياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي منذ بداية اهتمامها بهذه المنطقة، وظهور المنافسة الدولية لها (فترة الحرب الباردة) ولغاية ظهور النظام العالمي الجديد ووقوع حرب الخليج الثانية.

٢ - المنهج التحليلي: ويقوم بتحليل سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ومعرفة ماهو الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج.

Text Stamp

صعوبات الدراسة:

١ - إن الخوض في دراسة السياسة الخارجية لأية دولة، تعتبر من الصعوبة بمكان، إذ إن هنالك الكثير من الأمور غير الواضحة، وتعد من الأسرار التي تحتفظ بها الدولة لضمان نجاح سياستها الخارجية، فكيف اذا كان هذا الموضوع يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة وهيَ القوة العظمى الوحيدة في العالم. فلا شك في أن ثمة أموراً تعد في طي الكتمان، وتعد من الأسرار التي تحتفظ بها الولايات المتحدة لضمان نجاح سياستها.

٢ - إن الكثير من الدراسات التي تعرضت لها هي دراسات متحيزة نوعاً ما لطرف من الأطراف، وأن هذا الامر وارد جداً كوني أبحث في موضوع إنساني، لذلك وفي أثناء دراستي حاولت قدر الامكان أن لا أكون متحيزة لطرف من الأطراف.

٣ - إن من أهم الصعوبات التي واجهتها الباحثة وسرعة الأحداث، فنحن نعيش عالماً معاصراً ونظاماً عالمياً جديداً يتميز بسرعة أحداثه وعدم استقرارها، أي أنه نظام عالمي لم تتضح معالمه بعد، ولم تستقر؛ فهو نظام ما زال يعيش مرحلة مخاض وعدم استقرار، وهذا ما ينطبق على السياسة الامريكية حيال منطقة الخليج بعد التغيرات العالمية؛ فهي سياسة غير واضحة تماماً، وهي في طور التشكل، وتشهد كل يوم أموراً جديدة لذلك، فإن هذا الأمر وضع الباحثة في صعوبة مجاراة كل هذه الأحداث لذلك فقد آثرت الوقوف عند حدود معينة، ووضع تصورات لما يمكن أن يكون عليه الوضع الدولي والإقليمي في تلك المنطقة.

خطة الدراسة:

تتناول الدراسة بابين رئيسيين:-

الباب الأول: وأقسمه إلى أربعة فصول، أتناول في الفصل الأول في فصل تمهيدي أهداف الدراسة ومشكلتها وتعريفاً للمصطلحات والمنهج المتبع، تساؤلات الدراسة، الإطار النظري للدراسة، صعوبات الدراسة، خطة الدراسة.

Text Stamp

أما في الفصل الثاني فإني سأتناول فيه مصالح السياسة الامريكية وأهدافها في منطقة الخليج.

وفي الفصل الثالث سأتناول أسس سياسة الولايات المتحدة ومرتكزاتها.

أما الفصل الرابع فسأتناول داخل السياسة الامريكية في الخليج هذا المبحث الأول، والمبحث الثاني يتناول التغيرات التي اصبحت النظام الدولي.

أما الباب الثاني فاني سأقسمه إلى أربعة فصول أتناول في الفصل الأول تعريفاً لسياسة الاحتواء المزدوج وفي الفصل الثاني سياسة الاحتواء المزدوج. وفي المبحث الأول سياسة الاحتواء المزدوج والعراق، أما في المبحث الثاني فسأتناول الحديث عن سياسة الاحتواء المزدوج وايران٤٧٠٥٣٤

الفصل الثالث: سياسة الاحتواء ومستقبل السياسة الامريكية في المنطقة.

الفصل الرابع: السياسة الامريكية وعلاقتها بالقوى الرئيسية العالمية.

الفصل الثاني
مصالح السياسة الأمريكية وأهدافها في منطقة الخليج العربي

Text Stamp

في حزيران ١٩٧٣ وصف مساعد وزير الخارجية الامـريكية جوزيف سيسكو الخليـج بأنه منطقة للولايات المتحدة فيها مصالح سياسية واقتصـادية استراتيجية هامة جداً وحدد هذه المصالح بأنها

أ- دعـم جهود الامن الاقليمي الجمـاعية المحلية لتحقيق الاستقـرار ورعـاية التنمية المنتظمة دون تدخل خارجي.

ب- حل النزاعـات الاقليميـة وغيرهـا من النزاعات بين دول المنطقـة حلاً سلمياً، وفتح قنوات أفضل للاتصال بين هذه الدول.

جـ- استمـرار القـدرة على تحصيـل التـوريدات النفطيـة الخليجيـة بأسعـار معقـولة وبكميـات كـافية للوفاء باحتيـاجاتنا المتنـامية واحتيـاجات أصـدقائنا وحلفـائنا الاوروبيين والاسيويين.

د- تعزيز مصالحنا التجارية والمالية.

ثم حدد جيمـس نويس نائب وزير الـدفاع الأمـريكي آنذاك المصـالح الأمنيـة للـولايات المتحـدة في المنطقـة وأهـداف سياستهـا فيهـا بشكـل أكثر تخصصاً فأودها فيما يلي:-

أ- احتواء القوة العسكرية السوفيتية.

ب- الوصول إلى نفط الخليج.

جـ- استمرارية حرية حركة السفن والطائرات الامريكية من المنطقة وإليها (٢).

إذا دققنا في هذه الأهداف فاننا سنجد أن أهداف السياسة الأمريكية أهدافاً ثابتـة ومحددة منذ انتهاء الحـرب العالمية الثانية، كما لا نتـوقع تغيرهـا بسبب ثبات المصحلـة وهـي الحصول على النفـط بكميات كبيرة وبأسعـار معقـولة تناسب الدول الغـربية، ومن ثم السيطرة المباشرة للولايات المتحدة ولسياستهـا على المنطقة إلا اننا ونحـن نمعـن النظر في الأهداف المـذكورة أعلاه نجد أن بعضـاً منهـا قد تغير نتيجة للتغيرات التي شهـدتها السـاحة الـدولية ونتيجـة لما يسمى بالنظـام العـالمي الجديد؛ فـالأهداف كما ذكرنا سابقاً هـي أهداف تصب في خدمة مصلحـة الـولايات المتحدة وهي المحافظة على النفط وإمداداته.

إن منطقـة الخليج العربي كانت قد تحولت منذ نهاية الحـرب العالمية الثانية إلى محـاور اهتمـامات السيـاسـة الأمـريكية وأدواتهـا تبعـاً لأهميـة الخليـج العـربي الاستراتيجيـة والاقتصادية لتحقيق أهدافها المتمثلة بالنفط؛ فـالنفط هو المصلحة العليا

Text Stamp

للولايات المتحدة ومن الأهداف الحيوية والحساسة وسبب ذلك أن الدول الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة تعد أكبر مستهلك للنفط مع أنها لا تسهم بشكل كبير بانتاجه، وهذا ما وضحه الخبير الكويتي جاسم السعدون ضمن مجموعة من الحقائق: "لدى العالم الأول حوالي ٦٪ من احتياطي النفط، وينتج حوالي ٢٨٪ من الانتاج العالمي، ويستهلك حوالي ٧٥٪ من استهلاك العالم. بينما لدى العالم الاشتراكي السابق حوالي ٩٪ من احتياطي النفط الثابت، وينتج حوالي ٢٦٪ من الانتاج العالمي، ويستهلك ٢٢٪ من استهلاك العالم بينما لدى العالم الثالث ٨٥٪ من احتياطي النفط الثابت، وينتج ٤٦٪ من الإنتاج العالمي، ويستهلك ٢١٪ من الاستهلاك العالمي فقط.(٣. . . ٠).

من هنا، فإن حجم الاستهلاك وحجم الانتاج يبين لنا أهمية النفط وحساسيته للدول الغربية ومن ضمنها الولايات المتحدة؛ فالولايات المتحدة أعلنت منذ فترات طويلة أن منطقة الخليج العربي، وبما تحويه من النفط، هي منطقة حساسة جداً للمصالح الأمريكية ومنطقة نفوذ لها، وأن وجود أي تهديد وأي مساس بتلك المصلحة سوف يؤدي بالولايات المتحدة إلى الدفاع عن مصلحتها حتى لو استدعى ذلك استعمال القوة العسكرية وهذا ما أدى بالولايات المتحدة إلى زيادة نغمات التهديد لاسيما بعد أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣ والثانية عام ١٩٧٩ التي هددت فيها الولايات المتحدة الدول العربية بالقيام بأية عمل أو أي وسيلة من شأنها المحافظة على النفط إذا ما لجأت أي من الدول العربية للتهديد بحظر نفطي.

إذن فإن استمرار تدفق النفط بأضخم الكميات وبأقل الأسعار هدف رئيسي من أهداف السياسة الأمريكية في الخليج؛ لأن النفط كما يجمع الباحثون يعد العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى وبخاصة أن استمرار صناعتها وتقدمها مرتبطان باستمرار تدفق النفط، وأن أية تهديدات تعني كارثة لهذه الدول.

تعتمد الولايات المتحدة بصورة كبيرة على النفط المستورد من الخارج، ولكنها تبقى أقل اعتماداً من حلفائها أوروبا واليابان اللتين تعتمدان بصورة شبه تامة على النفط الخارجي، لذلك فإن تدفق النفط واستمرارة من أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها.

Text Stamp

وثمة أهداف أخرى للولايات المتحدة في الخليج منها:

ب - الحصول على الاستثمارات المالية والبترودولارات:

ان هناك هدفاً اقتصادياً آخر حاولت الولايات المتحدة الوصول إليه وهو الحصول على الاستثمارات المالية والبترودولارات.

"إن القوة الكامنة الاقتصادية لدول الخليج أسرع تطوراً من أي منطقة في العالم بالاضافة إلى أن هذه المنطقة تشكل مصدراً للطاقة الرئيسي للعالم الغربي فأنها توفر فرصاً غير محددة لتسوية السلع والخدمات. ولذا، فإن الحفاظ على جو سياسي يشجع على تحقيق مصالحنا الاقتصادية وغير الاقتصادية هو أمر يجب أن يحتل الأولوية:(٤).

إن للولايات المتحدة اعتبارات اقتصادية ذات أهمية بالاضافة للنفط في منطقة الخليج وهي الحصول على الاستثمارات المالية والبترودولارات، وقد قدرت الاستثمارات الامريكية في دول الخليج في منتصف السبعينات بحوالي ١٠ بلايين دولار منها حوالي ٣ر٥ مليون دولار في العربية السعودية وايران والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة(٥) وهنالك أيضاً الاستثمارات النفطية التي تقوم بها الشركات الامريكية والتي تقدر استثماراتها بعشرات البلايين من الدولارات، فالشركات الامريكية هي الأعظم في الخليج والاكثر سيطرة وما زالت بالرغم من سياسة تأميم النفط تسيطر على عمليات التكرير والتسويق مما يمكنها من جني أرباح طائلة لخدمة الأهداف الاقتصادية لتلك الدول ويعتبر الخبراء الغربيون أن الاحتكارات الامريكية وتلك الشركات تحصل على ما يتراوح بين ٥٠-٦٠٪ من الارباح النفطية(٦).

كما أن تجارة الولايات المتحدة كبيرة أيضاً مع الدول الخليجية، فقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الدول الخليجية عدا العراق حوالي ١٥ مليون دولار خلال السنوات ١٩٧٦-١٩٧٨(٥) فالولايات المتحدة لديها القدرة على استعادة الاموال التي تدفعها لشراء النفط الخليجي وهو ما يسمى البترودولارات والتي يمكن تعريفها بأنها دولارات أمريكية تم اكتسابها من بيع النفط غير أنها لم تستوعب لتلبية احتياجات التنمية الداخلية أي بمعنى آخر، فإن الدول الخليجية تلجأ إلى استثمارها في العالم الخارجي ولا سيما الدول الصناعية وخصوصاً الولايات المتحدة(٥:) وذلك بعدة طرق

---

* هذا يتضح من خلال مجموعة من التقارير عرضت على الكونغرس.

Text Stamp

فعندما ارتفعت أسعار النفط في أوائل السبعينات بصورة مفاجئة وبمعدلات غير متوقعة، أدى ذلك إلى حدوث ما يشبه الطفرة في ايرادات الاقطار العربية المنتجة للنفط عندها وجدت بعض الاقطار الخليجية أنها تحقق إيرادات نفطية تفوق قدرتها على استيعابها محلياً على المدى القصير، وقد أدى ذلك إلى اتجاه حكومات هذه الاقطار إلى الاستثمارات لهذه الايرادات النفطية في الاسواق الخارجية، فقد بلغ اجمالي فوائض دول الاوبيك ٢٤٨ بليون دولار في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ يخص منها الاقطار العربية الأعضاء بـ ٢٢٠ بليون دولار ولقد كانت الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات تذهب إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فلو أخذنا على سبيل المثال الكويت نجد أن الاحصائيات الرسمية أشارت في ذلك الوقت إلى أن ٣/٢ الاحتياطي المالي الذي يزيد على ٦٥ مليون دولار مستثمر في الولايات المتحدة وأن ما يزيد قليلاً على الربع مستثمر في الكويت(٧) ومع الزيادة في أسعار النفط عام ١٩٧٣-١٩٧٦ تراكم البترودولارات، اذ ارتفع مجموع الدخل النفطي لدول الاوبيك العربية من حوالي ٧ مليار دولار عام ١٩٧١ ليصل الى ٨ر١٧ بليون دولار عام ١٩٧٣، وقد قفزت الدخول النفطية في أعقاب الصدمة النفطية التي صاحبت حرب اكتوبر وزادت الانفاقات العسكرية فعلى سبيل المثال ضاعفت أربع دول من مشترياتها العسكرية ارتفعت في البحرين من ٢٨ الف دولار ١ر٦ مليون، الكويت من ٩ر١٠ مليون دولار - ٧ر١٢٧ مليون، سلطنة عمان من ٥٩ الف دولار- ٩ر٢٠ مليون دولار وقطر من صفر - ٣٥٠ الف دولار ثم بحلول عام ١٩٨١ زادت السعودية ودولة الامارات العربية من نفقاتها العسكرية من ٥ر٣ بليون دولار لتصل الى ٧ر٩٨ بليون، ومن ٨ر٢ مليون دولار الى ٧ر١٨ مليون دولار على التوالي(٨) ولا يمكننا تجاهل الصادرات الامريكية من المواد الاستهلاكية والغذائية والسلع علاوة على أن غالبية احتياطات تلك الدول من العملات الحرة تستثمر في المصارف والمؤسسات الامريكية. كما أن العمالة الامريكية في دول الخليج لها دور في هذا المجال إذ يعمل في دول الخليج عدد كبير من الامريكيين الذين يعملون على دعم الخزينة الامريكية عن طريق تحويلات العاملين وبخاصة أولئك الذين يعملون في مجال الصناعة النفطية، وقد بلغ عددهم في السعودية على سبيل المثال حوالي ٧٠ الف شخص عام ١٩٧٧(٩:). وقد أزداد هذا الرقم بعد أزمة الخليج وما نجم عنها من نتائج أدت إلى تسريح الكثير من العمالة

Text Stamp

والاستعاضة عنها بالعمالة الأجنبية، إضافة إلى أن مبيعات الأسلحة التي بيعت خلال الأزمة لا شك في أنها زادت وبكميات هائلة وذلك رغبة من هذه الدول بحماية نفسها. ولا يفوتنا القول بأن الدول الكبرى ما زالت تتنافس في عمليات اعادة البناء في الخليج جراء ما أسفرت عنه الحرب وأيضاً تتنافس من أجل الحصول على البترودولارات والاموال الخليجية والاستثمارات لاسيما في ظروف النظام العالمي الجديد، الذي يتميز بإنماء العامل العسكري لصالح العامل الاقتصادي فان الشركات الكبيرة تتنافس من أجل السيطرة على الأسواق والاستثمارات واعادة التعمير وعمليات التصدير للخليج وهذا ما تحاول الإدارة الأمريكية الحالية عمله (إدارة كلينتون) والنهوض بالولايات المتحدة اقتصادياً لتصبح قادرة على مجاراة المنافسة اليابانية والاوروبية.

ثانياً: الأهداف السياسية

إن هناك أنواعاً أخرى من الأهداف التي تحاول الولايات المتحدة الوصول اليها، وتحاول تحقيقها قدر الامكان بأفضل النتائج وبأقل التكاليف وهذه الأهداف والتي يمكن أن تشكل في الوقت نفسه أنواعاً من المحددات كانت قد واجهت السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي وهي أولاً الخطر الشيوعي، ومحاولة المحافظة بعض الاحيان على الاستقرار في المنطقة لكي يمكن لها التدخل في المنطقة والبقاء قريبة من النفط وهذا ما حدث بالفعل في أزمة الخليج الثابتة إذ عملت على تأزيم الموقف إلى أعلى الحدود لكي تستغله لإثبات تواجدها في المنطقة وبالتالي تسوية الصراع العربي الإسرائيلي التي ما زالت تسير به حتى وقتنا الحاضر، إذ إن ذلك يعتبر من استراتيجيتها الهادفة إلى المحافظة على استقرار المنطقة وآخذة بعين الاعتبار دائماً مصلحة حليفتها التقليدية اسرائيل وتفوقها خصوصاً إذ علمنا أن التصور الامريكي للأمن في اي منطقة من العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود المصالح الامريكية بينها مهما كانت طبيعتها. ومن هنا فإن مصطلح الامن لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة بل يعني تأمين المصالح الامريكية سواء تطلب ذلك استقرار أو أحداث حالة عدم استقرار فيها وبأخذ هذه النقطة فإن ما تعنيه الولايات المتحدة بأمن الخليج العربي هو تأمين مصالحها الأساسية في المنطقة وفي مقدمتها النفط كما ذكرنا آنفاً.

Text Stamp

ولقد أعلنت الادارة الامريكية ومنذ السبعينات وما زالت بأن ثمة مجموعة من التحديات الأمنية التي تهدد مصالح الولايات المتحدة(١٠) ومن ضمنها التهديد السوفياتي ومحاولة الدول الخليجية والتي تحاول السيطرة وتغير ميزان القوى في المنطقة وهذا ما حاولت العراق القيام به في الأزمة الخليجية ١٩٩٠، ورأينا كيف عملت الولايات المتحدة على التصدي له.

١- احتواء الشيوعية ومحاولة ابعادها عن المنطقة:

ان الهدف المهم للسياسة الامريكية في منطقة الخليج الحيلولة دون وقوع المنطقة تحت سيطرة السوفيت؛ لأن أي سيطرة من جانب السوفيت على المنطقة يمكن أن تؤدي إلى سيطرته على النفط وما يتبعه بالتالي تهديد للاقتصاديات الغربية والتي تعتمد على النفط بصورة كبيرة.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت عقدة الخوف تسيطر على أذهان صانعي السياسة الامريكية، فقد بالغت الولايات المتحدة في تضخيم هذا الخطر وتعظيمه نتيجة لقرب المنطقة من حدود الاتحاد السوفياتي من جهة ولأن الاتحاد السوفياتي دولة عظمى ولا بد أن يكون له دور في سياسات المنطقة(١١).

كان الاتحاد السوفياتي ينظر إلى منطقة الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج كجزء من محيطه الامني حتى ان ما كان يحصل في الخليج كان يلاقي اهتمام السوفيت وذلك بسبب قرب المنطقة من حدوده الجنوبية كما سبق وذكر وبسبب رغبة السوفيت في الحصول على نفط تلك المنطقة مع ازدياد الطلب العالمي عليه ورغبة منه في توجيه الرأي العام ضد الغرب لتقليص النفوذ الغربي وخصوصاً نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. من هنا، فلقد ركزت الولايات المتحدة على هذا الخطر ووضعت العديد من الدراسات التي توضح رغبة السوفيت في تحطيم مصالح الغرب في المنطقة. فعلى سبيل المثال وفي مذكرة أعدها المهندس هندسيون مدير مكتب دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٤٦ جاء فيها "إن الاتحاد السوفياتي مصمم على تحطيم البناء الغربي الذي احتفظت به بريطانية في الشرق الاوسط، وذلك لتمكين القوة والنفوذ السوفياتي من الانسياب دون عائق في البحر المتوسط عبر تركيا ومضيق الدردنيل في الخليج العربي والمحيط الهندي عبر ايران ذلك أن الحرب أزالت عقبتين من وجه الاتحاد السوفياتي هما المانيا واليابان

Text Stamp

الأمر الذي يعني أن الاتحاد السوفياتي سيركز جهوده لتحطيم الحاجز الجنوبي(٤. .).

ان الاتحاد السوفياتي مع ذلك لم يحاول السيطرة على دول المنطقة لانه يعي بأن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ أمريكية ويجب عليه الا يحاول مواجهة الامريكين فيها الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اشعال حرب عالمية ثالثة لذلك فإن السوفيت يحاولون التقرب من المنطقة عبر العلاقات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية والمالية رغبة منه في تعميق تعاونه مع دول الخليج فعلى سبيل المثال وعقدت اتفاقيات مع العراق في الأعوام ١٩٦٧-١٩٦٩ قرر فيها أن يساعد شركة البترول العراقية الوطنية في التنقيب عن النفط العراقي واستخراجه وتسويقه دون أن يحصل مقابل ذلك على أية امتيازات بترولية في الأراضي العراقية، وقد كان ذلك إشارة منه بانه يستطيع التقرب من دول الخليج في أي وقت يرى فيه أن مصالحه تتطلب ذلك، شأنه في ذلك شأن الدول الغربية.

كما عقد الاتحاد السوفيتي اتفاقية مع ايران عام ١٩٦٩ اقتضت بأن تزود ايران الاتحاد السوفياتي بما قيمته ٦٠٠ مليون دولار من الغاز الطبيعي ابتداء من عام ١٩٧٠ مقابل أن يبني السوفييت مصنعاً للغاز في ايران، ثم تمت المصالح التجارية السوفياتية مع كل من العراق وايران اذ وصل معدل زيادة النمو التجاري مع اقطار الخليج العربي ٨ر٨٥٪ عام ١٩٧٣، أو تقديم القروض التي قدرت بنحو ١٨٨ مليون دولار لإيران، ولكن ومع ضخامة هذه المساعدات إلا أنها لم تستطع مجاراة المساعدات الاقتصادية الغربية لايران(١٢).

ولكن ومع التدخل السوفياتي في أفغانستان كانت الولايات المتحدة قد اعتبرته تقرباً من المنطقة وتقرباً من امدادات النفط ومصادره، لذلك لجأت إلى تكريس التواجد العسكري في المنطقة والحصول على القواعد والتسهيلات العسكرية، وجعلت من منطقة الخليج العربي منطقة لتكريس سياسات الحرب الباردة ومنطقة احتواء للشيوعية. وهذا ما سيشار اليه لاحقاً لغاية انهيار وتفكك عقد الاتحاد السوفياتي ولكن وبعد هذا الانهيار أصبح هذا الهدف غير مبرر لذلك لجأت إلى البحث عن أهداف جديدة لتثبت تواجدها في المنطقة أي اصبحت تركز على الخطر الاقليمي بدلاً من الخطر العالمي وهذا ما سنأتي على مناقشته فيما بعد.

Text Stamp

والدول العربية التي تلقى تأثيراً من معظم الدول العربية عامة والخليجية خاصة. وهذا من الطبيعي أن يكون ذلك قد خفف عبئاً كبيراً عن الولايات المتحدة.

ركزت الولايات المتحدة على التحديات التي يمكن أن تواجهها من قبل دول الخليج نفسها وبخاصة ايران والعراق، هو أحد العوامل التي توجب أخذها بعين الاعتبار فيما يختص بالسياسة الامريكية في الخليج لأن هاتين الدولتين حاولتا لعب دور في ظل وجود الاتحاد السوفياتي وبالتحديد إيران التي حاولت ومنذ رحيل بريطانيا وانسحابها من المنطقة ان تعمل على ملئ الفراغ الناجم عن هذا الانسحاب وهذا ما بينه الشاهنشاه بقوله: "أود أن أضيف إلى موضوع رحيل القوات البريطانية من الخليج الفارسي قولي إن البلدان المجاورة لهذا الخليج تستطيع أن تملأ الفراغ الذي يطرأ بسبب رحيل القوات البريطانية عن المنطقة، وأظن أن على الكويت وايران والسعودية القيام بدور كبير وفعال في هذا المجال(١٣) بسبب وجود المنافس الأول لها في الخليج وهو الاتحاد السوفياتي فقد سعت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٠ إلى تعزيز التوسع الأمريكي في إيران وذلك ضمن اطار الاستراتيجية الامريكية الرامية إلى ردع الشيوعية، فقد ظهرت النظريات والتي جرى تطويرها في وقت لاحق بشأن سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية التي اتهمته بالنوايا العدوانية تجاه ايران وباقي أقطار الشرق الادنى.

فعلى سبيل المثال نوهت اللجنة الموحدة لرؤساء الأركان في ردها على سؤال القيادة السياسية الأمريكية بخصوص القيمة الاستراتيجية لايران وأهميتها من حيث ضمان المصالح الامريكية بأن إيران مهمة ليست كمصدر للنفط بل وكموقع دفاعي ومنطقة لحماية منابع النفط التي تشرف عليها الولايات المتحدة في السعودية من تطاولات الاتحاد السوفياتي ولقد ظهر ادعاء أمريكي بأن الاتحاد السوفياتي لا يحوز مصادر نفط كافية لتأمين احتياجاته العسكرية ولهذا فإنه سوف يسعى إلى الاستيلاء على حقول النفط في جنوب ايران والعراق وباقي دول الخليج.(١٤) ولقد استغلت إيران هذه الحجج برحابة صدر في سبيل الحصول على السلاح الامريكي ولتكون شرطي الخليج بوصفها بديلاً قوياً عن بريطانيا في عملية السيطرة على الخليج ولتكون شرطي الخليج بوصفها أقوى قوة خليجية. وفي سبيل حماية

مصالحها وتحقيق أهدافها سعت الولايات المتحدة إلى جر إيران باتجاهها لابعاده قدر الامكان عن الاتحاد السوفياتي إذ عملت على جعل شاه ايران الة أمريكية من خلال اعطائه دوراً في المنطقة ليكون وسيلة من وسائل حماية مصالحها خاصة في وضع أبدى فيه شاه ايران استعداده التام لذلك فقد استغلت أمريكا هذا الأمر وعملت على تحريك الشاه كيفما يتوافق ومصالحها وكان ذلك من خلال مبيعات الاسلحة الكبيرة لايران لاغرائه بها ولعدم تمكينه من لعب أي دور الا بحدود ما تسمح به المصالح الامريكية(١٥:)

وفي سبيل ذلك شجعت الولايات المتحدة العلاقات الاقتصادية الاوروبية واليابانية مع ايران رغبة منها في تقويمه ولتشجيع ايران على التعاون الاقليمي للمحافظة على الاستقرار في المنطقة، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الصراع والمحافظة على المصالح الامريكية.

لقد لعبت الولايات المتحدة الدور نفسه مع العراق، فبعد غياب الدور المصري إثر وفاة عبد الناصر وعقد معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية فقد نشأ فراغ سياسي وبرزت عدد من الدول ساعية لملء الفراغ وكان العراق في مقدمة هذه الدول بما تستند اليه معادلة القوة العراقية من حجم السكان وثروة نفطية ضخمة اقتصاد متوازن نسبياً إذا ما قورن باقتصاديات الدول النفطية الاخرى فعمل العراق على تسليح جيشه وتقويته وكان أعلن مراراً عن سياسة معارضة للامريكان الذين يحاولون حسب وجهة النظر العراقية السيطرة على نفط المنطقة. لذلك كان العراق في فترة الستينات أقرب إلى الدائرة السوفياتية منه إلى الدائرة الامريكية الأمر الذي أدى إلى وجود علاقة سوفيتية عراقية، ولكن وبعد العديد من التطورات عملت الولايات المتحدة على التقرب من العراق، وإعادة علاقاتها معه في سبيل احتواء الشيوعية ومنعها من التقرب من أي دولة خليجية. وفي هذا المجال حدثت تطورات أدت بالولايات المتحدة إلى تغير سياستها الخليجية خاصة في وضع كان فيه العراق يدعو إلى ضرورة مناهضة الغرب وإلى ضرورة أن يكون أمن الخليج العربي مهمة خليجية وليست خارجية غربية عندها عمل العراق على تقوية نفسه وتسليح جيشه وبسبب الدعم الأمريكي له في أثناء الحرب العراقية- الايرانية مال ميزان القوى لصالحه، الأمر الذي أدى إلى محطات عدم استقرار نجم عنها أزمة وحرب الخليج الثانية(١٦ . .)

Text Stamp

من هنا فان جميع الإهداف الأمريكية في المنطقة الخليجية أهدافاً مترابطة ومؤثرة ومتأثرة ببعضها بعضاً إذ يأتي النفط كمصلحة عليا ووجوب حمايته من الخطر الشيوعي ولذلك كانت منطقة الخليج منطقة احتواء للشيوعية ومنطقة ردع لها.

الفصل الثالث
أسس السياسة الأمريكية ومرتكزاتها في الخليج

Text Stamp

منذ أن اتجهت السياسة الأمريكية نحو الخليج لم يحدث أي تغير على استراتيجية الولايات المتحدة، لأنها تملك أهدافاً ثابتة ومحددة ولا تعبر عن وجهة نظر رئيس؛ فالولايات المتحدة دولة مؤسسات وليست دولة أفراد. لذلك، فان كل رئيس لديه مجموعة من الأهداف عليه تحقيقها بالوسائل التي تناسب المرحلة التي يعيشها المجتمع الدولي.

هناك مجموعة من العوامل والأسس والمرتكزات شكلت ثوابت ومرتكزات لصنع السياسة الامريكية في المنطقة الخليجية منها:

١- تزايد الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط:

أولت الولايات المتحدة منذ بداية اهتمامها بمنطقة الخليج أهمية كبيرة للمنطقة بسبب احتوائها على النفط واحتياطاته الهائلة واعتبرت أن هذه المنطقة مصلحة حيوية، وأن أية محاولة للسيطرة عليها تعد اعتداءً على المصالح الامريكية؛ فالولايات المتحدة لا تستطيع الاستغناء عن النفط إذ إن نقصه يمكن أن يشل المصانع وحركة السفن وحاملات الطائرات والسفن ويمكن أن تنهار الاقتصاديات الغربية.

أوضحت التقارير بأن اعتماد العالم على النفط سيرتفع الاعوام القادمة (١٧) ولقد كانت الدول الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط مع أنها- أي هذه الدول- لا تساهم بشكل كبير بإنتاجه وهذا ما يوضحه الخبير الكويتي جاسم السعدون ضمن مجموعة من الحقائق.

"لدى العالم الأول حوالي ٦٪ من احتياطي النفط وينتج حوالي ٢٨٪ من الانتاج العالمي، ويستهلك حوالي ٧٥٪ من استهلاك العالم بينما لدى العالم الاشتراكي السابق حوالي ٩٪ من احتياطي النفط الثابت وينتج حوالي ٢٦٪ من الإنتاج العالمي، ويستهلك ٢٢٪ من استهلاك العالم بينما لدى العالم الثالث ٨٥٪ من احتياطي النفط الثابت وينتج حوالي ٤٦٪ من الانتاج ويستهلك ٢١٪ من الاستهلاك العالمي فقط.

من هذه الأرقام نستنتج أن إنتاج العالم الأول (الدول الكبرى الصناعية) من النفط يعد قليلاً إذا ما قورن بإنتاج العالم الثالث من جهة وبإستهلاكه أيضاً إذ قدر على سبيل المثال الاستهلاك العالمي للنفط بـ١٤ر٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٥٠ ارتفع إلى حوالي ٩٠ر٥ مليون برميل عام ١٩٧٩(٣ ··)، وكما سبق

Text Stamp

وذكرنا كانت الولايات المتحدة وطيلة هذه الفترة تعتبر أكبر مستهلك له ونتيجة لذلك وللأهمية الكبرى له فلقد كان لكل رئيس أمريكي برنامجه الخاص بالنسبة لمشكلة الطاقة ومحاولته تقليل الاعتماد على النفط المستورد ولكن كل ذلك كان من دون جدوى ففي ١٩٦٩/٣/٢٥ شكل الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون لجنة وزارية تسمى Cabinet Tosti Force لدراسة موضوع النفط المستورد إلى الولايات المتحدة ووعد نيكسون في عام ١٩٧٣ بإنهاء استيراد النفط سنة ١٩٨٠، ثم قدم بعد ذلك الرئيس السابق فورد برنامجه لمعالجة مشكلة الطاقة يعتمد وعداً بتخفيف قدره ٢ مليون برميل في كمية النفط المستورد اعتباراً من نهاية عام ١٩٧٣.

وفي مؤتمر القمة الذي عقد في بون عام ١٩٧٨ أقر الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر أيضاً بأن استيراد النفط سيخفف بمقدار ٢٠٫٥ مليون برميل عام ١٩٨٥(٥) ولكن أياً من ذلك لم يحدث ولم يتحقق حيث كانت تلك المحاولات تسعى إلى التخفيف من مشكلة الطاقة التي تعاني منها، إذ إن الولايات المتحدة كانت وما تزال أكبر مستهلك للنفط الخليجي وبكميات ضخمة، وهي تعلن باستمرار بأنها تملك مصالح في المنطقة الخليجية وأنها ستعمل على الدفاع عنها بكل الوسائل حتى لو اضطرت إلى استعمال القوة العسكرية. وهذا ما حدث فعلاً في أزمة الخليج الثانية وربما كان يمكن حدوثه عام ١٩٧٣ أي عقب الأزمة النفطية حيث كانت حرب تشرين ١٩٧٣ قد خلقت تطورات جديدة في عالم النفط فقد استخدم النفط، ولأول مرة كسلاح سياسي عندما أعلن الاعضاء العرب في منظمة الاوبيك حظراً نفطياً ضد الولايات المتحدة وهولندا وبعض البلدان الأخرى، ولقد كان هذا الحظر وسيلة اقتصادية استعملتها الدول العربية المنتجة للنفط لغايات سياسية وهي حض اسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها(١٨ ،). وتبعاً لذلك تزايدت عبارات التهديد جراء الحظر الذي فرضته دول الاوبيك. فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر في أوائل عام ١٩٧٣ أنه "إذا استمرت الضغوط بشكل غير معقول وغير محدود فإن الولايات المتحدة ستفكر جيداً بما يجب أن تتخذه من إجراءات انتقامية إننا سنقوم بذلك، وإننا ما زلنا نأمل بأن الأمور لن تصل إلى هذا الحد(١٩).

ثم يقول في مكان آخر: إن قرار رفع الأوبيك لسعر النفط في ديسمبر

Text Stamp

عام ١٩٧٣ هو أحد الاحداث المحورية في تاريخ هذا القرن (٣) وبعد ذلك وفي مقابلة لكيسنجر مع جلالة الملك فيصل بعد عام ١٩٧٣ قال كيسنجر "يا جلالة الملك أنا لا أريد اللف والدوران كما يفعل الدبلوماسيون فلا أقلل من شأن أهمية النفط السعودي على الاقتصاد الامريكي وأدعي بأننا لا نستورد أكثر من ٥٥٪ من مجموع حاجاتنا النفطية وأن هذه النسبة لا تمثل عاملاً مؤثراً علينا وأن في استطاعتنا تأمين هذه الكمية من الدول الاخرى المنتجة للنفط الحقيقة أننا نستورد من عندكم حوالي ١٢٪ من حاجاتنا النفطية وسوف تزداد هذه النسبة كل عام فاذا ما استمر حظر النفط علينا فسوف ترفع تكاليف الانتاج الامريكي في الوقت الذي يستطيع فيه الاتحاد السوفياتي أن ينتج بسعر أقل وهذا يهدد النظام الاقتصادي في بلادنا وبالتالي فسوف يرتد عليكم"(٢٠)

إن نغمات التهديد تلك التي استعملها الامريكيون ان دلت على شيء فانما تدل على الأهمية القصوى لنفط الخليج، الذي يعد المحرك لكل صغيرة وكبيرة في الولايات المتحدة والدول الصناعية، لذلك نجد بأن الولايات المتحدة لا تتوانى عن التدخل في منطقة الخليج لحماية النفط ولكن لماذا كل هذا التهافت على نفط الخليج العربي بالذات؟

٢ - الحرب الباردة والصراع بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (مرحلة الثنائية القطبية):

مع انتهاء الحرب العالمية وتقسيم العالم إلى كتلتين شرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي وغربية بقيادة الولايات المتحدة وتفجر الصراع والحرب الباردة فيما بينها، أصبح الشرق الأوسط ومن ضمنه الخليج العربي يحتل مكانة استراتيجية في السياسات الدولية وأصبحت هذه المنطقة بمثابة منطقة ردع واحتواء للشيوعية.

تعد منطقة الخليج العربي من المناطق التي يلمس فيها المرء تحول توازن القوى بين الدول الكبرى والصغرى أكثر من أي منطقة أخرى.(٢١)، فقد تأثرت هذه المنطقة بسياسات الحرب الباردة والثنائية القطبية وما كان يميزها من ظواهر وسمات، كظاهرة الاستقطاب، وقد عمدت الولايات المتحدة لجذب المنطقة في الدائرة الامريكية وإبعادها عن دائرة الاستقطاب السوفيتية وذلك من خلال اتباعها لمجموعة من السياسات ووضعها الأهداف التي تساعدها بالتالي الوصول إلى مصالحها

Text Stamp

وخصوصاً مصلحتها العليا وهي النفط وتحقيق المعادلة الغربية في هذا الشأن كما حددها جوزيف سيسكو من أن هناك ثلاثة عناصر حيال المفهوم العربي لتأمين النفط وهي القدرة على تحصيل الواردات النفطية وبأسعار معقولة وبكميات كافية(٢) ثم تكون بالتالي هذه المصلحة خالية من أية تهديدات سواء أكانت داخلية من قبل الدول الخليجية ذاتها أم من قبل أية قوة خارجية "الاتحاد السوفيتي" بشكل رئيسي.

لقد انعكست مراحل العلاقة فيما بين العملاقين على السياسة الامريكية ازاء المنطقة الخليجية، فكما هو معلوم فقد شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية قيام النظام العالمي الجديد مراحل مميزة للعلاقة فيما بين المعسكرين الشرقي والغربي عرفت بداية بمرحلة الحرب الباردة؛ وهي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى أواسط الخمسينات. وقد كانت هذه المرحلة حافلة بالتوترات الدولية وعرف فيها العالم سياسات وأحلافاً وأزمات وسباقاً للتسلح التقليدي والنووي وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة التي ظلت تمتلكها وحدها حتى عام ١٩٤٩ حين استطاع الاتحاد السوفيتي التوصل إلى صناعة هذه الأسلحة وتملكها (٢٢. .).

لقد كان الصراع في هذه الفترة قد تركز وبصورة رئيسية في أوروبا والشرق الأقصى، وبدأت في هذه الفترة سياسة الاحتواء والتي أعلنت عنها الولايات المتحدة وهي التي تقوم على فكرة انشاء سلسلة من الأحلاف والترتيبات والقواعد العسكرية بهدف تطويق الاتحاد السوفيتي وعزله (٢٣.)، ونتيجة للتطورات التكنولوجية فيما بين الطرفين في مجال التسلح النووي، ولأن أية مواجهة عسكرية فيما بينهما تعني دماراً شاملاً للخصمين في آن واحد كانت الدعوى إلى التعايش السلمي وفي هذه المرحلة حدثت تطورات هامة مكنت الكثير من الدول من الحصول على درجات من الاستقلالية في مواجهة القطبين السوفيتي والأمريكي ففي الغرب استطاعت الاقتصاديات الغربية استعادة قواها وكامل حيويتها، فقد ظهرت المانيا واليابان قوتين صناعيتين قادرتين على التأثير في توازنات القوى الدولية وكان ذلك قد أضاف عنصراً جديداً للمعسكر الغربي، وعزم هؤلاء على أن يكونوا شركاء للولايات المتحدة(٢٤). أما الفترة ما بين ١٩٦٩-١٩٧٩، فقد تميزت بالتأرجح ما بين التأزم والمهاونة تمثلت حالات التأزم بالسباق الرهيب

على التسلح واللجوء إلى استعمال الردع كأحد أعمدة السياسة الدولية ومن ثم فعندما وصل الامر إلى هذا الحد من اهدار الموارد على التسلح وبسبب الضغوط الناجمة عن حرب فيتنام والانخفاض النسبي في القوة الاقتصادية الامريكية لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة الوفاق الدولي (Dentenl) مع الاتحاد السوفيتي (٢٥)، ولكن هذا الوفاق لم يظهر فجأة إنما جاء نتيجة لمتغيرات دولية جديدة كان لها أثر كبير في ظهوره إلى الوجود منذ أواخر الستينات كما اشرنا سابقاً.

يمكننا تلخيص الوضع الدولي بأنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة محتكرة للأسلحة النووية الاستراتيجية، وخلال الخمسينات كانت تمتلك قوة ردع تمكنها من توصيل القوة النووية عبر القارات بواسطة القاذفات الاستراتيجية، وقد استمر هذا التفوق قائماً وواضحاً إلى أن أصبح الاتحاد السوفيتي في نهاية الخمسينات قادراً على استخدام وتطوير صواريخ عابرة للقارات تمكنها من تدمير الأهداف الامريكية، وقد انتهى سباق التسلح هذا بتكرس واقع لا مفر منه وهو امتلاك الاتحاد السوفيتي لقوة استراتيجية تقارب أو تفوق في بعض الانواع القوة الامريكية من حيث الكم والكيف هذا الخوف المتبادل من الحرب النووية الذي كان يمكن أن يؤدي إلى اهلاك الطرفين أدى بالعملاقين إلى التفكير في أساليب يستطيعان بواسطتها استبعاد شبح الحرب النووية وتسمح بتعايشهما في ظل نظام دولي يقوم على التوازن الاستراتيجي الذي كانت سياسة الوفاق الوسيلة له.(٢٢).

ولكن كيف يمكننا تكريس الوضع الدولي وتأثيره على منطقة الخليج؟ ففيما يختص بمنطقة الخليج العربي ولغاية الستينات من هذا القرن كانت المنطقة تعد منطقة نفوذ بريطانية أي غربية ولكن لم يعن ذلك بأن الولايات المتحدة لم يكن لها صلة بالمنطقة فقد كان نشاط وتغلغل رجال الاستخبارات الامريكية الذين عملوا على اقامة الصلات مع ملوك وأمراء ومشايخ الخليج، وكان نشاط رجال الأعمال واضحاً فيما يختص بتلك المنطقة ثم والأهم من ذلك أن الاتحاد السوفيتي لم يكن حتى بداية الستينات يمثل قوة قادرة على مواجهة الولايات المتحدة في اية منطقة من العالم ولكن وبعد أن استطاع الاتحاد السوفياتي امتلاك القنبلة النووية الأمر الذي انطوى أو كان يمكن أن يؤدي إلى تهديد للمصالح الامريكية لجأت الولايات المتحدة إلى اعادة النظر في السياسة الامريكية خاصة بعد الانسحاب البريطاني

Text Stamp

ووجود الفراغ والذي فتح الباب على مصراعيه للصراع الأمريكي-السوفيتي، وقررت الولايات المتحدة أن تكون ضد أية محاولة للإحلال محل بريطانيا.

ثم حدثت تطورات بعد ذلك منها حرب تشرين والحظر النفطي وارتفاع أسعار النفط وقد زادت التطورات من حدة التنافس السوفيتي-الأمريكي وجعلت هذه التطورات أمريكا تركز اهتمامها على محور الرياض-طهران، ودخول الخليج بالاعتماد على هاتين العاصمتين، بينما بقي الاتحاد السوفيتي معتمداً على الدول الصديقة العراق- اليمن - سوريا، وعلى دعم حركات التحرر في الخليج (عمان، واليمن)، ودعم عملية التأميم للبترول وطرد الاحتكارات الأمريكية وسيطرة الدول المنتجة على النفط في كميات استخراجه وأسعاره.

وقد بقي هذا الوضع حتى انتهاء الحرب الباردة وتقسيم الاتحاد السوفيتي وانتهائه كقوة عظمى لها مصالحها في الشرق الأوسط والخليج، فلم تعد هناك مصالح أو أهداف لقوة عالمية، وبقيت أمريكا الدولة الأولى في العالم التي لا ينافسها أحد ليس في الخليج فقط وانما في معظم أنحاء العالم.

الصراع العربي الإسرائيلي وعلاقته بالسياسة الخليجية:

يعد الصراع العربي الاسرائيلي واحداً من أهم الأسس والمرتكزات للسياسة الأمريكية في الخليج، فهذا العامل يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه السياسة الأمريكية، فهو لا يهدد وصول نفط المنطقة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية فحسب من خلال تصدير النفط كما حدث عام ١٩٧٣، وإنما يمكن أن يهدد بتوقف إنتاج النفط في المنطقة وذلك بتدمير المنشآت النفطية المهمة في الخليج.

فبعد الحرب العالمية الأولى تغير الاهتمام الامريكي بفلسطين والشرق الأوسط، وأصبحت مهمته مستقبل المنطقة السياسي. وقد تمثل ذلك في تأييد اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عام ١٩٢٢، واعتبرت منذ البداية بأن اسرائيل جزء لا يتجزأ من سياسة الولايات المتحدة الداخلية، واعترف الرئيس ترومان باسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٥، اي بعد ١١ دقيقة من إعلان قيامها.

لقد كانت هناك علاقات خاصة وتعاطف أمريكي عام مع إسرائيل منذ البداية، فقد مالت اسرائيل نحو الولايات المتحدة منذ بداية الحرب الباردة لإمدادها بالسلاح في سبيل اقامة توازن مع شحنات الاسلحة البريطانية إلى بعض الاقطار

Text Stamp

العربية ان هذه الأمور كانت قد ضمنت لإسرائيل استمرار قدر من التاييد الامريكي ولعب دوراً كبيراً ومفيداً للمصالح الامريكية وكانت هذه المصالح والتقارب مع اسرائيل يتناقض مع التقرب من الدول العربية لتحقيق مصالحها أيضاً.

وكان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو حصر النزاع العربي-الاسرائيلي في اضيق الحدود لمنع تدخل الاتحاد السوفيتي واستقطاب الدول العربية إلى جانبها عن طريق الاحلاف.

ومع فشل هذه المحاولات وتخليها عن المسعة بدأت بإقامة علاقات وعلى أسس فردية مع بعض الدول العربية ومحاولة تقويض الأنظمة الثورية وبدا أن عبد الناصر من أكبر أعداء أمريكا وعقبة أمام مخططاتها للسيطرة على المنطقة العربية، وجاء الرد في هذا الوقت من بغداد بالثورة(٢٦).

أصبح الاتفاق بين الأهداف الأمريكية والإسرائيلية أكثر وضوحاً، وبدأت الولايات المتحدة ترحب بالاستفادة من الوجود الإسرائيلي لكبح القوة المعادية لها في المنطقة وتزويدها بكميات هائلة من السلاح للمحافظة على توازن عسكري بين اسرائيل والدول العربية من جانب، وبين مصر والبلدان العربية الصديقة للولايات المتحدة من جانب آخر.

بقيت أمريكا تنظر إلى مشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظر إسرائيلية، فاسرائيل هي صمام الأمان للولايات المتحدة والحفاظ على المصالح للأزمة يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية وضمان أمن اسرائيل.(٢٦)

إن السلام في المنطقة هو الوسيلة الوحيدة للحد من النفوذ السوفياتي والمحافظة على مصادر النفط وامنها ويدرك الساسة الامريكيون العلاقة الجدلية بين أمن الخليج والمشكلة الفلسطينية؛ إذ أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط وقد رافق كامب ديفيد محاولة الولايات المتحدة إنشاء نظام استراتيجي جديد في منطقة الشرق الأوسط يهدف إلى وقف الامتداد السوفيتي نحو الخليج والحفاظ على الاستقرار في المنطقة وأطراف هذا النظام الولايات المتحدة واسرائيل ومصر والسعودية.

إلا أن عدم حل المشكلة بالكامل وتحفظ السعودية إزاء إشراك إسرائيل

أحال دون تحقيق هذا النظام، مما دعا إلى التأكيد الأمريكي بضرورة التوصل إلى سلام شامل وطرح مبادرات للحل تسمح لأمراء الخليج بإنهاء تحفاظاتهم تجاه السياسة الأمريكية. وهذا ما سعت اليه الان والذي تمثل بصيغة مدريد وقيام عاهدات السلام مع دول الطوق الأمر الذي إضاف عنصر قوة للإدارة الأمريكية، وجعلها أكثر تقرباً من المنطقة.

Text Stamp

الفصل الرابع
السياسة الأمريكية في الخليج العربي

Text Stamp

المطلب الأول

مراحل السياسة الأمريكية في الخليج حتى منتصف الثمانينات

منذ أن بدأت القيادتان السياسية والعسكرية تولي اهتماماً خاصاً بمنطقة الخليج العربي، ووضعت مجموعة من المصالح والأهداف كانت تلك الأهداف واحدة وثابتة.

فقد مرت السياسة الامريكية بعدة مراحل مميزة في منطقة الخليج نقسمها وفقاً لطبيعة المرحلة ولظروفها الدولية.

فقبل الحرب العالمية الاولى ركزت الولايات المتحدة على بناء قوتها الاقتصادية، واقامة علاقات اقتصادية دولية. وفيما يختص بمنطقة الخليج العربي فقد تركزت العلاقات على الجانب الانساني والبعثات الطبية والعلاقات الاقتصادية والامتيازات البترولية.

أما المرحلة الثانية وهي الاهم، فقد بدأت مع الحرب العالمية الثانية ودخول أمريكا الحرب التي أوجدت وضعاً جديداً في الخليج ولم يعد لبريطانيا الدور الوحيد، وتأكدت هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية وزعامتها السياسية، فوثقت علاقاتها مع ابن سعود وتبنت موضوع الدفاع عن السعودية باعتباره مسألة حيوية وزادت شركات النفط في أعمالها مما أنعش السعودية أيضاً. وبدأت تمهد للمشاركة في نفط المشيخات التي تسيطر عليها بريطانيا بهدف إضعاف النفوذ البريطاني في المشيخات.

ومع احتدام الحرب الباردة ووقوع الصراع المسلح في كوريا أصبحت الحاجة ملحة لقاعدة الظهران وتنظيم استخدامها.

ومع قبول السعودية بمبدأ ايزنهاور الخاص بنظرية الفراغ جددت اتفاقية الظهران عام ١٩٥٧ لمدة خمس سنوات أخرى وتشكل هذه القاعدة البريطانية الأخرى في عدن والبحرين عملية حماية للخليج والسيطرة عليه ولمواجهة أي حركة لتغيير الأنظمة القائمة في مشيخات الخليج.

ومن أبرز سمات هذه المرحلة هو ظهور الولايات المتحدة بدور قوي وضعف في الدور البريطاني، وتحت غطاء الحرب استطاعت تأكيد نفوذها على السعودية، وتحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية استطاعت أن تتغلغل

Text Stamp

اقتصادياً واستراتيجياً ساعدها في ذلك استغلالها الدين ووقوفها ضد الكفر والسلاح الكافر، ولم يلبث الخليج أن أصبح يحتل مكانة اقتصادية كبيرة بسبب تزايد كميات النفط وتصديره على نطاق واسع(٧).

المرحلة الثالثة في السياسة الامريكية

بدأت مع مبدأ نيكسون في النصف الثاني من الستينات والتورط الأمريكي في فيتنام ومعارضته الشعب الأمريكي الحرب.

فقد أعلن الرئيس نيكسون مجموعة مبادئ أكدت على فك ارتباط الولايات المتحدة بالمشكلات الدولية والاعتماد على قوى اقليمية بمثابة الحرس للمصالح الأمريكية، والتخلي عن صفة دور الشرطي؛ لأن ذلك أدى إلى تخبطها اقتصادياً وسياسياً ولقد كان الدور الجديد الذي كرسه مبدأ نيكسون يقوم على ابتعاد الولايات المتحدة عن التدخل المباشر دون التأثير على الاستراتيجية الامريكية المرتكزة على ضمان تفوقها وحماية مصالحها الاقتصادية وكان ذلك يفترض ان تدعم الولايات المتحدة الامريكية هذه الدول عسكرياً واقتصادياً ولجأت الى مد هذه الدول بالاسلحة، وخاصة شاه ايران.(٢٧)

اذن فلقد كان مبدأ نيكسون، والذي اعلنه الرئيس نيكسون عام ١٩٦٨ تكريساً ومرتكزاً مهماً لسياسة الوفاق الدولي انذاك ولكن لم يعن هذا المبدأ تراجع وتغير في الاهداف الامريكية وانما تغيراً في الاسلوب.

ولكن ماذا بخصوص منطقة الخليج فحتى بداية الستينات، لم يكن للولايات المتحدة سياسة خارجية متكاملة فيما يتعلق بها ولكن رحيل بريطانية عام ١٩٧١ دفع الولايات المتحدة الى الاهتمام المباشر والشامل بالمنطقة عن طريق العلاقات التجارية والمالية والعسكرية واستمدت اعادة النظر في سبل تحقيق اهداف السياسةالامريكية والنابعة مباشرة من مبدأ نيكسون من خلال مسعى الولايات المتحدة الرامي لحمل الانظمة المحلية المحافظة والموالية الامريكية على التكفل بحماية المصالح الامريكية في المنطقة وفي هذا الاطار كان ينظر الى كل من السعودية وايران في ظل حكم الشاه على انهما تمثلان نقطة الارتكاز في المنطقة (سياسة الركيزتن)(٢٨) حيث تقوم هذه السياسة على ان للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في المنطقة لذلك اتخذت واشنطن قراراً بشد ايران والسعودية، كل منهما على انفراد نتيجة

Text Stamp

لوجود تناقض بينهما الى عجلة السياسة الامريكية، حيث ارتكزت السياسة الامريكية والتي رسمها نيكسون على ضرورة تدعيم مركز ايران كعامل استقرار محلي حيث اسندت له مسؤولية حماية المنطقة وذلك بسبب موقع ايران المتاخم لحدود الاتحاد السوفياتي ومن هنا فانها تستطيع الوقوف بحزم ضد تغلغل النفوذ السوفياتي في المنطقة وضد حركات التحرر الوطنية في الخليج وجاء الاعتماد على ايران بصورة مباشرة بسبب فشل الولايات المتحدة في الوصول الى ترتيبات امنية اقليمية تشارك بها السعودية التي كانت مع باقي الدول الخليجية تتخوف من الهيمنة الايرانية على الخليج اما المرتكز الاخر للسياسة الامريكية في الخليج فقد كانت السعودية لما تتمتع به من مركز أمني وامكانات مالية ونفطية، اذن فلقد كانت منطقة الخليج العربي منطقة احتواء للتوسع السوفياتي وكانت مرتكزاً من مرتكزات سياسة الاحتواء وكانت ايران بصورة خاصة قد مثلت حلقة اساسية في سلسلة تحالفات الحرب الباردة من خلال سعي واشنطن الى تنمية دورها العسكري لتجعلها تؤمن دور شرطي منطقة الخليج وجعلها عامل ضمان رئيسي لاستقرار الخليج ولضمان تدفق النفط نحو الغرب.ومن هنا فلقد عمدت الولايات المتحدة الى زيادة مبيعات السلاح الى ايران لتدعمها خاصة وان شاه ايران كان يرغب في لعب دور شرطي الخليج ورفع مكانة ايران وتقوية مركزها قدر الامكان وكانت قيمة مبيعات السلاح الامريكي الى ايران قد قدرت بحوالي ٣٣٠٧٠٩٠٠ر٠٠٠ دولار للسنة الحالية (٢٧) بقي مبدأ نيكسون بتطبيقة العملي حتى عام ١٩٧٣ حتى ذلك الوقت كانت ايران تتكفل بحماية وتحقيق الاهداف الامريكية في المنطقة وزادت تبعاً لذلك مبيعات الاسلحة الى ايران وكانت قيمة هذه المبيعات قد قدرت بحوالي ٣٣٧٠٩٠٠ر٠٠٠ للسنوات المالية (٥٣-٦٩) وتكدست مما ادى بالتالي الى زيادة تطلعات الشاه في لعب دور اكبر ولكن استجدت مجموعة من القضايا الدولية ادت بالولايات المتحدة الى ضرورة التراجع عن مبدأ نيكسون وايجاد بديل فقد ازداد النفوذ السوفياتي في جنوب شرق اسيا والقرن الافريقي مما أدى بالولايات المتحدة الى اعادة النظر في سياساتها الخارجية المرتكزة على مبدأ نيكسون والقاضي بعدم التدخل الامريكي المباشر والانسحاب من المناطق الساخنة والاعتماد على الوكلاء المحليين وكان هذا الحظر مدعاه لتعديل مسار الاستراتيجية الامريكية ثم بدأ في أواخر عام ٧٣ وبداية ٧٤ تعلن عن سياسة خارجية متعددة الابعاد فقد تابعت سياسة الوفاق مع

Text Stamp

السوفييت وتمت العديد من اللقاءات والاتفاقات الداعية الى الامتناع عن اي عمل يمكن ان يؤدي الى مواجهة مباشرة بينهما ثم اعلنت وبمناسبات عديدة عن استعدادها للتدخل العسكري لحماية منابع النفط. ثم لقد كان للحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية الخليجية على الدول الغربية ايضاً دوراً في التراجع عن مبدأ نيكسون وعن الاعتماد على الشاه الى ضرورة ايجاد استراتيجية ردع وتطويق بدلاً من عدم التدخل ولقد تجلى ذلك من خلال الكثير من التصريحات والتي تدعو الى حماية ابار وحقول النفط اذا ماتعرضت لاي خطر ولاي تهديد سواء عن طريق قوة داخلية او خارجية، لذلك بعد عام ١٩٧٤، بدأت الولايات المتحدة تقربها من الخليج من خلال الانتشار التدريجي لقواتها في المحيط الهندي لتطويق البلدان المصدرة للنفط وركزت على الوجود العسكري الامريكي في بعض الدول الخليجية.(٢٧)

المرحلة الرابعة:

بدأت هذه المرحلة مع مجيء ادارة كارتر، كانت نغمات التهديد قد اختفت، وركزت هذه الادارة على حقوق الانسان، والوفاق الدولي، معللة ذلك بان الاستقرار على المستوى الاقليمي لايمكن ان يتأتى الا ذا سبقه استقرار داخلي على مستوى الدولة نفسها.(٢٨) ولكن حدثت هناك مجموعة من التحولات كانت لها اليد الطولى في تحول السياسة الامريكية، كانت نقطة التحول الاساسية في السياسة الامريكية في الخليج نجاح الثورة الايرانية واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة.(٢٩) (فسقوط الشاه كان قد جعل ميزان القوى الاقليمي في غير صالح الولايات المتحدة وسياستها الخليجية)، ثم الحدث الاخر كان التدخل السوفياتي في افغانستان والذي عمل على تغير التوازن الاستراتيجي عالمياً، فقد كان التدخل السوفيتي في افغانستان قد جاء في ظرف كان فيه الخليج العربي يعاني من تضعضع سياسي محلي ومن فراغ استراتيجي عربي.(٢٧) لذلك كانت الولايات المتحدة، قد اعتبرت ان التدخل السوفياتي في افغانستان خطوة يخطوها السوفيت باتجاه الخليج خاصة وان السياسة الامريكية كانت تركز كثيراً على ان السوفيت يحاولون السيطرة على منطقة الخليج وانها واقعة ضمن استراتيجية هادفة الى السيطرة على المنطقة وحاولت اقناع دول الخليج بذلك خاصة وان المنطقة كانت قريبة جغرافياً من

حدوده، ثم ان الاتحاد السوفياتي يحاول السيطرة على النفط الخليجي نظراً للطلب المتزايد عليه، من هنا فقد اعتبرت الاستراتيجية الامريكية ان التدخل السوفياتي في افغانستان تعبيراً على رغبة موسكو في اعادة النظر في خريطة مناطق النفوذ التي اقرها مؤتمر مالطا ١٩٤٥ خاصة وان موسكو حسب وجهة النظر الامريكية كانت تعتبر ان ميزان القوى الدولي في اواخر السبعينات يختلف عما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية، من هنا فقد كانت هذه الاوضاع مدعاه لتخلي الولايات المتحدة عن مبدأ نيكسون، فقد جاء في وثيقة وضعتها هيئة رئاسة الاركان الامريكية سنة ١٩٨٠، ان امريكا لاتمتلك الوسائل العسكرية لمواجهة في الخليج وانها بخاصة لاتستطيع ان تواجه غزواً لايران بعد غزو افغانستان.(٤) فالدول الغربية في تلك الاثناء كان قد عملت على ايجاد نظام ردع فيما يخص اوروبا على سبيل المثال منع دون نشوب حرب عالمية ثالثة ولكن ذلك لم يكن ينطبق على الخليج، من هنا عاد المسؤولون الامريكيون في التركيز من جديد على الخطر السوفيتي واستغلال الازمة الافغانية لتكثيف وجودها العسكري في المحيط الهندي والخليج العربي بحجه حماية المصالح الامريكية من الخطر الشيوعي، وكانت ادارة كارتر قد عملت على بلورة جميع الافكار السابقة الذكر في الخطاب الذي القاه في ١٩٨٠/١/٢٤ الرئيس الامريكي الاسبق كارتر عن حالة الاتحاد عندما تطرق للوضع في الخليج الفارسي " ليكن موقفنا واضحاً ان اية محاولة من اية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سيعقبها تهديداً للمصالح الحيوية الامريكية وستسخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها بما في ذلك القوة العسكرية (٢) اذن فلقد كان مبدأ كارتر بمثابة الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي وضعت لكي يبدأ الامريكيون في اعادة تقييم الاستراتيجية الامريكية ولسد الثغرات التي اكتنفت مبدأ نيكسون خاصة بعد التطورات والاحداث التي شهدتها القرن الافريقي جنوبي شرق اسيا وايران وتعاظم دور الاتحاد السوفياتي ودعمه للانظمة والحركات الوطنية المناهضة للولايات المتحدة وقدرته على مواجهة الولايات المتحدة وانتهاء عهد التفوق الاستراتيجي الامريكي ووصول الاتحاد السوفيتي الى درجة المساواة مع الولايات المتحدة، وهذا ماكان قد اثبته التدخل السوفياتي في افغانستان لذلك فان مبدأ كارتر يرتكز على حق الولايات المتحدة بالتدخل في اي مكان تتهدد فيه مصالحها ومصالح العالم الغربي الحيوية ولما كان الخليج العربي يشكل منطقة حيوية

Text Stamp

مشتركة موجهة ضد الاتحاد السوفياتي وتعتمد هذه الاستراتيجية على الانتشار الدائم للقوات الامريكية في المنطقة كما تعتمد على تزويد الدول الصديقة بالاسلحة المتطورة لتمكينها من مواجهة الاتحاد السوفياتي(٢٧:٠٠٠).

لقد استمر مبدا كارتر وريغان بتطبيقهما الخليجي طوال عقد كامل وكان اهم ما اعتراهما الحرب العراقية - الايرانية والتي شكلت خطرا على الاستقرار في المنطقة فقد رأت العراق ان ايران الجديدة بعد الثورة غيرت التوجه الشاهي كشرطي الحراسة الامريكية في الخليج ورأى العراق بان الفرصة سانحة لان تصبح العراق القوة الاقليمية في الخليج ويملأ الفراغ السياسي خاصة بعد غياب الدور المصري بعد كامب ديفيد بمعنى ان يصبح قائدا وزعيما اقليميا في وقت غابت فيه الزعامات عن المنطقة اضافة الى ذلك فان الهدف العراقي كان منع امريكا للتدخل للعب دورها السابق في المنطقة.

عندما بدأت الحرب العراقية - الايرانية في سبتمبر ١٩٨٠ كانت الخيارات الامريكية محدودة في مواجهة الحرب نظراً لعدم قيام علاقات دبلوماسية مع بغداد وطهران ولعل اهم هذه الخيارات هي: منع تزويد الطرفين بالاسلحة والعمل على درء اية تأثيرات على الاقتصاد الرأسمالي عن طريق نقص كميات النفط التي يتزود بها او ارتفاع اسعارها لذا اتخذت واشنطن قرارا بالحياد رغم تأييدها البمطن لاهداف العراق ودول الخليج الاخرى نظرا لما تحمله الثورة الايرانية من تهديدات طويلة الامد ضد الاستقرار في المنطقة ولكن امريكا من جهة اخرى كانت تحددها رغبات استراتيجية تتركز في اضعاف الدولتين او تقيد قوتهما.

واستمرت الولايات المتحدة في اتباع منهج الحياد الرسمي والفعلي حتى بداية ظهور المكاسب العسكرية الايرانية ١٩٨٢ وخوفها من سيطرة ايران على الخليج لان التصور الغربي بان الخطر الحقيقي هو اذا انقلبت الالة العسكرية ضد العراق وتمكنت ايران من انشاء دولة ثابتة لها في العراق فان ذلك سيؤثر على باقي دول الخليج اي ان سقوط العراق سيؤدي بالتالي الى سقوط الانظمة الخليجية عاجلا ام اجلا. ولهذا لجأت الولايات المتحدة الى الميل نحو العراق وساعد في ذلك تأثير دول الخليج وضغطت الولايات المتحدة على حلفائها في اسرائيل وكوريا

Text Stamp

الجنوبية للامتناع عن بيع الاسلحة المباشر لايران ووصفت ايران بالدولة الخارجة على القانون وبانها ارهابية ويجب بالتالي عزلها عن المجتمع الدولي. -ومن المعروف بان العلاقات الامريكية العراقية كانت قد اعيدت ١٩٨٤- وعملت الولايات المتحدة على مساعدة العراق بطرق غير مباشرة في الحرب عندما اعلنت بانها ستخدم القوات العسكرية ضد ايران اذا حاولت سد منافذ الخليج للسفن التابعة للدول المؤيدة للعراق واصبحت الاسلحة الامريكية متورطة في العمليات الحربية في الخليج وساعد الطيران الامريكي القوات العراقية في صد بعض الضربات الايرانية.(٢٠ ، ؛)

ولكن يمكن القول في النهاية بان الولايات المتحدة لم تكن تريد الانتصار لاي من الطرفين وذلك كما ذكر هنري كيسنجر "ان المصلحة النهائية في الحرب ان يخسر الطرفين". وكما ابلغ ريتشارد مورفي مساعد وكيل الخارجية الامريكية:-

ولكن وبانتهاء الحرب بانتصار محدود للعراق بعد ثمان سنوات من قيامها كان العالم يتحضر لحرب اقوى وافظع وعلى مستوى دولي وذلك في ٢/آب/١٩٩٠.

وهكذا اذن فلقد قامت السياسة الامريكية في عهد ريغان ومن ثم بوش في الخليج على اساس تعزيز الوجود العسكري عن طريق اقامة القواعد العسكرية والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها بعض الحكومات في المنطقة ونجحت كلا من ادارة ريغان ومن ثم بوش في جعل امن الخليج مسالة غربية من خلال دفع الدول الاوروبية الى المشاركة الفعلية وهذا ما حدى بالحكومات الغربية الى تخصيص ٣٪ من ميزانيتها للامور الدفاعية حتى عام ١٩٩٠ لتخفيف العبء عن الولايات المتحدة(٢٩).

Text Stamp

المبحث الثاني

التغيرات التي اصابت النظام الدولي وتأثيرها على السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي

كانت الساحة الدولية قد شهدت منذ النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينيات العديد من التغيرات والمستجدات فقد انهار الاتحاد السوفياتي وتفكك عقده وتبع ذلك انتهاءاً للحرب الباردة وسباق التسلح وظهرت مرحلة الوفاق الدولي، ثم قامت ازمة وتالياً حرب الخليج والتي اعتبرت كما وصفها بذلك الرئيس الامريكي السابق جورج بوش بانها بوقعة النظام العالمي الجديد، وظهرت العديد من الكيانات السياسية والاقتصادية وتغير مفهوم القوة، حيث اصبح العامل الاقتصادي هو الاهم في تحديد قوة الدولة وموقعها الدولي الى غير ذلك من احداث ومستجدات ولكننا سنقوم بالتركيز على الحدثين الاهم انهيار الاتحاد السوفياتي ووقوع ازمة الخليج لما لهما من ارتباط واضح بالدراسة وتأثيراً هاماً على السياسة الامريكية في المنطقة الخليجية خاصة وان هذين الحدثان مهمان ومرتبطان ببعضهما البعض. لقد كان لتلك الاحداث اثارها الواضحة في الانعطاف بالسياسة الامريكية (فرضية البحث).

فانهيار الاتحاد السوفياتي بداية اثر بشكل واضح وجلي على السياسة الامريكية الخليجية فالاتحاد السوفياتي قبل انهياره كان يعتبر المنافس الاول للولايات المتحدة نظراً لانه كان يشكل دولة عظمى ولابد أن يكون له دور في سياسات المنطقة ثم ثانياً لقرب ومتاخمة حدوده للخليج العربي الذي كان ينظر اليه كجزء من محيطه الامني وايضاً بسبب غنى المنطقة بالنفط وباحتياطاته الهائلة فقلد ركزت الولايات المتحدة ومنذ بداية اهتمامها بالمنطقة خاصة بعد الانسحاب البريطاني منها على الخطر الشيوعي وعلى امكانية اقتراب السوفييت من المياه الدافئة (١١) وبالغت في تصوير هذا الخطر من خلال اقناع الدول الخليجية بضرورة احتواء الخطر السوفيتي ومنعه من السيطرة على المنطقة وعلى مواردها النفطية خاصة لانها كانت ترى بالاتحاد السوفيتي خطراً على مصالحها وتهديداً لها لذلك فلا شك بأن انهيار الاتحاد السوفياتي كان يحمل في طياته التأثير الكبير على السياسة الامريكية في الخليج ولقد تجلى اثر هذا الانهيار في الاطاحة بنظام التوازنات الدولية والاقليمية فعلى مستوى نظام التوازنات الدولية لم تعد اوروبا او اليابان بحاجة الى المظلة الامنية الامريكية

Text Stamp

خاصة مع اندثار مقولة الخطر الشيوعي الامر الذي يمكن ان يتبعه تهديد من قبل هذه الدول (أوروبا واليابان) وعلى المستوى الاقليمي.

ثم فقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي تأثيراً واضحاً فيما يختص بدائرة التوازن الاقليمي فمن المعروف بأن الولايات المتحدة ومنذ البدايات الاولى لاهتمامها بمنطقة الخليج العربي في سبيل تكريس قبضتها على هذه المنطقة وجعلها منطقة نفوذ لها ولعدم السماح لاية دولة سواء داخلية ام خارجية بالمساس بمصالحها.

سعت ومنذ مدة ليست بالقصيرة الى دعم قيام توازن صعب بين ثلاث قوى رئيسة في الخليج العربي اولها ايران والبالغ عدد سكانها حوالي ٥٥ مليون نسمة والعراق والبالغ عدد سكانها ١٧ مليون ومجلس التعاون الخليجي والذي يضم السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، عمان، البحرين، والبالغ عدد سكان مجلس التعاون مجتمعة حوالي ١٥ مليون وهي تتمتع بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة وهذا التوزان يعكس معادلة قائمة على اساس انه اذا فكرت احدى هذه القوى الثلاث بالهيمنة على الخليج حيث يوجد ٦٥٪ من احتياطي النفط العالمي فان القوتين الاخريين ستتحدان لمقاومة هذه الهيمنة (٣٠ ٪) وهذا ما حدث بالفعل اثناء الحرب العراقية الايرانية فلقد قامت دول الخليج بدعم العراق ضد ايران ودخلت الولايات المتحدة المعادلة عندما رفعت علمها على ناقلات النفط الكويتية لمنع طهران من الاقدام على ايقاف عبور البواخر في الخليج حيث يمر فيه النفط العربي الى الاسواق العالمية.

ولقد كان رعاية هذا التوزان ينبع مباشرة من سياسة الاحتواء ذلك ان الولايات المتحدة عندما تعمل على دعم شاه ايران ولتقويه مركزه كانت تأخذ بعين الاعتبار الحظر الشيوعي وامكانية محاولة السوفييت التقرب من ايران كان ذلك ممكنا خاصة وان ايران في وقت الشاه كانت تشكل أقوى دولة خليجية، وكانت حدودها متاخمة لحدود للاتحاد السوفياتي وامكانية تقارب ايراني سوفيتي كان يشكل خطراً على المصالح الامريكية في الخليج اذن ايران يمكن ان تكون المدخل الذي يمكن ان تعبر الاتحاد السوفياتي من خلاله الى الخليج وتهدد بالتالي المصالح الامريكية هناك لهذا لجأت الولايات المتحدة الى دعم ايران الشاه وتجلى ذلك من خلال اعطاءه مركزاً مميزاً في الخليج فاصبح شرطي الخليج بسبب مده بصفقات

الاسلحة الكبيرة وبسبب دعمه تجارياً من قبل حلفاء الولايات المتحدة (١٩٠ ...) ولكن كانت هذه السياسة قد حملت اخطاراً فشاه ايران كانت طموحاته قد تعدت حدودها وكان ايضاً لقيام الثورة اثرها الواضح في تغير السياسة الامريكية في الخليج من هنا لجأت الولايات المتحدة في اثناء الحرب العراقية الايرانية والتي لم تقف فيها الولايات المتحدة على الحياد كما اوصت بذلك عالمياً بل على العكس كانت تدعم العراق كما سبق وذكرت اذن من هنا فلقد كانت صورة التوازنات الاقليمية تتغير ويتبدل تبعاً لمصلحة الولايات المتحدة وتبعاً لمدى المنافسة التي تتعرض لها لذلك فان دعم ايران خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يعد له مايبرره فالولايات المتحدة كانت ترى في ايران مدخلاً للاتحاد السوفيتي للسيطرة ولتسهيل اقترابه من دول الخليج، ولكن بعد هذا الانهيار لم تعد الولايات المتحدة تخشى هذا التقارب فالاتحاد السوفياتي لم يعد يهمه منافسة الولايات المتحدة او التدخل في مناطق عالمية في ظل ظروفه الصعبة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها اذن ان انهيار الاتحاد السوفياتي كان قد ازال عن الولايات المتحدة عبئاً كبيرا هذا من جانب، ثم لقد تجلى اثر انهيار الاتحاد السوفياتي من خلال الحدث الاخر البارز في المنطقة الخليجية الا وهو وقوع ازمة وتالياً حرب الخليج والتي تجلى اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وبصورة واضحة من خلال التحضير لازمة الخليج ومن خلال ادارة الولايات المتحدة لها ففي اثناء التحضير لازمة الخليج التي ارتبطت وكانت من الاسباب المباشرة لقيام الازمة، فقد كان الاتحاد السوفياتي يعاني من مشاكل اقتصادية وداخلية والتي كانت قد تجلت بصورة واضحة في منتصف الثمانينات عندما تولى السلطة في الاتحاد السوفياتي الرئيس ميخائيل غورباتشوف فقد بدأت الأوضاع الاقتصادية تتردي وشهد الاتحاد العديد من الانتكاسات والانحرافات وانخفض النمو الاقتصادي الامر الذي عجل وأدى الى انهياره ففي هذا الوقت كان على الولايات المتحدة وبعد هذا الانهيار ضرورة البحث عن اعداء جدد لتبرير تواجدها في المنطقة وقد وجدت في العراق فرصتها السانحة، فالعراق بعد خروجه من الحرب العراقية الايرانية كانت قوته وخبرته القتالية قد زادت وتطورت ومن هنا فلقد بدأ العراق ممثلا بقيادته يبحث له عن دور في هذه المنطقة وفي هذه الاثناء بدأت الشكوك تساور الادارة الامريكية والغرب واسرائيل في نوايا العراق(٣١) لان تصاعد قوة العراق

Text Stamp

يعرض المصالح الغربية والامريكية للخطر ولعل من العوامل التي زادت من الشك لدى الدوائر الامريكية والغربية التصريحات العراقية المتكررة والداعية الى الحاجة لبناء استراتيجية عربية للامن القومي العربي وتهديده بحرق نصف اسرائيل اذا ما تعرضت لاي دولة عربية من هنا فان الولايات المتحدة وحلفائها الغربية، اعتبروا ذلك محاولة من العراق لتهيئة نفسه للعب دور اقليمي متعاظم مما يهدد المصالح الحيوية الغربية في منطقة الخليج العربي التي تعتبر من المناطق الحيوية الحساسة.

ان هذا الامر كان له تأثيره الكبير على السياسة الامريكية التي حاولت ومنذ ان اوجدت لها وضعا ومكانا في هذه المنطقة ان تحافظ على الاستقرار والتوازن في المنطقة الخليجية لانه وكما اشرنا في الاطروحة بان من اهداف السياسة الامريكية في الخليج هو المحافظة على الاستقرار في المنطقة والذي نجم عنه المحافظة على توازن قوى لصالح الولايات المتحدة. ولكن خروج العراق منتصرا من حربه مع ايران وانهيار قوة ايران ولو لمدة محدودة كان له وقع لذلك فقد رأت الولايات المتحدة بأن ظهور العراق كقوة اقليمية يمكن ان يؤدي بالتالي الى تغير الاوضاع والتوازنات في هذه المنطقة لغير صالح الولايات المتحدة ومن هنا فلقد كان امام الولايات المتحدة للمحافظة على توازن قوى خاص بين العراق ايران ما يلي:-

١ - اما ان تقوي ايران.

٢ - او ان تضعف العراق.

فماذا لو عملت على تقوية ايران مرة اخرى؟؟ هل ستلقى الولايات المتحدة اي تأييد من قبل قادة دول الخليج، هل يمكن ان تعاود الولايات المتحدة علاقاتها مع ايران في وقت تشهد فيه تلك العلاقات توتر اذن فان تقوية ايران هو امر غير وارد. فماذا يمكن ان يكون الحل من وجهة النظر الامريكية ان الحل الثاني يعتبر في نظر الامريكيين هو امر وارد لانه باضعاف العراق فان التوازن يرجع الى طبيعة في تلك المنطقة.

اذن فلقد قامت الادارة الامريكية ووسائل الاعلام الامريكية ومنذ انتهاء الحرب العراقية الايرانية، تركز على العراق وصورته بانه يمتلك قوة رهيبة تهدد

Text Stamp

امن وسلامة اسرائيل وامن الشرق الاوسط وبذلك فلقد لجأت ايضا الى غرس مقولة الخطر العراقي على الخليج وامنه بدلا من الخطر الشيوعي وبالاضافة الى ذلك بدأت تصور العراق على انه يهدد العالم كله واخذت المؤسسات الاعلامية الغربية تتسابق لتسليط الضوء على القدرات العراقية ومخاطرها وضرورة اتخاذ الاجراءات الرادعة بحقه وترتب على ذلك فرض حظر على الصادارت الصناعية الغربية على العراق واخضاع الشركات التي تتعامل معه للرقابة الشديدة واعقب ذلك الحديث عن المدفع العملاق ومواصفاته، وغير ذلك من الامور التي تكشف عن تطور المواقف العدائية ضد العراق كل ذلك بسبب ان الولايات المتحدة كانت قد اعتبرت العراق على رأس قائمة الدول العدوانية الطموحة التي تستطيع وتهدف للسيطرة على المنطقة وتخريب اية تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي وتتحدى الولايات المتحدة (٣٢: .).

وفي هذا الصدد يقول لي اسبن رئيس لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الامريكي في حديث له بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨ "ان العراق قد نجح بتصميم بدايات التسلح البويولوجي وهي تمتلك مخزونا خطرا من هذه الاسلحة" اما تكاليف العناصر البيولوجية وحدها فقد زادت عن ٧٠٠ مليون دولار وتشير المصادر الغربية الى ان العراق انفق اعتبارا من اواسط الحرب العراقية - الايرانية وحتى اندلاع ازمة الخليج الاخيرة زهاء ٨٥ مليار دولار وهناك مصادر اخرى تشير الى ارقام اكبر تصل الى ١٢٠ مليار دولار(٢٢).

ثم ولقد تجلى اثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الامريكية من خلال ادارتها للازمة، ففي اثناء اشتعال الازمة كان الاتحاد السوفياتي يعاني الكثير من الضغوطات الداخلية، بسبب سياسة البرويستريكا والجلاسنوست وما نتج عنهما ضعف الاتحاد السوفياتي وتفككه ثم نشأ عن هذا الامر ما اصبح يعرف بسياسة الوفاق الدولي، والتي تجمع فيما بين الدولتين العظميين ولقد اعتبرت ازمة الخليج بمثابة المحك والاختبار العملي لهذه السياسة في ظل ماغدا يعرف بالنظام العالمي الجديد، ولقد ساعدت سياسة الوفاق الدولي تلك على اطلاق يد الولايات المتحدة لادارة الازمة كيفما تشاء وكيفما يتناسب مع مصالحها في الوقت الذي اعلن فيه الاتحاد السوفياتي عن عدم قدرته لمواجهة السياسة الامريكية بل العكس فانه كان على استعداد لتنفيذ ومسايرة السياسة الامريكية بل والغربية للحصول على

السلاح وربما التخلص منها.

لقد وجدت الولايات المتحدة ان ازمة الخليج تعني امتحانا هاما لاستراتيجية الدفاع عن امن الخليج فلقد حاولت من خلال الازمة اثبات قدرتها على تحمل المسؤولية والدفاع عن امن الخليج والمصالح الامريكية والغربية.

اذن فقد عملت الولايات المتحدة منذ بداية الازمة وحتى نهايتها على تصعيدها والوصول بها الى نقطة الذروة اي الوصول الى القرار العسكري للقضاء على قوة العراق واثبات هيمنتها على النظام العالمي مستغلة بذلك قدرتها على التحرك بسهولة خاصة بعد الاوضاع التي اصابت الاتحاد السوفياتي.

لقد ساعدت سياسة الوفاق تلك على اطلاق يد الولايات المتحدة لادارة الازمة كيفما تشاء وبما يتناسب مع مصالحها في الوقت الذي اعلن فيه الاتحاد السوفياتي عن عدم قدرته لمواجهة السياسة الامريكية بل العكس فانه كان على استعداد لتنفيذ ومسايرة السياسة الامريكية بل والغربية للحصول على المساعدات التي كان يرغب في الحصول عليها لتقوية اوضاعه.

المساعدات اللازمة له. ولقد تجلى ذلك من خلال تأييده الكامل لقرارات الامم المتحدة.

فانهيار الاتحاد السوفياتي لم ينه اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة بل يمكن القول بانه قربها اكثر من المنطقة ومن بترولها خاصة في ظل وجود نظام عالمي يقوم على اساس المنافسة الاقتصادية بدل العسكرية لذلك فقد حاولت استغلال العراق وتدخله في الازمة وتركيزها على قوته العسكرية، وتصاعدها لتخيف دول المنطقة منه وذلك بزعمها انه يمكن ان يهدد المنطقة ويقوم باحتلالها وضمها له لذلك فما ان تدخل العراق بالكويت حتى وجدت الولايات المتحدة فرصتها الذهبية للتدخل بالمنطقة وتصوير نفسها انها المدافع عن الشرعية الدولية والحرية وحقوق الانسان، ولكن الحقيقة انها ارادت ان تبقى قريبة من ابار النفط لتواجه بذلك كل من اليابان واوروبا.

اذن وبانهيار الاتحاد السوفياتي وبوقعها ازمة الخليج، فقد تحقق للولايات المتحدة هدفاً مهماً من اهداف السياسة الامريكية، وهي المحافظة على تواجد امريكي في المنطقة الامر الذي يتبعه بقاءها قريبة من حقول النفط ومن مصادره من خلال قبول الدول الخليجية بضرورة وجود قوات اجنبية لحمايتها من الخطر العراقي ولقد تم للولايات المتحدة هذا الامر.

ثم ان انهيار الاتحاد السوفياتي وما اعقبه من انتهاء للحرب الباردة ولسياسة الاستقطاب الدولي كان قد اثر بصورة او باخرى فمن المعروف بان الحرب الباردة قد توقفت ولم تعد الحاجة الى سباق التسلح مبررة كما كانت عليه من قبل فلقد تم التخلي عن مشروع حرب النجوم الذي كان يحتاج لارقام فلكية من الانفاق بكل ما كان سيعنيه ذلك من فرص استثمار وانتاج وتشغيل وتطوير فني وتقني في العديد من الصناعات والشركات الامريكية الكبيرة والمتخصصة. ولذلك فلقد كان من الطبيعي ان يقل الاقبال على شراء الاسلحة وهذا ما ذكره تقرير اعدته لجنة الدفاع في الجمعية الوطنية الفرنسية في مطلع تشرين ثاني ١٩٩٠ اعده النائب جان غي برانجيه ذكر فيه(ان حجم الطلبات لتصدير الاسلحة بلغ ٢٠ مليار فرنك فرنسي نحو ٤ مليارات دولار عام ١٩٨٩ الامر الذي يمثل تراجعا بمقدار ٤٧٪ عن العام السابق ما العمل اتجاه هذا الامر؟؟(٣٤ .).

اذن بتخويف الدول الخليجية من الاخطار القادمة ساعدها على بيع صفقات

السلاح وربما التخلص منها.

لقد وجدت الولايات المتحدة ان ازمة الخليج تعني امتحانا هاما لاستراتيجية الدفاع عن امن الخليج فلقد حاولت من خلال الازمة اثبات قدرتها على تحمل المسؤولية والدفاع عن امن الخليج والمصالح الامريكية والغربية.

اذن فقد عملت الولايات المتحدة منذ بداية الازمة وحتى نهايتها غلى تصعيدها والوصول بها الى نقطة الذروة اي الوصول الى القرار العسكري للقضاء على قوة العراق واثبات هيمنتها على النظام العالمي مستغلة بذلك قدرتها على التحرك بسهولة خاصة بعد الاوضاع التي اصابت الاتحاد السوفياتي.

لقد ساعدت سياسة الوفاق تلك على اطلاق يد الولايات المتحدة لادارة الازمة كيفما تشاء وبما يتناسب مع مصالحها في الوقت الذي اعلن فيه الاتحاد السوفياتي عن عدم قدرته لمواجهة السياسة الامريكية بل العكس فانه كان على استعداد لتنفيذ ومسايرة السياسة الامريكية بل والغربية للحصول على المساعدات التي كان يرغب في الحصول عليها لتقوية اوضاعه.

Text Stamp

الباب الثاني
سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج

الباب الثاني
سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج

بعد ان تناولنا في الباب السابق السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ بداية اهتمامها بهذه المنطقة، وتعرفنا على الوسائل والمرتكزات التي اتبعتها في سبيل تنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها في المنطقة لغاية ظهور المستجدات التي شهدتها الساحة الدولية وعصفت بالتالي بالنظام الذي كان سائداً، فلابد لنا من إكمال الحديث عن هذه السياسة وعن الجديد فيها "فرضية البحث" من خلال معرفة ماذا عن مستقبل هذه السياسة؟؟ وماذا عن العلاقات فيما بين الفواعل الرئيسية فيما يختص بمنطقة الخليج؟؟

من هنا، فإننا سنحاول الانطلاق من خلال طرحنا لمجموعة من الاستفسارات والمعطيات والمرتكزات التي تساعدنا بالتالي على تغطية موضوع البحث :

أولاً:- إن الولايات المتحدة، ومنذ بداية اهتمامها بالمنطقة الخليجية، كانت تتبع سياسية توازن القوى التقليدية. ولكن وفي ظل التغيرات التي أصابت المنظومة العالمية جرى تعديل على هذه السياسة كيف تم ذلك؟؟ ما هي السياسة التي اتبعتها بعد ان انتهت الحرب الباردة وحرب الخليج؟ ولماذا لجأت إلى الانعطاف في سياستها التقلدية؟ وما هي الاهداف التي تتوخاها جراء تناولها لهذه السياسة؟؟

ثانياً: ما هو مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في ضوء توقع حدوث مستجدات على الساحة الدولية لم تظهر بعد، أو في ضوء حدوث توجهات دولية جديدة فيما يخص منطقة الخليج العربي، وفي وضوء حدوث مستجدات من قبل دول الخليج ذاتها؟

ثالثاً: ذكرنا أن النظام الدولي قد شهد بروز تكتلات واندثار اخرى، ولا بد أن لكل ذلك تأثيره المباشر على السياسة الامريكية لقد ظهرت اوروبا واليابان ولقد انهار الاتحاد السوفيتي، وتغير مفهوم القوة. كيف سيؤثر ذلك على مستقبل السياسة

الامـريكية في المنطقـة؟؟ وكيـف سيكـون مستقبـل العلاقـة وشكلهـا فيمـا بين هـذه الفــواعل؟؟ وكيــف سيؤثر ذلــك بصــورة او باخرى على المنطقــة الخليجيــة؟؟

وسنجد الإجابة عن هذه الأسئلة في هذا الفصل.

Text Stamp

الفصل الاول

سياسة الاحتواء المزدوج

عقب التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية وعقب انتهاء حرب الخليج كانت الولايات المتحدة قد امتلكت اسبابا مميزة وفريدة للقوة، فقد كانت تمتلك مكانة المنتصر في الحرب ومكانة القوة العظمى التي تمتلك مقومات للقوة بحيث تمكنها بالتالي من قيادة تحالف دولي(٣٥)، وهذا لا بد أن يكون له تأثير على السياسة الأمريكية في منطقة الخليج بخاصة، فقد كانت السياسة الامريكية وازاء ما ذكر آنفا قد اعتراها بعض التغير في وضع كانت فيه الولايات المتحدة تجد نفسها الدولة التي عليها تكريس متطلبات النظام العالمي الجديد (٣٦: .)، ومع مجيء الادارة الامريكية الحالية (ادارة كلينتون) لتولي زمام الامور في البيت الأبيض اعترى السياسة الأمريكية تغير إزاء الخليج وإزاء منطقة الشرق الأوسط ككل. ولقد لخص مارتن انديك هذه السياسة بقوله "يمكننا تلخيص سياسة كلينتون ازاء منطقة الشرق الاوسط والمنطقة الخليجية بما يلي:

١ - الاحتواء المزدوج للعراق وايران في الشرق.

٢ - العمل لتحقيق السلام العربي الاسرائيلي في الغرب.

٣ - وقف انتشار اسلحة الدمار الشامل(٢٥).

مايهمنا في هذا المجال الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران، وهي الاستراتيجية المعلنة للولايات المتحدة إزاء هاتين الدولتين، ولسياسة الاحتواء إرث في استراتيجية الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة من خلال ماكان يعرف باحتواء الشيوعية ومنع انتشارها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، الأمر الذي أدى بالتالي إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، واندثار مقولة الخطر الشيوعي من خلال الدور الكبير للدول الغربية في هذا الانهيار.

إن فلسفة الاحتواء المزدوج تخدم الغرض الأمني للولايات المتحدة، إذ إنها تقوم على فلسفة قائمة على أساسين: إما أن ينهار الطرف المحتوى من الداخل كما حدث بالاتحاد السوفيتي، وإما أن يهزم من الداخل بمنازلة عسكرية.(٣٧: .)

بدأت فكرة تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج، التي أوضح عنها مارتن انديك المساعد الخاص للرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب اسيا في الوقت

الذي اثير فيه الحديث عن الموقع الدولي للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروزها كدولة عظمى متمتعة بوضع فريد، حيث طرحت اراء ومناقشات لدى صناع السياسة الخارجية الأمريكية تتناول في مجملها الحديث عن السياسة الخارجية الامريكية فيما يختص بمنطقة الخليج وكيفية التعامل مع الدول الخليجية وبخاصة العراق وإيران؛ لأن مسألة التعامل مع ايران والعراق اثارت اهتماماً بالغاً لدى القيادة الأمريكية لأنهما القوتان البارزتان في الخليج فمثلما كانت الولايات المتحدة شديدة القلق من التهديد السوفياتي عالمياً قبل نهاية الحرب الباردة، فان الاتجاه الجديد سيذهب إلى التأكيد على خطر البيئة الإقليمية للأمن الامريكي والمتعلقة بالخطر العراقي والايراني.

ففي شهر ايار عام ١٩٩٣ وفي ندوة له تحدث مارتن انديك عن نظريته (الاحتواء المزدوج) من خلال تحليل عناصر القوى في الخليج. والحكم على كل من العراق وايران بانهما انظمة تنتهجان سياسات معادية وبصورة أساسية للمصالح الامريكية، ويجب التعامل معهما بتشدد؛ فالعراق يؤمن ويثق بأيدولوجية الوحدة العربية، ويطالب بضرورة تحقق أمن الوطن العربي وتطوره وتنميته. في حين أن إيران تنادي بالأيدولوجية الاسلامية وتعمل على نشر لوائها في اتجاهات مختلفة (٣٧ ·) ففي السابق كما ذكر انديك كانت الادارات الامريكية تتعامل مع هاتين القوتين على أساس تأمين احد هذين البلدين فقد عملت على مساندة ايران الشاه(٣٨ ·) ولكن الامر تغير بعد نجاح الثورة الايرانية الامر الذي ادى الى تأييد العراق في حربه مع ايران ولكن انديك يرى بان "نتائج هذه السياسة لم تكن جيدة ان لم تكن مدمرة بما ترتب عليها من اثار وان كان هدف هذه السياسة الابقاء على توازن يتوافق والمصالح الامريكية ومصالح اصدقائها في منطقة الشرق(٣٨ ·).

ويرى انديك أن سياسة الاحتواء المزدوج تقوم على خمسة أسس تخدم المصالح الأمريكية، وهذه الاسس هي:

١ - إن الولايات المتحدة تتمتع بموقع قوي ومميز في منطقة الشرق الأوسط بعامة والخليج بخاصة، فقد أصبحت الولايات المتحدة تشكل دولة رقم واحد في السياسات العالمية وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتوقف الحرب

العراقية الامريكية والغلبة الامريكية في الحرب مع العراق ورغبة حلفاء الولايات المتحدة في رفع وتيرة التعاون العسكري معها.

٢ - تنطلق سياسة الاحتواء المزدوج من اقتناع الادارة الامريكية، بان التجربة قد اثبتت فشل السياسة السابقة على اساس توازن القوى بين ايران والعراق ودعم كل طرف ضد الآخر، مما أدى إلى بروز مشكلات عديدة عصفت بالسياسية الامريكية.

٣ - بطلان مقولة دعم المعتدلين في ايران لمواجهة المتشددين والحديث عن ان المعتزلة ساهموا في بعض الحالات بقسط اكبر في ايجاد ظروف واوضاع ليست في مصلحة الولايات المتحدة.

٤ - عدم السماح لايران بايجاد علاقات تجارية وغيرها ومحاولة الضغط عليها سعيا لاجبارها على تغير سلوكها.

٥ - ان هذه السياسة تستلهم مضامينها من سياسة احتواء الشيوعية التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة ازاء الاتحاد السوفيتي، إذ انها كانت، أي الولايات المتحدة تضاعف ضغوطها باتجاه الاتحاد السوفيتي لتفتيت قوته من خلال مجموعة من التحالفات وهذا ما حدث فعلا إذ إن الولايات المتحدة وبمساعدة من الدولة الغربية نجحت في احتواء الاتحاد السوفيتي والضغط عليه اقتصادياً، وذلك عن طريق عدم تمكينه من شراء التكنولوجيا الغربية ومما أدى بالتالي إلى انهياره(٤٠).

وفي ضوء ماسبق فإن سياسة الاحتواء المزدوج، وكما يذكر انديك، تستمد جذورها من سياسة احتواء الشيوعية والتي كانت الولايات المتحدة قد مارستها إزاء الاتحاد السوفيتي، ومن خلال تكبيله بمجموعة من الأحلاف العسكرية كحلف بغداد والاطلسي،،،، الخ. ولكن الاتحاد السوفيتي كان يعتبر نداً للولايات المتحدة ومساوياً تقريباً له في القوة العسكرية إن لم يزد عليها، وقد كان من الطبيعي أن تلجأ الولايات المتحدة الى محاولة احتوائه لكي لا يهدد مصالح السياسة الامريكية في اي منطقة من العالم ولكن هل يمكن ان ينطبق ذلك على العراق وايران؟؟

بداية لابد من القول بان حالة العراق وايران لاتتساوى مع ماكان عليه الحال مع الاتحاد السوفيتي.

Text Stamp

فالعراق وايران لا تمثلان قوة بحد ذاتها اي انهما لا تستطيعان ان تنافسا الولايات المتحدة كما كان ينطبق على الاتحاد السوفيتي، ولكن ما تعنيه هنا بأن العراق وايران تقع في منطقة مهمة وهامة وحيوية جدا للمصالح الامريكية منطقة تحتوي على النفط الذي يعتبر من الاهمية بمكان بحيث تسعى وستسعى الولايات المتحدة الى محاولة الدفاع عنه والوقوف في وجه اية قوة تحاول تهديد هذه السلعة المهمة؛ فالعراق وإيران يمكن ان تسعى الى التهديد من خلال زعزعة الاستقرار في المنطقة كما حدث في خلال حرب الخليج الأولى والثانية فقد سارعت الولايات المتحدة الى التدخل فيها لحماية مصالحها ولهذا فإن احتواء ايران والعراق يعني هنا احتواءهما وعزلتهما دولياً حتى لا تعملا على تهديد المصالح الامريكية في المنطقة.

باختصار ما نود توضيحه والوصول إليه هنا ان ظروف ومتطلبات ووسائل احتواء الشيوعية تختلف وبكل تأكيد عن ظروف ومتطلبات ووسائل احتواء كل من العراق وايران، وذلك بسبب الوزن الدولي لكل من الطرفين الشيوعي اولا والعراق وايران ثانياً. واللتين انهكتهما حرب الثمان سنوات ودمرت حرب شبه عالمية ركائز الاقتصاد والامن العراقي (٣٧).

ثالثاً: ما هي الأهداف التي تتوخاها الولايات المتحدة جراء تطبيقها لسياسة الاحتواء المزدوج؟

إن انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج من قبل الإدارة الأمريكية لا بد وأنها تحمل في طياتها مجموعة من الاهداف التي تساعد الولايات المتحدة في تحقيق استراتيجيتها الخاصة بمنطقة الخليج، فمثلما كانت أوروبا ميدان الامن الغربي في استراتيجية الاحتواء وكانت الولايات المتحدة زعيمة التحالف الامني ومعقله الايدولوجي فإن الخليج العربي سيكون ميدان استراتجية الاحتواء المزدوج، وذلك من عدة منطلقات: أولها فيه القوتان الاقليمتان الأساسيتان (إيران والعراق).ثانيهما: فيه الحلفاء الواهنون جيوبولتكياً.وثالثهما: فيه المصلحة العليا والحيوية للولايات المتحدة والدول الغربية وهي النفط (٣٧).

فكما أخذت الولايات المتحدة الشرعية من الاوروبين في مسألة الأمن

Text Stamp

الاوروبي فانها ستأخذ بالاحتواء شرعية الدفاع عن النفط في الخليج من الدول الخليجية ومن حلفائها الغربية وحجتها في ذلك ان الامن والاستقرار العالميين ضماناً لحماية امدادات النفط اذن فان هذه السياسة ستدفع الولايات المتحدة نحو زيادة دورها المباشر في هذه المنطقة الحساسة في الوقت الذي كانت تعتمد في حماية مصالحها على ايران حتى عام ١٩٧٩ فقد توصلت الولايات المتحدة الى انها لا يمكنها (حسب وجهة النظر الامريكية) الاعتماد على الدول الخليجية في حماية نفسها ولذلك فيتوجب عليها زيادة دورها في هذا الاقليم لان اعتماد الولايات المتحذة على الوكلاء المحليين كما يقول انديك وفي ضوء مناقشته لسياسة الاحتواء المزدوج قد قاد الى ازمات عصفت بالمنطقة وهددت بالتالي المصالح الامريكية هناك لذلك فلقد هدفت هذه السياسة الى ازالة اي سبب يمكن ان يهدد بقاء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في الخليج ويتجلى ذلك من خلال الاستمرار في الضغط على العراق ومحاولة اضعاف ايران وبالتالي فإنها تستطيع ان تبقى هي القوة المهيمنة وتزيل أي وضع أو سياسة من قبل هذه الدول التي يمكن أن يتبعها تهديد للمصالح الأمريكية.

إن هذه السياسة وحسب ما يذكر انديك تهدف الى حماية السعودية وبقية الدول الخليجية من اي عدوان خارجي(٣٩:). والمقصود هنا بالعدوان الخارجي إيران والعراق؛ فالعراق يمكن الضغط عليه بمساعدة الدول الخليجية ودول المنظومة العالمية ككل من خلال تكبيله بقرارات الامم المتحدة اما ايران فيتجلى ذلك كما سيأتي ذكره، من خلال الضغط عليها سياسياً واقتصادياً للعمل بالتالي على عزلتها وإضعاف دورها، وإقناع العالم أجمع وبخاصة دول الخليج بأن إيران والعراق تشكلان تهديداً محتملاً على دول الخليج.

Text Stamp

الفصل الثاني
سياسة الاحتواء المزدوج وتطبيقها ازاء العراق وايران

المبحث الأول
سياسة الاحتواء المزدوج والعراق

يمكن القول بان سياسة الاحتواء المزدوج والتي تم وضعها وانتهاجها من قبل ادارة الرئيس كلينتون، قد جرى البدء فيها قبل ذلك اي قبل توليها لزمام الرئاسة في البيت الابيض، ولكنها تجلت بصورة واضحة منذ بدء الادارة الحالية عام ١٩٩١ ومنذ ان انتهت ازمة وحرب الخليج كانت الادارة السابقة (إدارة بوش) تضغط على العراق من خلال تقييده وتكبيله بقرارات الامم المتحدة ومع مجيء الادارة الحالية (إدارة كلينتون) فقد اعلنت عن تمسكها بسياسة سلفها وانها سوف تواصل الضغط على العراق سياسياً واقتصادياً وانها سوف تستمر في سعيها لاجبار العراق على التنفيذ الكامل والتام لقرارات الامم المتحدة.

ففي تقرير ادوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط، بين فيه شرحاً مفصلاً لسياسة الولايات تجاه الشرق الأوسط وتم عرضه في ١٩٩٣/٧/٢٧ امام اللجنة الفرعية الخاصة باوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس، جاء فيه فيما يخص السياسة الامريكية تجاه العراق بانه "لم تزل مقومات سياستنا تجاه العراق ثابتة منذ بدء الادارة الجديدة اننا نسعى الى انصياع العراق الكامل لكافة قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة، وكذلك الاجراءات التي اتخذتها دول التحالف لمراقبة هذه القرارات وتنفيذها. ان هذه سياسة بعيدة الامد لغرض الحد من خطر العراق على مصالحنا الحيوية في منطقة الخليج وهي متوافقة مع امكانياتنا ومدعومة دوليا بشكل عام، ومن قبل دول اساسية في المنطقة كما هي سياسة من الممكن الثبات عليها"....ويتابع "ان تصميم هذه الادارة على مواجهة خروقات العراق القانونية ستبقى الآن وفي المستقبل ثابتة، كما أثبتته ضربتنا لمقر المخابرات رداً على محاولة العراق اغتيال الرئيس السابق بوش(٤١).

وهـذا ما اكده الرئيس كلينتـون في خطاب ألقاه حول السيـاسة الامـريكية تجاه العراق نشرته الدستور بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٢ جاء فيه:

"إن قـوة السيـاسة الخارجيـة الامريكية تقوم على الحـزم في التزامـاتنا، وقد أعطت الولايات المتحدة المجتمع الدولي كلمتها حول احترام العراق لحدود جيرانه، قبـل ثلاث سنوات حارب الرجال والنسـاء في قواتنا المسلحـة تحت القيادة الحازمة للـرئيس بوش والجنرال باول وشـوارزكوف مـن اجل طـرد العـراق مـن الكـويت وحماية مصالحنا في هذه المنطقة الحيوية واليوم نبقى ملتزمين في الدفاع عن سلامة هـذه الأمـة ووحدتها، وحماية الاستقـرار في الخليـج" ويضيـف "فلـن نسمح لصدام بتحـدي ارادة الـولايات المتحـدة والمجتمـع الدولي اضافـة الى ذلـك فـان العقوبات ستبقـى مفروضة حتى يمتثل العراق لجميع قرارات مجلس الامـن وهذا هو الرد على المشكلات التي تطرحها العقوبات المفروضة على العراق"(٤١).

اذن يمكننـا تلخيص سياسة الإدارة الأمريكية (إدارة كلينتـــون) إزاء العراق بانها تقوم على:

١ - أن ينفذ العراق تنفيذا كاملا قرارات مجلس الامن.

٢ - أن لا يشكل صدام حسين تهديداً لجيرانه.

٣ - ضـــرورة أن تضمـن الـولايات المتحـــدة تقيـد العـراق بالقـــرار رقـم ٦٨٨.

٤ - لا تسعى الادارة الامريكية الى المصالحة مع العراق.

٥ - انهـا أي -إدارة كلينتـون_ سوف تقوم بتقديم تقـرير يتضمن جرائم الحرب وضرورة محاكمة النظام العراقي(٣٦).

اذن يمكـن الاستنتـاج بأن السيـاسة الامـريكية فيمـا يختـص بالعـراق تتضمـن الضغط عليه من خلال القرارات الصـادرة عن S.C التي تلت ازمة الخليـج تنفيذاً لسيـاسة الاحتـواء إزاءه، وليتسنى لهـا تطبيـق فلسفـة الاحتـواء القـائمة على اسـاس الضغط على العراق وتحطيمه وعزله اقليمياً ودولياً.

وهـذا ما اكده أيضاً رونالـد ينومان مدير مكتب شـؤون شمـال الخليج في وزارة الخارجية الامريكية في ١٩٩٤/١/٢٧ "تصر الولايات المتحدة على التزام العراق الكـامل بقـرارات مجلـس الأمـن كـافة ومنهـا القـرارات ٦٨٧ و٧١٥ و٨٣٣ و٦٨٨ ونحـن متمسكـون بالاستمرار في اتخـاذ الخطـوات التي من شـأنها اجبـار العراق على

Text Stamp

تنفيذ هذه القرارات ومستعدون لمواجهة اية تحديات جديدة اذا ما اختارت بغداد سلوك هذا المنحى.

تميزت سياستنا بالحزم والوضوح منذ مجيء الادارة الحالية الى السلطة ونستمر في المطالبة بالالتزام العراقي التام بكافة قرارات مجلس الامن ذات العلاقة وخصوصا القرار رقم ٦٨٧ الصادر في ١٩٩١/٤/٣ لوقف إطلاق النار، الذي وضع نهاية للقتال على أساس قبول العراق لشروط اعتبرت ضرورية لاعادة الامن والسلام الى المنطقة واستدعى هذا القرار التخلي العراقي عن اسلحة الدمار الشامل التي بحوزته واعادة الممتلكات العراقية الى اصحابها والافصاح عن المحتجزين والتخلي عن الارهاب والاعتراف بالحدود الدولية العراقية الكويتية الجديدة التي عينتها الامم المتحدة كما نص القرار على تشكيل لجنة (UNSCOM) لحفظ السلام في منطقة الحدود ثم القرار رقم ٦٨٨ والذي يطالب الحكومة العراقية بوضع نهاية للاضطهاد ويدعوها الى التعاون مع جهود الاغاثة الانسانية، ثم القرار رقم ٧١٥ والذي يتصل بالقرار رقم ٦٨٧ حول المراقبة طويلة الامد لاسلحة الدمار الشامل والقرار ٨٣٣ الذي يؤكد أن الحدود العراقية الكويتية التي عينتها الامم المتحدة غير قابلة للطعن وتعتبر نهائية ومضمونة من قبل مجلس الامن، ومن هنا، فإننا سنواصل عزمنا على مواصلة العمل بالإجراءات التي تجبر العراق على تنفيذ قرارات الأُمم المتحدة التي تتضمن:

١ - عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية ضد العراق.

٢ - قوة التفتيش الدولية للتحقيق من التقيد بالعقوبات.

٣ - مناطق حظر الطيران في شمال والعراق وجنوبه.

٤ - حماية دولية للمنطقة الأمنية في شمال العراق(٤٣).

اذن فقد استمرت الولايات المتحدة تعمل جاهدة لتطبيق سياسة الاحتواء على العراق وفرض العزلة الدولية وحثه على ضرورة التطبيق الكامل لقرارات الامم المتحدة.

ولقد اتبعت واشنطن في هذا المجال منحى يقوم على أساس الضغط على العراق من خلال المراجعة الدورية التي يقوم بها مجلس الامن الدولي كل شهرين لمدى التزام العراق بتنفيذ بنود قرارات الامم المتحدة ومدى تعاونه مع اللجان

Text Stamp

المشكلة والتابعة للامم المتحدة وعلى ضوء ذلك يتخذ القرار بتجديد العقوبات او رفعها(٤٤:٠٠).

ولكن ومنذ ان انتهت ازمة وحرب الخليج عام ١٩٩١ كان مجلس الامن إثر مراجعته لقرارات المجلس بخصوص العراق كان كل مرة يوصي بتجديد العقوبات نظرا لان العراق لم يمتثل لقرارات مجلس الامن ولكن كان ذلك كله بضغوط امريكية بحتة ففي كل مرة تحاول اي دولة ايجاد مخرج لرفع العقوبات عن العراق كانت الولايات المتحدة تعارض هذا الامر. فقد كانت الادارة الفرنسية السابقة قد دعت لمبادرة يتم فيها رفع الحظر عن العراق ولمدة امتحان تقدر بستةاشهر ليتم بالتالي رفع العقوبات ولكن الولايات المتحدة بادرت بسرعة لرفض تلك المبادرة ولهذا فإن ادارة الولايات المتحدة لما بعد الحرب هي ادارة فعالة وموثقة خاصة في وضع تستطيع فيه الولايات المتحدة ذلك من خلال قيادتها للتحالف الدولي الذي ظل متماسكا حتى بعد انتهاء الحرب ولكننا في هذا المجال يخطرنا سؤال وهو هل يمكن أن تستمر الولايات المتحدة على قيادة هذا التحالف...؟

في هذا المجال يذكر ادوارد جرجيان في تقريره الذي سبق الحديث عنه "لا يزال التحالف المضاد للعراق قوياً والتأييد الدولي لمواقفنا واسعاً، وسوف نستمر في فرض قرارات الامم المتحدة والامتثال الكامل لها الان وفي المستقبل(٤٥). ولكن إلى أي مدى تستطيع فيه الولايات المتحدة التحكم بالامور الى هذا القدر...؟

وتجلى الضغط ايضاً من خلال طرح الادارة الامريكية فكرة اقامة منطقة برية عازلة جنوب خط عرض ٣٢، ولكن الدول الحليفة رفضت ذلك خوفا من ان تستغل ايران هذا الوضع بما لها من نفوذ على الشيعة في الجنوب وتعمل بالتالي على ملء الفراغ الناجم في المنطقة مما يؤدي في النهاية الى اختلال التوازن لصالحها، ولقد جاء هذا القرار نتيجة للحشود العراقية على الحدود الكويتية في تشرين اول ١٩٩٤ وقد كان رد الفعل الأمريكي عاجلاً بحيث انتهى الامر باصدار

مجلس الامن للقرار رقم ٩٤٩ الصادر بتاريخ ١٦ تشرين أول عام ١٩٩٤ بشأن عمليات نشر القوات العراقية باتجاه الحدود مع الكويت الذي تضمن إدانة عمليات الانتشار العسكري التي قام بها العراق باتجاه الحدود الكويتية وطلب من العراق بان يكمل فورا سحب جميع الوحدات العسكرية التي نشرت في الجنوب الى مواقعها الاصلية ويطلب من العراق بالا يسمح مرة اخرى لقواته العسكرية او اية قوات اخرى بشكل عدواني او استفزازي لتهديد جيرانه او عمليات الامم المتحدة في العراق، ويطالبه بان يتعاون تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة بالامم المتحدة(٤٦).

وسعت الولايات المتحدة إلى الضغط على العراق من خلال عدم السماح له ببيع نفطه (والبيع للنفط هنا كان ضمن كميات محدودة من قبل الامم المتحدة وباسعار محدودة ولفترات محدودة ايضا بيع ما يقدر بملياري دولار لكل ٦ اشهر) اي ان يتم ذلك تحت اشراف الامم المتحدة من خلال تجميد الاموال العراقية والتي تكبد العراق خسائر تقدر بمليارات الدولارات ثم الضغط عليه سياسيا من خلال حض الدول على عزلته الاقليمية والدولية عن طريق التلويح المستمر بان العراق ما زال يمتلك اسلحة دمار شامل وجرثومية ومواد تدخل في صناعة القنابل(٤٧) وبأنه ما زال قادراً على توجيه الاخطار باتجاه دول الخليج ودول المنطقة ككل ولهذا فيتوجب تبعا لذلك عزله سياسيا واقتصاديا.

ان الولايات المتحدة ومن خلال اصرارها المتواصل للعراق بضرورة التقيد الكامل لقرارات الامم المتحدة نجد بانها استطاعت ان تحقق ما تريد وما وضعته من اهداف جراء تنفيذها لسياسة الاحتواء المزدوج. فقد استطاعت ان تعزل العراق عالميا واقليميا وبمساعدة جميع دول المنظومة العالمية.

- تمكنت هيئة الامم المتحدة الخاصة بالعراق (UNSCOM) والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ايقاف برنامج التسلح النووي العراقي على المدى القصير.
- تمكنت الامم المتحدة من تدمير منصات اطلاق الصواريخ العراقية والمنشآت المساندة لها اضافة الى جزء كبير من قابلية العراق الذاتية على انتاج الصواريخ الممنوعة.
- تمكنت الامم المتحدة من الحد من قابلية العراق على انتاج الاسلحة الكيماوية. وتستمر فرق (UNSCOM) من توثيق الاعتدة الكيماوية وتدميرها، ولقد فتشت

Text Stamp

المبحث الثاني
سياسة الاحتواء المزدوج وايران

شهدت السياسية العسكرية الايرانية عقب وقف اطلاق النار مع العراق منذ منتصف عام ١٩٨٨ جهودا مكثفة في اتجاه اعادة بناء القوات المسلحة والتعويض عن الخسائر التي لحقت بها خلال الحرب العراقية الايرانية، وقد كانت الجهود الايرانية قبل ذلك وفي هذا المجال قد مرت بثلاث مراحل (سياسة التسليح العسكري):

- المرحلة الاولى: وهي المرحلة التي بدأت في عهد الشاه وكانت السياسة العسكرية في هذه المرحلة قد استهدفت امتلاك قدرة نووية متواضعة عن طريق تنفيذ برنامج متكامل لانشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة بوشهر وبمساعدة المانيا. بالاضافة الى ان ايران كانت تمتلك بالفعل مفاعلا نوويا كانت قد حصلت عليه من الولايات المتحدة في الستينات ولكن بعد عام ١٩٧٩ كانت الولايات المتحدة قد فرضت حظرا على تصدير التكنولوجيا النووية الى ايران.

- المرحلة الثانية: وبدأت هذه المرحلة عام ١٩٨٦ عقب اعلان اية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية وذلك عن طريق توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الاجنبية (الصين، كوريا الشمالية، باكستان، الهند)، إذ وقعت اتفاقاً مع الباكستان عام ١٩٨٦ للتعاون في المجالات النووية العسكرية حيث تقوم الباكستان بناء عليه بتدريب العلماء الايرانيين. ثم وقعت اتفاقا مع الارجنتين عام ١٩٨٧ للحصول على وقود نووي ووقعت عام ١٩٨٩ مع كوريا الشمالية اتفاقا للتعاون الاستراتيجي وركز هذا الاتفاق بصفة خاصة على تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ والتسلح البيولوجي والنووي. وسعت بعد ذلك الى توسيع البنية النووية الاساسية للبلاد حيث افتتحت مركزا جديدا للابحاث النووية في مدينة اصفهان وشجعت البحث والتطوير في المجال النووي.

- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي أعقبت حرب الخليج، التي ولدت قوة دفع

Text Stamp

كبيرة لبرامج التسلح الايرانية بصفة عامة والتسلح النووي بصفة خاصة(٤٩). وأصبح الباب مفتوحاً مع نهاية حرب الخليج على مصراعيه أمام السياسة الايرانية لاعادة اثبات هيبتها ومكانتها خاصة مع انهيار قوة العراق مما ادى الى خلق فرصة مثالية امامها مشكلة بذلك الدولة الاكثر قوة في الخليج(٥٠) وهذا ما بينه زينغو بريجنسكي (نتذكر القوة الان في ايران التي هي القوة العسكرية الوحيدة التي تعتمد على نفسها في الخليج(٥١).

لقد استغلت السياسة الإيرانية الأوضاع بعد حرب الخليج، ورأت ان عليها الحصول على مكانة تتناسب ومركزها ووضعها المميز في الخليج وذلك من خلال مشاركتها في الترتيبات الامنية في منطقة الخليج العربي ومحاولتها ملء الفراغ الايدولوجي في المنطقة والناجم عن غياب الدور العراقي. ان محاولة ايران القيام بهذا الدور لا شك انه يعيد إلى الأذهان ذلك الدور الذي كانت تمارسه ايران وحاولت ممارسته في وقت الشاه، إذ كانت تحاول أن تكون شرطي الخليج من خلال تحسين علاقاتها وتسليح نفسها وهذا ما حدث فعلا منذ انتهاء ازمة الخليج فلقد حاولت ايران العمل على بدء مرحلة جديدة من المصالحة مع الدول الخليجية. وأستطاعت أن تعيد علاقاتها مع السعودية والامارات العربية وفتحت خط بحري بينها وبين الامارات العربية المتحدة في أكتوبر عام ١٩٩٣ رغم الخلاف الحدودي بينهما على مسألة الجزر الثلاث، واستطاعت ايضا ان تعيد علاقاتها مع الدول غير الخليجية. كالأردن والجزائر والمغرب وتونس(٥٢). كل ذلك كمحاولة منها لتجنب العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة.

عملت ايران على بناء قوتها العسكرية ذاتياً وهذا ماأكده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في تقريره لسنة ١٩٩٣/١٩٩٢ والذي نشر بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٨ ومما جاء فيه "ان ايران تواصل بقوة جهودها لاعادة التسلح كي تحتل مكانة بارزة في منطقة الشرق الأوسط، وتتصدى لنفوذ الولايات المتحدة والمتزايد منذ حرب الخليج" ثم أضاف التقرير "ان ايران اضافت قلقا على الصعيد الدولي ازاء طموحاتها العسكرية والخارجية من خلال الأشهر الأخيرة، ويثير تزايد قوة إيران قلق الغربيين ولا سيما انهم لن يعودوا للاعتماد على تعاون العراق لموازنة هذه

القوة": وحسبما جاء في التقرير، فإن ايران تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف: أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة، وأن تضطلع بدور رئيسي في إرساء أية بنية هيكلية أمنية في المنطقة، وتصنع علاقاتها مع جيرانها العرب، والقضاء على نفوذ الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة في المنطقة، بعد ان وقعت هذه الدول اتفاقيات للتعاون العسكري مع دول المنطقة منذ انتهاء حرب الخليج"(٥٣).

وأتضحت الرغبة الايرانية ومحاولتها إعادة طرح نفسها كقوة مهيمنة من خلال الدور الذي قامت به في أثناء أزمة الخليج ووقوفها على الحياد ولقد سمح لها هذا الدور (الوقوف على الحياد) بان تكون مركزا للمفاوضات المكثفة التي جرت قبل وفي أثناء أزمة الخليج من خلال استقبالها للوفود الرسمية التي جاءت من الكويت والجزائر واليمن والعراق لبحث مسألة الأزمة واقتراحات السلام ومستقبل المنطقة والذي ساعدها ذلك في التقليل نوعا ما من العزلة المفروضة عليها، وكما استطاعت الحصول على مكاسب أخرى إذ اعتبرت القوة الإقليمية الفائزة جراء حرب الخليج، لأنها حصلت على اعتراف العراق باتفاقية الجزائر عام ١٩٩١ كأساس لحل المشكلات بين البلدين حول الحدود عند شط العرب، وأعلن العراق عن سحب قواته من الحدود العراقية الايرانية اعتبارا من ١٩٩٠/٨/١٧ وتم تبادل الاسرى(٥٤)(**).

ولقد كنا قد ذكرنا في بداية تناولنا لسياسة الاحتواء المزدوج بان هذه السياسة وحسب ما تراها السياسة الامريكية تقوم على خمسة اسس وكان احد تلك الاسس هو عدم السماح لايران بايجاد علاقات تجارية وغيرها ومحاولة الضغط عليها سعيا لاجبارها على تغير سلوكها خاصة مع التغيرات فبعد التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية مع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أزال عامل القلق لدى الولايات المتحدة على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، ومن خلال انتفاء ضرورة الحفاظ على توازن القوى في المنطقة ومن خلاله تحكم الولايات المتحدة بنفط المنطقة بدأت الولايات المتحدة تضع ايران مكان العراق باعتباره تهديداً للمصالح الامريكية والغربية.(٥٥)

** فعل العراق ذلك مع ايران محاولة منه لتحيدها في الحرب وحتى تستفيد العراق من الجنود وسحبهم من ايران وإرسالهم إلى الكويت.

Text Stamp

فالولايات المتحدة عملت قدر الامكان على عزلة ايران اقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال إقناع الدول الخليجية بأن إيران باتت تمثل الحالة العراقية بدءاً من انتهاك لحقوق الانسان ومروراً بالسعي لامتلاك السلاح النووي وانتهاء بالعمل لتدمير اسرائيل من خلال اقناع العمل على اعادة تسليح نفسها منذ القضاء على قوة العراق الامر الذي يمكن ان يتبعه تهديدا واضحا وخطرا محتملا على الدول الخليجية ويجب تبعا له العمل على عزلتها وعدم اقامة العلاقات التجارية والاقتصادية معها واما عالميا فقد حاولت امريكا اقناع الدول عالمياً أن ايران باتت تشكل الحالة السوفيتية من خلال ضرورة العمل على احتواء الاصولية الاسلامية بدلاً من احتواء الشيوعية لان ايران تحاول بقدر ما تتاح لها الفرص استغلال الظروف وتكريسها لخدمة اهدافها (٣٧.) فهي تحاول ان تشجب علنا السياسة الأمريكية والسياسية الغربية في منطقة الخليج وتحاول اقناع الدول الخليجية بان وجود القوات الاجنبية في المنطقة الخليجية امر لا يمكن استمراره لانها كما ترى اي ايران فان امن منطقة الخليج العربي هو امر يجب ان تعنى به دول المنطقة ولا يوجد ما يستدعي طلب المساعدة من الدول الخارجية.

فالولايات المتحدة ترى انه كلما عملت في الضغط على ايران وعلى اضعافها بصورة منهجية ومنظمة كلما ضعفت قدرتها على تشكيل وتمويل جبهة مضادة لعملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وكلما ضعفت قدرتها على تشكيل تهديد وازعاج لجيرانها او قيامها بتشكيل نواة لتحرك اسلامي (اصولي) على امتداد المنطقة(٥٦). وتهديد المصالح الغربية والامريكية في المنطقة لذلك فقد سعت الولايات المتحدة الى الضغط على طهران من خلال وضع استراتيجيات للتعامل معها عن طريق معارضة اهداف السياسة الايرانية الهادفة لامتلاك الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وبخاصة في وقت ترى فيه السياسة الامريكية ان ايران اذا استمرت في الاتجاه نفسه فانها تستطيع ان تصنع الاسلحة خلال ٨-١٠ سنوات وهذا ما ذكره جيمس رولس رئيس المخابرات الامريكية "ان امام ايران ما بين ثماني وعشر سنوات لكي تصنع اسلحة نووية وانها تحاول شراء قنابل ذرية جاهزة ومواد نووية روسية لتحقيق اهدافها ويقول رولسي انه على الرغم من توقيع ايران على معاهدة حظر الانتشار النووي التي ابرمت عام ١٩٦٨،

فانها لا تزال تحاول الحصول على تكنولوجية الصواريخ والتكنولوجية النووية من الغرب من اجل صنع اسلحة نووية" ويضيف "اننا نعتقد ان امام ايران ما بين ٨-١٠ سنوات كي تتمكن من صنع مثل هذه الاسلحة والحصول على مساعدة خارجية سيكون أمراً حيوياً في تحقيق ذلك في هذا المدى"(٥٧).

وهذا ما يحصل الان بالفعل أو ما تحاول الإدارات الامريكية أن تظهره عبر وسائل الإعلام، لكي تستطيع بالتالي الايهام أو إقناع الدول الاخرى من خلال التركيز عبر وسائل الاعلام الامريكية على الخطر الإيراني والتهديد الايراني المتنامي بان ايران باتت تشكل خطرا ويجب وضع حد لهذه الأخطار.

وتعمل إدارة كلينتون بكل مالديها من وسائل الضغط على الدول الغربية لفرض مزيد من العزلة وضرورة احتواء ايران ولعدم مدها بالسلاح وبالقروض الدولية لانها دولة ارهابية وتحاول زعزعة الاستقرار في المنطقة وربما تمتد لاكثر من ذلك خاصة في ظل ظروف تسعى فيها السياسة الايرانية لزيادة قوتها العسكرية.

من هنا، فيمكننا تلخيص سياسة الاحتواء المزدوج بأنها تقوم على احتواء ايران عن طريق العزل Isolation واحتواء العراق عن طريق الحظر Sanctions.

Text Stamp

الفصل الثالث

تقييم سياسة الاحتواء المزدوج
ومستقبل السياسة الامريكية في المنطقة

تعرضنا في الفصل السابق إلى دراسة سياسة الاحتواء المزدوج الذي تمارسه الولايات المتحدة على كل من العراق وايران، والان كيف يمكننا الحكم على هذه السياسة هل يمكننا اعتبارها سياسة ناجحة، ويمكن أن تحقق بالتالي الأهداف المتوخاة منها؟؟ أم هل يمكننا التشكيك فيها وذلك اعتبارا لمجموعة من المعطيات؟ وهل يمكن للولايات المتحدة الاستمرار بانتهاجها؟؟

ذكرنا أن سياسة الاحتواء المزدوج عدت منعطفاً في السياسة الأمريكية حيال المنطقة الخليجية،إذ لم تعد تلك السياسة القائمة على أساس توازن القوى التقليدي الذي رعته الولايات المتحدة منذ البدايات الاولى لاهتمامها بالمنطقة الخليجية لغاية انتهاء الحرب الباردة ووقوع أزمة الخليج، إذ إن وجهة النظر الامريكية ووجهة نظر صناع السياسة الأمريكية لم تعد سياسة توازن قوى تجني ثمارها في هذه المنطقة الحيوية؛ لأنها جرت وراءها حربان أدناً إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج، وهذا بدوره أدى إلى تهديد المصالح الأمريكية الحيوية في الخليج والمتمثلة بالنفط. ومن هنا فقد اتجهت الولايات المتحدة الى سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران.

ولكن مانود ذكره هنا هل يمكن أن تستمر الولايات المتحدة في انتهاج هذه السياسة ؟؟ هل يمكن اعتبارها سياسة ناجحة؟ هذا ماسنذكرة في هذا الفصل.

يرى حوسي الأستاذ المساعد للعلوم السياسية في جامعة كولمبيا "ان نظرية الاحتواء المزدوج يصعب تحقيقها لاسيما بما يعتقد بان القدرة على احتواء الدولتين معا فاحتواء ايران يستلزم عراقا قويا والعكس صحيح إذ إن تقوية ايران ليس بالشيء الهين، وأيضاًتحطيم العراق ليس بالشيء الهين ايضا فهو يحتاج لدعم من الدول الاخرى (٤١).

من هنا، فإن تقييمنا لهذه السياسة سننطلق من خلال ماذكره حوسي ومن خلال ماذكره آخرون لنستطيع بالتالي تقيم هذه السياسة والحكم عليها فيما بعد.

١ - من خلال دراستنا لنظرية الاحتواء المزدوج يمكن القول بأن هناك استحالة

Text Stamp

احتواء العراق وايران في الوقت نفسه.

فلقد كان من السهل على الولايات المتحدة ان تحتوي العراق من خلال تطبيقه لقرارات الأمم المتحدة، ومن خلال حشد التأييد الدولي لذلك على اعتبار أن العراق دولة خرجت على القانون الدولي، وضربت بالمواثيق والعهود الدولية عرض الحائط فاستحقت بذلك الضغط الدولي عليها والعزلة وهذا ما جرى فعلا من خلال ما لمسناه خلال السنوات التي اعقبت ازمة وحرب الخليج فالولايات المتحدة نجحت في احتواء العراق من خلال ما أظهره التطبيق العملي لتلك السياسة، إذ إن الولايات المتحدة استطاعت تطبيق الاحتواء على العراق من قبلها ومن قبل الجماعة الدولية ومن خلال قرارات مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة.

فالعراق ما زال يعاني من العزلة المفروضة عليه من قبل المجتمع الدولي وهذا ما توخته الولايات المتحدة، وهي انها تصر في كل مناسبة على ان الحظر والعقوبات المفروضة على العراق لن يتم رفعها او تخفيفها الا من خلال التزام العراق التام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة كلها دون انتقائية وهذا ما ركز عليه الرئيس كلينتون حيث قال (سنواصل اصرارنا على ان لا يهدد العراق جيرانه او ان يخيف الامم المتحدة او ان يتخذ خطوات لضمان انه لن يمتلك مطلقا اسلحة الدمار الشامل وستتم مواصلة العقوبات الى ان يمتثل الى جميع نصوص قرارات الامم المتحدة)(٥٨).

فمنذ ان انتهت أزمة الخليج وحتى اليوم، دخل العراق والتحالف الدولي المتمثل بسلطة الامم المتحدة في حالة صراع واحيانا في حالة وفاق حول شروط وقف اطلاق النار. ثم جاءت الوفود للتفتيش عن الأسلحة وفي الوقت نفسه سعى العراق لمنعها وأحياناً لإشعارها بانه يمتلك شيئا اعظم ولكنه يخفيه عنها. واستمر الأمر كذلك إلى أن لجأت العراق في كانون ثاني عام ١٩٩٣ إلى تفجير الموقف حول منطقة الحظر الجوي ولوح بانه لن يساعد فرق التفتيش الدولي في إجراء اعمالها ولكنه عاد بعد ذلك للانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة عله يجد بتنفيذه لقرارت الامم المتحدة الملجأ الذي يستطيع من خلاله الخروج من العزلة والوضع

Text Stamp

السلبي الـذي باتت تعاني منه البلاد نتيجـة لاجراءات الحصـار عليها، التي كان لها تأثيراتها المباشرة على الشعب العراقي.

كشـف العراق فيما بعد عن المعلـومات السرية الموجودة لـديه عـن اماكن أسلحته وعـن حجم السلاح ونوعيته وترسانته الصاروخية.... الخ. ووافـق على تدمير الجزء المعـروف مـن ترسانته الصاروخيـة، وعلى وضـع الكاميرات للمـراقبة ووافـق على المراقبة الطويلة الأمد لبراجـه الخاصة(٥٩) بأسلحـة الدمار الشامل وهـو يحاول عمـل كـل مـا يمكنه لرفع العقـوبات في الـوقت الذي تلجأ الـولايات المتحـدة الى اعـادة تأزيم المواقف وتحشد التـأييد الدولي من اجل ابقـاء العقـوبات على العراق كمـا يحدث الان في مجلس الامـن حيث تجري المناقشات لامكـانية رفع العقوبات او تقليصها على العراق.

ولكـن عـادت الـولايات المتحـدة لتسليـط الضوء على ان العـراق مـا زال يمتلـك اسلحـة دمار شامل واسلحـة جرثوميـة وهذا يعتبر منـافياً ومنـاقضاً لقرارات الأمـم المتحـدة، لذلك يجب أن يلجـأ إلى ابقـاء العقوبات عليـه في الـوقت الـذي تسعى فيه الدول الاخرى في مجلس الامن لوضع المبادرات من اجل رفع العقوبات وهـذا الموقف ينطلق من محـور باريس موسكو حيث كانت فـرنسا قـد شددت على ضـرورة رفع العقوبات عن العراق وفق معايير محددة وهـذا ما كان قد ذكره الين جوبيه حيث قال "حان الوقت لمجلس الامن ان يضع معيارا محـددا لرفع العقوبات وفرضها ان فرنسا ترى ان الحظر يجب ان يرفع عن العراق بعد ان يلتزم بالمطالب الخاصة بنزع السلاح والاعتراف بالكـويت(٦٠). ولكن وبعد ان اعترف العـراق بعـد الحشـود العسكـرية في تشـرين أول عـام ١٩٩٤ بالحـدود الـدولية بينـه وبين الكـويت عادت الولايات المتحـدة ورأت ان العراق يجب ان يمتثـل لجميع قرارات الامـم المتحـدة واعتبرت اعتراف العـراق بالحدود الكويتيـة وباستقلال الكـويت بانه نصـراً لمجلـس الأمن، ولكنه لا يعني رفـع العقوبات عن العـراق؛ لأن الشـرط هو الامتثـال التام. وهذا ما ذكـره الرئيس الامريكي كلينتـون في رسـالة بعث بها الى الكـونغرس الامـريكي وكجزء مـن تقـريره الدوري عن امتثـال العـراق لقرارات مجلـس الأمن التابع للأمم المتحـدة في ١٩٩٤/١٢/٣٠، التي تسـاند استمرار العقوبات على العـراق وكـان من ضمن مـا جاء في هـذه الرسالة (في ١٩٩٤/١١/١٠ اعترفـت الحكـومة العـراقية بشكل بات ونهـائي بالحـدود العراقية الكـويتية التي رسمتهـا لجنة

Text Stamp

ترسيم الحدود التابعة للامم المتحدة، واعترفت بسيادة الكويت ووحدة اراضيها واستقلالها السياسي ويمثل هذا الإجراء انتصاراً حاسماًلمجلس الامن الذي كان قد قرر الا يقبل شيئا اقل من امتثاله (العراق) التام لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة)..... ويضيف "خلاصة القول ان العراق لا يزال يهدد السلام والامن في المنطقة ويجب ان يبقى الحظر النفطي والعقوبات الاخرى في مكانها الى ان يظهر العراق نواياه السلمية على مدى فترة طويلة من الزمن بانصياعه الكامل لكل قرارات مجلس الامن"(٥٨:).

اذن فإن الولايات المتحدة ومؤيدتها الأولى بريطانيا ترفض رفع العقوبات لحين امتثال العراق لقرارات مجلس الامن وهذا ما ذكره وأكد رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في أثناء زيارة قام بها للسعودية والامارات في ١٨-١٩/٩/١٩٩٤ وقال فيها (ضرورة استمرار فرض العقوبات على العراق في الوقت الحالي إلى حين امتثاله بشكل فاعل لقرارات مجلس الأمن" ولكن الدول الأخرى ترى امكانية لرفع العقوبات على ذلك من خلال الموقف الروسي فقد كانت روسيا قد تقدمت بمشروع لرفع العقوبات عن العراق، ورأت أن الوقت قد حان لاجراء ذلك، وكان المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة قد قال: (إن أي محاولة لجعل الشروط الواردة في قرارات مجلس الأمن فضفاضة تتعارض مع تعزيز الامن على اسس قانونية وان الوقت قد حان ليأخذ المجلس في الاعتبار تعاون العراق مع الامم المتحدة في حالة ازالة اسلحته المحظورة)(٦٠).

كانت الصين وفرنسا قد أيدتا هذا الأمر، ولكن الولايات المتحدة ما زالت ترى أن العراق ما زال يمتلك أسلحة جرثومية في الوقت الذي تنفي فيه العراق امتلاكها لهذا النوع من الأسلحة. كان رولف ايكيوس رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية قد رأي ان العراق مازال يملك مواد يمكن ان تستخدم في صناعة اسلحة جرثومية، وقد ذكر ايكيوس ذلك في مؤتمر صحفي كان عقده في الكويت ١٩٩٥/٣/٢٨ "إن العراق استورد قبل حرب الخليج ٣٢ ألف كغم من المواد التي يمكن استخدامها في صناعة الأسلحة الجرثومية، وقد تمكنا من تتبع جزء كبير من هذه الوسائط (حوالي ١٥ الف كغم) وقد اختفى حوالي ١٧ ألف كغم "(٦١).

وجاء في تقرير عرض على مجلس الامن وهو تقرير نصف سنوي بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٠ (بان العراق لم يكشف بشكل كامل برنامجه العسكري في مجال الاسلحة الجرثومية، والنتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها هي أن ثمة خطراً كبيراً بأن تكون هذه المواد والتجهيزات قد تم شراؤها او استخدامها لغرض محصور وهو الحصول على عناصر حرب جرثومية، وأن العراق لم يقدم إيضاحات عن المنتجات والتجهيزات التي يكشف عنها). وأضاف التقرير "أن اللجنة ستتابع جهودها المكثفة لحل مشكلات من هذا النوع ما زالت عالقة، وأن هذه المشكلات ستحل بسرعة، اذا قدمت بغداد معلومات كاملة وواضحة ويمكن التحقق منها)(٦٢).

اذن ورغم المبادرات التي تقدم لرفع الحظر عن العراق وانهاء العقوبات، فلا زال مجلس الأمن يصر على فرض العقوبات على العراق، وهنا يدل على تكريس السمات التي باتت تميز النظام العالمي الجديد، وسيطرة الولايات المتحدة عليه وحتى على مجلس الأمن الذي أضحى أداة من ادوات تنفيذ السياسة الامريكية، لأن الولايات المتحدة ما زالت تستمر في فرض العزلة والاحتواء إزاء العراق. ولكن الى متى وما هي المدة التي تضعها لكي ترفع العقوبات عن العراق؟؟.

وفي ضوء ما ذكرناه سابقا ثمة سؤال يفرض نفسه في هذا المجال. لماذا كل هذا التعنت من جانب الإدارة الامريكية إزاء العراق؟؟ أي بمعنى آخر، ماذا يتوجب على العراق أن يفعل لكي يتخلص من العقوبات المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن؟؟

يقول ريتشارد ارمتياج مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن العالمي في ادارة ريغن ١٩٩٤/١٠/٢٨ "إذا كان النظام العراقي يريد حقا رفع الحصار فعليه ان يدرك ان مجرد التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة لم يعد كافياً، بل المطلوب ان يتعامل العراق مع الواقع الاقليمي الجديد القائم على التسوية السلمية في المنطقة وانهاء المراجعة والانفتاح باتجاه احترام حقوق الانسان والتعددية والممارسات الديمقراطية"(٦٣).

Text Stamp

اذن فالمطلوب من العراق بعد أن ينفذ قرارات الأمم المتحدة كاملة ان يعترف ويتعامل مع الواقع الامريكي، اي بمعنى اخر ان يعترف بالنظام العالمي الجديد وبالقيادة الأمريكية له، وبالأوضاع ،والترتيبات التي تتوافق مع مصالح واهداف السياسة الامريكية وأهدافها، وان لا يهدد او يلجأ الى تهديدها مستقبلاً إذن فان الولايات المتحدة مازالت تصر على فرض العقوبات الدولية على العراق، ومازالت تصر على مقاومة رفعها، وساعدها في ذلك الموقف المتشدد للسعودية والكويت. ولكن اذا كانت واشنطن ترى بأن رفع الحظر لن يتم إلا إذا امتثل العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة، فإن عدداً كبيراً من الخبراء السياسين يعزون رفض واشنطن إلى أسباب عدة أبرزها:

١- إبقاء شبح صدام حسين مخيماً على الدول الخليجية لتبرير الوجود العسكري الامريكي في المنطقة، وبالتالي تكريس الهيمنة في أغنى منطقة في العالم بالاحتياطيات النفطية، وكذلك لدفع الدول الخليجية إلى شراء كميات ضخمة من الأسلحة الأمريكية.

٢- الحؤول دون عودة العراق إلى الأسواق النفطية؛ لأن ذلك يمكن أن يتبعه تراجع حاد في أسعار النفط الخام.

٣- الضغط على العراق لارغامه على إبرام عقود مع الشركات الأمريكية تتعلق بإعادة إعماره في مرحلة مابعد رفع الحظر عنه بدلاً من الشركات الفرنسية والروسية (٦٤ : ...).

٤- إنجاح سياسة الاحتواء ازاءه لتحطيمه.

هذا فيما يختص بقدرة الولايات المتحدة على تطبيق سياسة الاحتواء ازاء العراق. ولكن فيما يختص بايران لا بد من القول ماجرى تطبيقه مع العراق يعتبر صعب التطبيق في الحالة الايرانية فاحتواء العراق مدعوم دولياً، ولكن بالنسبة لايران، فما هي الضمانات التي تملكها الولايات المتحدة لاحتواء ايران بمعنى آخر فإن احتواء ايران امر غير مدعوم دوليا(من قبل الامم المتحدة والمجتمع الدولي). اذن فما هي الوسائل التي تسعى الولايات المتحدة لانتهاجها لتأكيد احتوائها لايران؟؟.

إن الولايات المتحدة كما سبق وذكرنا تحاول الضغط على الدول الاخرى من أجل انجاح سياسة الاحتواء، وبالتالي تحقيق عزلة ايران إقليمياً من خلال

Text Stamp

اقناع الدول الخليجية بان ايران ما زالت تشكل بل ولقد اضحت تشكل تهديدا يمكن ان يمس بالامن القومي للخليج اي ان ايران تحاول الان وفي ظل غياب الدور العراقي معاودة دورها المعهود كشرطي للخليج من خلال محاولتها تنمية براجها العسكرية ومحاولة تطوير سلاحها البري فلقد استطاعت شراء ٥٠٠ دبابة من طراز تي٧٢ بين نهاية عام ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩٢، ومن خلال محاولتها بناء عشرات مصانع السلاح في وسط الصحراء والمناطق الجبلية ومن خلال انشاء المختبرات ومراكز الابحاث والمفاعلات النووية فهنالك على سبيل المثال مفاعلا ايران -١ وايران -٢ في منطقة قارون في الجنوب الغربي من البلاد، وعلى مقربة من الحدود العراقية هذان المفاعلان قامت فرنسا ببنائهما في منتصف السبعينات ولكنها تخلت عن اتمامهما بعد قيام الثورة.

وتمتلك ايران مفاعلاً بتريز في الشمال الغربي وهو عبارة عن مختبر لاجراء التجارب لتطوير الاسلحة. ولقد اشارت وكالة الطاقة الذرية الى ان هذا المختبر بدأ فعلا في انتاج اليورانيوم المخصب نسبيا ...الخ(٦٥ ،). اذن وفي سبيل انجاح عزلة ايران اقليميا تحاول الولايات المتحدة ومن خلال وسائل الاعلام الايحاء بان ايران تشكل تهديدا ويمكن ان تلجأ الى محاولة السيطرة على منطقة الخليج لذلك يتوجب على الدول الخليجية عزلتها وعدم التعامل معها وقطع اية علاقات معها.

ولكن اذا ما أتينا الى مناقشة هذه النقطة وهي محاولة عزل ايران إقليمياً، فهل نجحت الولايات المتحدة في ذلك؟؟ هل امتنعت دول الخليج عن اجراء اي علاقات من اي نوع مع ايران؟؟ في هذا المجال يمكن القول ان بعض الدول الخليجية طالبت بان يكون لايران دور في الترتيبات الامنية الخليجية هل يمكن اعتبار ذلك شرخاً في هذه السياسة، بمعنى ان الدول الخليجية لم تعمل على عزل ايران بشكل تام. وان الولايات المتحدة تطالب وتضغط على الدول الخليجية من أجل عزلة ايران، وذلك بعدم مدها بأي أنواع من السلاح، وبعدم قيام اي علاقات تجارية معها، لان هذه السياسة كما يدعو انديك(الاحتواء المزدوج) تتطلب ولنجاح تطبيقها تعاون الدول مع بعضها من أجل نجاحها. ولكن هذا الاحتواء دولياً باعتقادنا غير مطبق كيف ذلك؟؟

Text Stamp

إن شركات صنع الاسلحة الروسية تعمل على امداد ايران بالأسلحة فلقد كانت روسيا قد باعت ايران غواصة وكان قائد البحرية الايرانية الاميرال علي شمخاني قد ذكر بانه سيتم تجهيز الأسطول البحري الايراني بغواصة خلال خمسة اشهر(كان ذلك القول في شهر نيسان عام ١٩٩٤) وكانت ايران قد تسلمت من روسيا غواصتين الاولى عام ١٩٩٢، والثانية عام ١٩٩٣)(٦٦ .) وان المانيا التي تعتبر الشريك التجاري الاول لايران لا تستطيع ممارسة العزلة عليها لان المانيا وفي ظل وحدتها وتواجدها في المجموعة الاوروبية ومن خلال بروز اهمية العامل الاقتصادي في العالم المعاصر يهمها بالدرجة الاولى الحصول على النفط اولا ومحاولة ايجاد الاسواق لمنتجاتها وهذا الوضع ينطبق ايضا على اليابان التي كانت قد قامت بمساعدة ايران بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار لمساعدتها في اقامة مصنع لتوليد الطاقة الكهربائية (١٧:٢١)، كما أن شركات أوروبية ويابانية بينها وبين ايران علاقات تجارية وعلى ايران الان قروض قصيرة ومتوسطة المدى اوروبية ويابانية لذلك فان هذه الدول لاترغب في الضغط على ايران التي لابد ان تحصل على موارد لتسديد هذه القروض ولكن على العكس من ذلك فانهم يرغبون في اعطاء ايران تسهيلات مالية اضافية لكي تصل إلى مستوى مناسب يساندها من تسديد قروضها(٦٦ .).

ولكن هذا كله لا يروق للولايات المتحدة وهي تحاول زيادة ضغوطاتها على هذه الدول حتى لا تمد ايران باي اسلحة او معونات مالية وهذا الضغط ينعكس اكثر فيما يختص بروسيا خاصة وان الولايات المتحدة تهدد روسيا بانها اذا ما لجأت الى مساعدة ايران فان الولايات المتحدة لن تقوم بتقديم اي مساعدات لها وثمة ثغرة أخرى في هذه السياسة اتجاه ايران كيف ذلك؟؟ ان هذه الثغرة تأتي ليس فقط من الدول الغربية والخليجية ولكنها من الشركات الامريكية ذاتها ففي الوقت الذي تقوم به الولايات المتحدة بالضغط على حلفائها من اجل عزلة ايران، فقد اصبحت هي اكبر شريك تجاري لايران اذ تشير الارقام التجارية المذهلة الى .ان الولايات المتحدة بدلا من ان تلحق ضررا ماليا بايران فقد ساعدتها وفي حين كانت مشتريات المانيا واليابان قد بلغت نحو اكثر من اربع مليارات دولار سجلت المبيعات زيادة مذهلة بنحو ٥ر١٩٪ في خلال اثني .عشر شهر الماضية.فخلال العامين الماضيين ارتفعت الصادرات الامريكية الى ايران بشكل ملحوظ بحيث وصلت حتى نهاية العام ١٩٩٣ الى مليار دولار كما ان الشركات

الامريكية تشتري نفط بمبالغ تتراوح سنوياً بين ٥ر٣-٤ مليارات دولار ولتبيعه في الاسواق العالمية.(٥٧)

ان التبادل التجاري بين ايران وامريكا والذي سجل نمواً ملحوظاً عام ١٩٩٣ قد دفع الاوروبين الى ان يسألوا الامريكيين عن السبب في الضغط عليهم ومنعهم من تعزيز علاقاتهم التجارية مع ايران.(٥٥:)

ولكن الرئيس الامريكي كلينتون وفي محاولة منه لإنجاح سياسة الاحتواء فيما يتعلق بايران، كان قد وقع مرسوماً يحظر على الشركات الامريكية المساهمة في استثمار حقول النفط الايرانية بهدف تعطيل عقد ضخم ابرمته شركة كونوكو الاميركية لتطوير حقول نفط في عرض الخليج في مضيق هرمز.(٦٨)

اذن فمن خلال مناقشتنا لما سبق رأينا كيف ان احتواء العراق لا يماثل احتواء ايران حتى انه يمكننا القول بانه من الصعوبة ايجاد احتواء ايراني تام.

٢ - إن احتواء ايران يحتاج عراقا قويا، واحتواء العراق يحتاج الى ايران قوية:

ويمكننا اعتبار هذه النقطة ايضا دعماً للنقطة الأولى، وان الاحتواء لم يطبق على ايران، كيف ذلك؟؟ ذكرنا أن الولايات المتحدة كانت قد نجحت وبصورة مؤكدة في احتواء العراق من خلال قرارات الامم المتحدة والتأييد الدولي لذلك، ومن خلال وجود ايران قوي. فكما يقول حوسي فان احتواء العراق يجب أن يواجهه ويدعمه وجود ايران قوي والعكس صحيح وهذا ما يحدث بالفعل الان، اذ إن الولايات المتحدة على الأقل لفترة مؤقتة ترغب في ان يبقى العراق منهزماً ومعزولاً دولياً في الوقت ذاته، فهل يهم الولايات المتحدة أن تبقى ايران قوية؟؟

إن سياسة الاحتواء المزدوج، ومن خلال تقوية ايران، يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مأمونة الجانب لدى القيادة الامريكية، حيث ان تقوية ايران يمكن ان تؤدي الى عزلة العراق تماما ويمكن ان تصبح في هذه الحالة ايران هي المحرك الاساسي للاحداث فإذا ما لجأت الولايات المتحدة وفي سبيل احتوائها للعراق لتقوية ايران والاعتماد عليها وحماية امن الخليج يمكن ان يؤدي ذلك الى زيادة

Text Stamp

طموحات حكام طهران الامر الذي يتبعه اعادة التفكير في لعب شرطي الخليج مرة اخرى كما كانت ايران الشاه ولكن ذلك وفي ظل الاوضاع الدولية يعتبر ذلك امراً مختلفاً، فقد كانت الادارات الامريكية السابقة تلجأ الى ذلك نتيجة للاوضاع الدولية التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة ولكن الامر تغير الان فتقوية ايران يمكن ان تجر معها تهديداً للمصالح الامريكية من خلال سيطرة ايرانية على دول الخليج وحتى على العراق وهذا ما لاترضى عنه دول الخليج ولاتقبله والعكس ايضاً أن وجود عراق قوي يساعد في احتواء ايران ان هذه النقطة مبررة بنفسها خاصة وان العراق يعاني من عزلة تفرضها عليه الامم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة وحتى يستطيع العراق الوقوف ثانية ومجابهة ايران فانها تحتاج لوقت ولدعم دوليين.

اذن ومن خلال مناقشتنا لهذه السياسة اتضح لنا بانها يمكن ان تكون مطبقة على العراق وذلك من خلال التأييد الدولي لعقوبات مجلس الامن وغير مطبقة على ايران.

ولدى بحثنا لهذه السياسة يمكن ايضاً تصور ظهور مستجدات على الساحة الخليجية، لم تكن موجودة بالتالي يمكنها ان تعمل او حتى تقود بالسياسة الامريكية الى ضرورة التغير او التراجع عن سياسة الاحتواء المزدوج ولكن ما هو المقصود بما ذكر اعلاه اي ماذا يمكن ان تكون هذه المستجدات والتي يمكن ان تقود بالولايات المتحدة الى التراجع عن سياسة الاحتواء المزدوج من المعروف بان السياسة تعبر عن مصالح وليست عن مبادىء فما يمكن ان يكون الوضع عليه في الخليج اليوم ونتيجة لتوافق المصالح يمكن ان يتبعه تغير ما نتيجة لاختلاف المصالح اي ان الولايات المتحدة ترسم سياستها في منطقة الخليج العربي وهدفها الاول والاخير تحقيق مصالحها، وتعمل في الوقت نفسه ولو ظاهرياً على تحقيق مصالح الدول الخليجية فمثلا منذ انتهاء حرب الخليج عملت الولايات المتحدة وفي سبيل تحقيق اهدافها الرامية في المحافظة على النفط الى التقرب من دول الخليج من خلال الاتفاقيات الامنية والتجارية...الخ في مقابل ان تبقي هذه الدول على النفط متدفقا وبكميات كبيرة وباسعار قليلة فيما يختص بالولايات المتحدة وحلفائها ومع

Text Stamp

ذلك ربما تطرأ لأمور قد تؤثر على ما سبق ذكره.

ذكرنا بأن الولايات المتحدة وفي سبيل تحقيق مصالحها في منطقة الخليج سعت الى انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج فيما يخص العراق وايران، ولكن هناك مستجدات يمكن لها ان تحدث تستدعي بالتالي حدوث اعادة نظر في هذه السياسة ومن هذه الامور يمكن أن تعود الساحة الخليجية وتعج بلوحات مختلفة من التحالفات، والتي يمكن ان يكون لها تأثيرها على السياسة الامريكية.

فمنذ البدايات الاولى لاهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي كانت تضع باعتبارها مجموعة من التوازنات هي التوازنات الدولية، وقد كانت تدور في دائرة التنافس الامريكي السوفيتي فيما يختص بمنطقة الخليج، ومحاولة كل من الطرفين رسم استراتيجية تساعده بالتالي على الاقتراب من هذه المنطقة الحساسة، فقد كانت الولايات المتحدة عملت على احتواء الشيوعية، ومحاولة عدم اقتراب السوفييت من المياه الدافئة ووضعت تبعا لذلك مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي ساعدتها في ذلك مبتدئة بمبدأ نيكسون والوكالاء المحليين ومرورا بمبدأ كارتر واعتباره لمنطقة الخليج منطقة مصلحة حيوية وان اي محاولة للاقتراب منها تعد اعتداء على المصالح الامريكية ومن ثم ريغان والاجماع الاستراتيجي ولكن وبعد انتفاء الخطر الشيوعي سقطت تبعا لذلك التهديدات الاتية من هذه الدائرة ثم هنالك دائرة التوازن فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي فلقد كانت الولايات المتحدة وعند عنه وفي رسم اي استراتيجية فيما يختص بمنطقة الخليج كانت تاخذ بعين الاعتبار الصراع العربي الاسرائيلي وتحاول ان تعمل جاهدة في ابقاء ميزان القوى في منطقة الشرق الاوسط لصالح اسرائيل وكانت ايضا تأخذ هذا الامر بعين الاعتبار لأن الولايات المتحدة كانت تواجه سياسات معارضة في المنطقة بسبب دائرة التوازن هذه واقرب مثال يمكن طرحه في هذا المجال ما حدث بعد ازمة النفط عام ١٩٧٣، ولكن وفي ضوء المستجدات الدولية التي شهدتها المنطقة الخليجية بعد ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ووقوع ازمة وحرب الخليج فقد أصبحت القضية الفلسطينية او كما تسمى الصراع العربي الاسرائيلي في طريقها الى الحل وذلك منذ ان رعت الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ المفاوضات

العربية الإسرائيلية من خلال مؤتمر مدريد للسلام.

ولكن وفي هذه الحالة ماذا يبقى امام الولايات المتحدة في هذا الوضع بقي أمام الولايات المتحدة دائرة التوازنات الاقليمية في المنطقة الخليجية فكما سبق وتناولنا فلقد كانت الولايات المتحدة ترعى وجود عدد من التوازنات فيما يخص المنطقة الخليجية وفيما يختص بالدول الخليجية كانت منذ بداية اهتمامها قد اعتمدت على سياسة الركيزتين اي السعودية وشاه ايران.

ولكن وبعد الثورة اتجهت الولايات المتحدة وفي سبيل اضعاف ايران الى محاولة ضم العراق ومراعاة تقربه من الولايات المتحدة وكان ذلك قد تجلى اثناء الحرب العراقية الايرانية وقوف الولايات المتحدة لدعم العراق وثم اسفرت الحرب عن انتصار العراق ولكن عاد واختل التوازن الخليجي لذلك لجأت الولايات المتحدة الى محاولتها اضعاف العراق من خلال معطيات مبدأ كارتر وزجه للتدخل بالكويت واعتبار ذلك اعتداء على المصالح الامريكية وعندها توجب وفقا لمعطيات وضرورات مبدأ كارتر مواجهة العراق ولو باستعمال القوة العسكرية وكان ذلك ما حدث فعلا ثم لجأت الى سياسية الاحتواء المزدوج بعد الحرب لكل من العراق وايران ولكن ان التوازنات فيما يختص بالدائرة الاقليمية بقيت قائمة فاذا ما اردنا بحث هذه الدائرة باعتبارها دائرة ما زالت قائمة وتواجه الولايات المتحدة فلابد لنا بداية توضيح نقطة فيما يختص بالدول الخليجية حيث يمكننا تقسيمها من حيث التأثير في السياسية الامريكية الى قسمين:

الدول الرئيسة (الدول المؤثرة) (العراق، السعودية، ايران).

الدول الاقل تأثيرا (باقي الدول الخليجية مع تركيا)،

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى فلربما تنشأ مجموعة من السياسات والمصالح توجب ضرورة حدوث تغير ما على السياسات للدول الخليجية.

بداية فيما يتعلق بالدائرة الأولى [العراق، السعودية، ايران] لو قمنا بدراسة هذه الدائرة وتناولها من حيث ما هية الاوضاع التي يمكن ان تنتج عنها مجموعة من التصورات او السيناريوهات لما يمكن ان يستقر عليه الوضع في الخليج العربي.

Text Stamp

ففيما يختص بالمجموعة الأولى (العراق وايران السعودية) ربما تنشأ مجموعة من المصالح والسياسات توجب معها ضرورة احداث تغير ما على السياسات الخليجية ويمكن ان تستقر الاوضاع الى غير ماهي عليه الان فمثلاً بالنسبة للعراق وفي وضع تتصلب فيه الادارة الامريكية بضرورة تغير نظام الحكم في بغداد وبضرورة تقديم النظام العراقي للمحاكمة بسبب الجرائم التي اقترفت اثناء وبعد انتهاء حرب الخليج ربما ينشأ وضع جديد يستوجب تبعا له اجراء تغير ما في السياسة الامريكية تجاه العراق فمثلا قد يحدث تغير في نظام الحكم العراقي وهو الهدف الذي طالما سعت اليه الادارة الامريكية فلقد كان من اهم الاهداف التي سعت اليها الولايات المتحدة من جراء تدخلها بازمة الخليج هو تغير نظام الحكم الذي يرأسه صدام في بغداد وذلك من منطلق ان الرئيس العراقي صدام حسين ينتهج سياسة لا تتوافق مع المصالح الامريكية في المنطقة فتبعا لذلك قد يحدث تغير ما وهذا ما ذكره البرفسور تشارلز تريب استاذ سياسة الشرق الاوسط في كلية الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن في محاضرة القاها حول النظام العالمي الجديد ومستقبل العراق. وكان البرفسور تريب قد ركز على ضرورة البحث العلمي الجدي في مستقبل العراق وعدم الاخذ بالفكرة القائلة بانه اذا ذهب صدام حسين فسوف يتغير كل شيء وسوف تحل جميع المشكلات واعتبر ان هناك مخاطر كبيرة في التركيز على صدام كما لو ان العراق هو صدام والاعتقاد ان ما حدث في العراق خلال السنوات العشر الماضية انما حدث لان صدام حسين كان على رأس السلطة هناك(٦٩).

ولكن القول بان معاملة الولايات المتحدة بكل هذا التشدد كما يقول تريب لا علاقة لها بشخص صدام حسين فهذا امر غير دقيق فالولايات المتحدة تسعى وفي اثناء وبعد ازمة الخليج الى محاولة اقصاء صدام حسين عن السلطة لانه يعمل ضد المصالح الامريكية ولكن هنا لا بد لنا من اشارة لماذا لم تلجأ الولايات المتحدة ومنذ انتهاء ازمة الخليج الى اقصاء صدام حسين عن السلطة؛ ألم يكن بوسعها ذلك؟؟ بلى لقد كان بوسعها عمل ذلك وهذا ليس بالشيء الصعب على السياسة الامريكية ولكنها آثرت الابقاء على نظام الحكم في العراق خوفا من تردي الوضع وقيام حرب اهلية ويتبعها تقسيم للعراق. فتقوم ايران باستغلال الوضع

Text Stamp

وتفرض هيمنتها على العراق وهذا مالا ترضاه الولايات المتحدة ولا حتى الخليج لذلك فلقد رغبت في ابقاء صدام حسين على رأس السلطة في العراق. ثم ان بقاء صدام حسين في السلطة كما سبق وذكرنا يساعد الولايات المتحدة في تبرير وجودها في الخليج من خلال اظهارة كعامل عدم استقرار في المنطقة.

إن الشعب العراقي وافراد المعارضة في العراق كانوا قد قبلوا بما جرى بعد انتهاء حرب الخليج ولكن هل يمكن ان يستمر هذا الامر بعبارة اخرى هل يمكن ان يستمر صدام حسين على رأس السلطة في العراق وان يرضى الشعب العراقي بكل ما يعاني منه؟ ان الجواب على هذا السؤال يكمن في ما ذكره تشارلز حول مستقبل الاوضاع في العراق فلقد تحدث تشارلز عن خمسة احتمالات بالنسبة الى الحكومات المستقبلية في العراق بعضها اقل حظا من الاحتمالات الاخرى:-

الأولى: وهو بقاء صدام حسين في السلطة وهو الاحتمال يعد الاقل حظا(٦٩).
هذا ما ذكره تشارلز ولكن لماذا يعد هذا الاحتمال الاقل حظا؟

إن صدام حسين ومنذ انتهت أزمة حرب الخليج حاول وبكل ما لديه من امكانيات وخيارات متاحة، إلى تحقيق مجموعة الأهداف وهذه الاهداف يمكن ان لا تتوافق مع المصالح الامريكية بل ربما تعمل على تهديدها. ومن هذه الاهداف:

١ - ضمان استمراره في الحكم وتقوية نظام حكمه الذي تصدع نتيجة الحرب والانتفاضة التي تلتها.
٢ - استعادة سيادة العراق الاقليمية واستقلاله والحد من التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية(٦٩).
٣ - اعادة بناء قواته المسلحة.

اذن فإن الأهداف التي ذكرت أعلاه تعتبر كلها من وجهة النظر الامريكية مهددة بصورة مباشرة للاستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج لذلك فمن الممكن ان تعمل السياسة الامريكية على تشجيع قيام انتفاضة او انقلاب من شأنه ان يجبر الرئيس صدام حسين الى التخلي عن السلطة في العراق.

الاحتمال الثاني: هو الضربة الوقائية التي يقوم بها أحد المقربين من صدام ويذكر

Text Stamp

تشارلز كلما قل احتمال رفع العقوبات الاقتصادية كلما زاد احتمال قيام شيء من هذا القبيل اذن فهذا الاحتمال يدعم ما ذكرناه سابقا من حيث ان الولايات المتحدة وفي احيان كثيرة ربطت بين رفع الحظر عن العراق وبين تخلي صدام حسين عن السلطة في العراق وتبعا لذلك فربما تلجأ مجموعة من المقربين من صدام حسين وفي سبيل التخفيف من معاناة الشعب العراقي الى الاطاحة بصدام حسين كوسيلة لرفع نظام العقوبات المفروضة على الشعب العراقي الذي عانى منها الشعب وما يزال.

الاحتمال الثالث: فيمكن قيام انقلاب عسكري يطيح بالحكومة العراقية الحالية وهذا ايضا احتمال وارد جدا حيث انه اذا ما قام هذا الاحتمال فقد يعتبر ذلك ليس بالامر الجديد على العراق والنظام العراقي فقد حدث ذلك مع مجيء صدام حسين الى السلطة فقد يعاد تكرار مثل هذا الامر ويؤدي بالتالي الى ايجاد حكومة عسكرية تحاول ايضا تخفيف معاناة الشعب العراقي.

الاحتمال الرابع: بروز حكومة مدنية(٥٨) ويمكن القول بان هذا الاحتمال اقرب الى الحدوث فقد تلجأ الادارة الامريكية الى تشجيع قيام حكومة مدنية تكون موالية للادارة الامريكية وتعمل على صيانة المصالح الامريكية ولكن بشرط ان يتم رفع العقوبات عن العراق في هذه الحالة فان الادارة الامريكية تضمن وبصورة اكيدة حماية المصالح الامريكية في المنطقة ووقوف هذه الحكومة ايضا في وجه اي تهديد ربما يزعزع الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

الاحتمال الخامس فهو احتمال وقوع حرب اهلية في العراق(٦٩)، برأينا المتواضع فان هذا الاحتمال لا يمكن ان تسمح الولايات المتحدة بحدوثه في العراق لان هذا الامر كما اسلفنا يمكن ان يسفر عن تقسيم العراق الى وحدات قد تستغلها ايران وبالتالي فهذا يهيء فرصة اكبر لايران للسيطرة على الخليج وتوثيق مركزها وبالتالي قد يساعدها ويعطي خيارات وفرصاً اكبر لمواجهة السياسة الامريكية في المنطقة.

Text Stamp

اذن فاذا افترضنا أن أحد هذه الاحتمالات قد تم وبرز حدوثه في العراق ماذا يتوقع ان تكون ردة الفعل الامريكية هل يمكن ان تعاود علاقاتها بالعراق وان تعمل على رفع العقوبات عنه؟؟ واذا ما رفعت العقوبات عن العراق ما هو مصير العراق؟؟

يمكن ان يتم رفع العقوبات عن العراق واعادة العراق الى الساحة الدولية ولكن ضمن معادلة أمريكية محددة هو ايجاد عراق قوي قادر على مواجهة ايران، ولكنه في الوقت نفسه غير قادر على مواجهة اسرائيل وتهديد باقي دول الخليج وتهديد المصالح الامريكية لا من قريب ولا من بعيد. وقد تنشأ اوضاع جديدة تحتم على الولايات المتحدة ضرورة رفع الحصار عن العراق ولكن ما هي هذه الأوضاع:

أولاً: ذكرنا بان الولايات المتحدة ومنذ انتهاء ازمة الخليج لا زالت تقود التحالف الدولي وتحاول المحافظة على تماسكه في سبيل الابقاء على العقوبات الدولية على العراق ولكن هل يمكن تصور ان تبقى الولايات المتحدة محافظة وقادرة على حشد التأييد الدولي ضد العراق؟؟

بما اننا نعيش عالماً معاصراً نظام عالمي جديدة تتميز فيه العلاقات الدولية وتقوم بناء على توازن المصالح والاعتماد المتبادل فمن المتوقع وفي سبيل الحصول على نفط العراق والذي يتوقع له ان يتزايد خاصة وانه من المحتمل ان يكون العراق في عام ٢٠٠٠ كما يتوقع خبراء النفط والاستراتيجية في العالم ان يصبح عملاق النفط وان يسيطر على سوق النظام العالمي ابتداء في اخر هذا العقد، فكما هو معروف بان صناعة النفط في العراق قد أصيبت بتدمير كبير في أثناء حرب الخليج، مما أدى الى اصابتها باضرار كبيرة، فقد تحطمت أجزاءً كبيرة من انبوب النفط الذي كان ينقل النفط العراقي من الحقول الجنوبية الى ميناء ينبع على البحر الاحمر عبر الاراضي السعودية اضافة الى تدمير العديد من محطات الضخ وابار النفط والى تدمير اكثر من ٧٥٪ من القدرة الانتاجية للمصافي العراقي، ولكن ومنذ شباط ١٩٩١ اي منذ ان صدر قرار وقف اطلاق النار استطاع العراق اعادة بناء صناعته النفطية وهي تصل الان الى ٨٠٠ الف برميل في اليوم اي ما نسبته

Text Stamp

٣٥٪، واستطاع العراق كذلك ان يعيد بناء موانىء تصدير النفط كما اضاف ثلاثة مراكز لتحميل ناقلات النفط في مينائي بكر والفاو حتى ان قدرته على التصدير عبر هذه الموانىء تساوي الان ٢ مليون برميل في اليوم مقارنة مع ٨٠٠ الف برميل قبل حرب الخليج.

"بلغ احتياطي العراق المؤكد من النفط مع مطلع عام ١٩٩٤ (١١٠) بلايين برميل إلى ما نسبته ١٤٪ من الاحتياطي الكلي لدول الاوبيك او ١١٪ من الاحتياطي العالمي، يضاف الى ذلك ٥٠ بليون برميل من الاحتياطي شبه المؤكد واكثر من ١٠٠ بليون برميل من الاحتياطي المرجح، الذي يجري تقييمه الان اي ان مجمل احتياطي العراق النفطي المؤكد وشبه المؤكد والمرجح يقدر باكثر من ٢٦٠ مليون برميل، أي ما يساوي أو يزيد قليلا على الاحتياطي النفطي السعودي".(٧٠)

وفيما بين عامي ١٩٧٣-١٩٩٢ أدى النشاط التقني في العراق إلى اكتشاف أكثر من ١٧ حقلاً نفطياً جديداً، منها ثمانية حقول عملاقة والتسعة الباقية هي حقول ضخمة اي ما يزيد احتياطي كل منها عن ٦ بلايين برميل والحقول العملاقة هي: القرنة الغربية، شرق بغداد، نهر عمر، حقل مجنون، صدام، نجمة، عكاظ، حلفاية. وتبعا لذلك فمن المتوقع ان تزيد طاقة العراق الانتاجية الى ٦ مليون برميل يوميا و ٨ ملايين برميل يومياً عام ٢٠٠٥، واكثر من ١٠ ملايين عام ٢٠١٠.(٧١)

لكن ماذا يعني ذلك بالنسبة للغرب وبالنسبة للولايات المتحدة، ان الارقام التي ذكرت آنفا تؤكد بأن العراق سيصبح عملاقاً للنفط وسيزيد انتاجه شيئا فشيئا وفي هذه الظروف فقد تضطر الولايات المتحدة وبسبب حاجتها وحاجة حلفائها المتزايدة للنفط الى رفع الحظر النفطي عن العراق، فسيتبع ذلك انهاء ما يسمى بالعزلة الدولية على العراق واحتوائه من قبل المجتمع الدولي؛ لأن اعتماد الغرب على النفط العربي يعد اعتماداً كبيراً وواضحاً. فأوروبا الغربية واليابان لا تمتلكان مصادر نفطية كافية، وكما أن الولايات المتحدة كان قد بلغ حجم استيرادها من

Text Stamp

النفط العربي عام ١٩٩٤ اكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها ومن هنا ونتيجة لاعتماد العالم الغربي على النفط العربي الذي يقدر له ان يزيد من ٣٠٪ عام ١٩٩٤ الى ٤٠٪ عام ٢٠٠٠،و ٥٠٪ عام ٢٠١٠(٧٢). ومن هنا واذا ما علمنا بان العراق مقدر له ان يغطي نسبة كبيرة من هذا الطلب، فقد تلجأ الدول الغربية وبخاصة الصناعية للضغط على الولايات المتحدة من اجل رفع الحظر ورفع العقوبات المفروضة على العراق، ليتسنى لها بالتالي الاستفادة من الطاقة النفطية الهائلة التي يتمتع بها العراق.

وثمة احتمال ثالث ومن المتوقع جدا حدوثه فيمكن ان يحدث في المستقبل تقارب عراقي امريكي وهذا السيناريو يمكن دعمه من خلال مجموعة من الأرقام. إن الإحصائيات تشير إلى أن الولايات المتحدة تعد أكبر مستهلك للنفط في العالم، إذ تستهلك ٢٥٪ من النفط المنتج في العالم، كما أنها ثالث أكبر دولة منتجة للنفط بعد السعودية والاتحاد السوفيتي السابق. لاسيما وأن الولايات المتحدة كان انتاجها من النفط قد انخفض بشكل حاد خلال السنوات العشر الماضية من مستوى ٥ر١٠ ملايين برميل في اليوم عام ١٩٨٥ - ٥ر٦ مليون برميل عام ١٩٩٤. وثم انخفض الى ٦ ملايين برميل عام ١٩٩٥ ومن المتوقع ان ينخفض الى ٥ ملايين برميل في اليوم عام ٢٠٠٠. وتشير التقديرات المستقبلية الى ان الولايات المتحدة ستحتاج لاستيراد ٦٥٪ او ٠٠٠ر٨٠٠و١١ مليون برميل عام ١٩٩٥ واكثر من ٥٦٪ منها من الشرق الأوسط. هذه النسبة سوف ترتفع عام ٢٠٠٠ الى ٧١٪ من اكثرها احتياجاتها النفطية وسيأتي اكثر منها من الشرق الاوسط.(٧٢)

اذن ومن هنا فلن تستطيع الولايات المتحدة تجاهل امكانيات العراق النفطية في ضوء التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط في التسعينات وما بعدها ان هذا السيناريو من المتوقع حدوثه ايضا لكي تستطيع الولايات المتحدة من تهيئة العراق للوقوف في وجه المطامع الايرانية المتنامية في منطقة الخليج.

ولهذا فإن اعادة العلاقات الامريكية العراقية يمكن أن تجلب الفائدة لكلا

الطرفين الولايات المتحدة تستطيع أن تزيد من امدادات النفط كما ذكرت وهذا ما وضحه المفكر الفرنسي كلود جوليا في كتابه (الأمبراطورية الامريكية) الذي صدر في منتصف التسعينات اذ قال فيه: (إن القوة تتطلب مزيدا من القوة والثروة مزيدا من الثروة وعندما يعجز الاطار القومي عن بلوغ حاجات الاثراء المتزايدة لا يبقى من حل سوى السيطرة على مزارع الموز في امريكا الوسطى وعلى الثروات المعدنية في امريكا الجنوبية وعلى ابار النفط في الشرق الاوسط(٧٣).

إن العراق يمكن بعد رفع العقوبات أن يكون مركزاً للشركات المتعددة الجنسيات من كل الدول الغربية، ويمكن أن يكون أرضاً للعمل الاقتصادي والعقود الروسية والفرنسية(٥٩).

وايضا هنالك وجود احتمالية كبيرة للوحة من التحالف الخليجي والتي يمكن لها ايضا أن تقود الولايات المتحدة بالتالي الاستغناء عن سياسة الاحتواء المزدوج منها: خاصة مع انتهاء التأييد لهذه السياسة

فهناك امكانية لتقارب عراقي سعودي موجه ضد ايران: (على ان هذا الاحتمال يمكن ان يكون مدعوما من قبل الولايات المتحدة.

لا شك في أن العراق يشكل قوة سياسية وعسكرية واقتصادية (نفطية)، ان هذا الامر يمكن ان يؤدي بالولايات المتحدة الى مسايرة العراق وجعل الدول الاخرى تعيد علاقتها معه، كيف سيتم ذلك؟

إن احتمال قيام تحالف عراقي سعودي موجه ضد ايران هو احتمال يمكن الحدوث لعدة أسباب:

١ - إن العراق والسعودية هما دولتان عربيتان بالدرجة الأولى ويهمها المحافظة على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.

٢ - إن العراق تعد قوة سياسية وعسكرية (إن الحرب لم تقض تماماً على القوة العسكرية العراقية) وقوة اقتصادية (حسب الارقام التي اشرنا اليها).

٣ - إن السعودية تعد ايضا قوة سياسية لما لها من مركز مميز بالنسبة للدول الخليجية ومتانة مميزة (الإسلام) واقتصادية (النفط).

٤ - اما عن ايران فاذا ماأردنا القياس عليها فانها:

أ. تعد دولة غير عربية.

ب. هي دولة قوية اقتصاديا (نفط) وعسكرياً (من خلال امتلاكها للأسلحة ونشاطاتها المميزة في هذا المجال.

ج. ايران تدعو إلى دولة الخلافة الاسلامية.

اذن ذا ما أردنا مناقشة هذا الاحتمال بناءً على ما ذكرنا سابقاً، فان احتمال حدوث تقارب عراقي سعودي وهما دولتان عربيتان حيث ان العراق يهمه بصورة كبيرة جدا اقترابه من السعودية؛ لأن ذلك يمكن أن يساعده على الخروج من عزلته الدولية المفروضة عليه، ويساعده بالتالي من التخفيف من الضغوط الاقتصادية والسياسية وبالتالي فإن مصلحة العراق ان يتم هذا الأمر، لان اقترابه من السعودية يمكن ان يدعم موقفه تجاه الدول الغربية من جهة وتجاه الدول الخليجية من جهة أخرى.(هذا ما سنأتي على ذكره)؛ فالتقارب العراقي السعودي يمكن ان يقف (من خلال مقومات القوة السعودية والعراقية) في وجه ايران فايران لديها مطامع واضحة وبارزة في منطقة الخليج العربي فهي تحاول ان تسيطر على منطقة الخليج العربي من خلال تصويرها للدول الخليجية بانها ما زالت الدولة الأقوى وان امكانية حدوث تقارب يقف بوجه ايران هو مطلب عراقي بحت،فالعراق كان قد دخل مع ايران في حرب استمرت لمدة ٨ سنوات دفع خلالها الكثير من الأموال والأرواح. وبعد اشتعال حرب الخليج الثانية ولضمان وقوف ايران في هذه الحرب، لجأت العراق الى الاعتراف باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والتي لم يكن أصلاً قد قبلها، وكان هذا هو السبب المباشر للحرب العراقية الايرانية اذن ان تقديم تلك التنازلات العراقية يعد شيئاً غير هين على العراق لذلك فإن العراق، يهمه التحالف مع الدول الخليجية اولا لكي يعيد تثبيت مركزه وليتخلص من العزلة الدولية المفروضة عليه، ولكي يستطيع الوقوف في وجه المطامع الايرانية والسعودية بما تشكله من قوة طبيعية فانها بتقاربها مع العراق فإن ذلك يمكنها من تقوية مركزها (نفط العراق + نفط السعودية)، كما يمكنها استغلال قوة العراق العسكرية في الدفاع عن الخليج وعن السعودية بشكل خاص والسعودية يهمها الاقتراب من العراق؛ لأنها تعلم انها لا يمكنها الاستمرار في الاعتماد على المظلة العسكرية الامريكية لحمايتها وحماية دول الخليج لان ذلك سيقوى المعارضة الداعية الى عدم الاعتماد على القوات الاجنبية لهذا يمكن ان تسعى السعودية الى فتح صفحة جديدة مع العراق.

Text Stamp

ولكن كيف يمكن أن تدعم الولايات المتحدة مثل هذا الاحتمال؟؟

إن الولايات المتحدة يهمها بالدرجة الأولى المحافظة على امدادات النفط سليمة من أي تهديد والحصول عليه بكميات كافية لها ولحلفائها، فقيام تحالف سعودي. عراقي يمكن ان يكون مقبولاً بشكل اكبر من قيام تقارب ايراني سعودي من هنا فان قيام هذا الاحتمال يمكن ان يكون عائقاً في وجه المطامع الايرانية ويؤدي الى تدفق النفط.

وهناك احتمال يمكن أن تصوره من خلال حدوث تقارب ايراني سعودي موجه ضد العراق.

واذا ما ناقشنا لمناقشة هذا الاحتمال فاننا نستنتج التالي:

١ - إن السعودية تعتبر قوة اقتصادية من خلال امتلاكها للنفط وبكميات هائلة.

٢ - إن ايران تمتلك النفط ولكن ليس بنفس الدرجة المتاحة للسعودية.

٣ - يمكننا اعتبار ان كلا من السعودية وايران قد واجهتا اخطارا وتهديدات مباشرة من قبل العراق.

٤ - ايران تمتلك السلاح الذي يمكن ان يمكنها ويمكن السعودية بالتالي من مواجهة الاخطار العراقية المستقبلية.

٥ - ايران قوية عسكريا ولكنها تعاني من اقتصاد متردي.

٦ - إن العراق تشكل تهديداًمحتملاً لكلا الطرفين.

وكما ذكرنا فإن ايران وفي سبيل محاولتها الخروج من العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وفي سبيل تحقيق ذلك، فقد رأت أن مصلحتها عدم الدخول في مواجهات أو تصعيد في منطقة الخليج، ومن الأفضل والاسلم لها وفي سبيل تجنب عزلتها ان تنمي علاقاتها مع دول الخليج وايضا هنالك عامل قوي ايضا يصب في هذه النقطة وهو ان ايران بحاجة الى اعادة بناء اقتصادها والمضي قدما في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يتبناه رفسنجاني بقوة وتعتبر شرطا لاستمرارية ولايته خاصة في وقت يواجه فيه هذا البرنامج انتقادات داخلية واسعة (لانه يقوم على فكرة الغاء الدعم الحكومي لكثير من السلع وتحويل اكثر من ٣٠٠ مؤسسة اقتصادية حكومية الى القطاع الخاص). لذلك فان نجاحه بحاجة الى استثمارات جديدة لا يمكن التطلع الى توفيرها دون علاقات طيبة مع دول الجوار(٧٤).

والطاقات الكامنة والحملة السياسية هي قوة لايسع قوة خليجية غير العراق ان يواجهها؛ فالعراق يمثل قوة عسكرية هائلة ويمثل اقوى دولة في المنطقة الخليجية، صحيح ان الحرب استطاعت ان تدمر العراق ولكنه استطاع وبكل عزم بناء نفسه حتى ان الدول الغربية ذاتها تشك في ان العراق لا يمتلك اسلحة جرثومية وكيماوية..... الخ وبالاضافة الى ذلك فان العراق يشكل ايضا قوة اقتصادية لا يستهان بها فالعراق يحتوي على ثروة نفطية هائلة. وكذلك باقي الدول الخليجية هي تعتبر قوة اقتصادية طبيعية من خلال امتلاكها للنفط وامكانية حدوث تقارب عراقي خليجي أمر وارد جدا حيث ان الدول الخليجية (تستثني الكويت) والعراق هي دول عربية وامكانية التقارب فيما بينها أمر وارد جدا لان ذلك يهم الطرفان ويهم بالتالي الولايات المتحدة كيف ذلك؟؟.

إن العراق وفي محاولته الخروج من العزلة الدولية المفروضة عليه فإن مهمته بالدرجة الأولى إنهاء هذه العزلة وهذا الضغط ولكن كيف يتسنى له ذلك، يمكن ان يكون من خلال تقاربه مع الدول الخليجية؛ فالدول الخليجية بحاجة إلى العراق عسكريا من اجل الوقوف في وجه المطامع الايرانية المتنامية والهادفة الى السيطرة على دول الخليج خاصة وان ايران الطرف المنهزم في حرب الخليج الاولى بدت وكأنها المنتصر الاول في حرب الخليج الثانية. وان انهيار القوة العراقية يتيح لايران احتمالات ان تلعب دوراً قيادياً في المنطقة. وان تجعل من الخليج خليجاً فارسياً لا سيما اذا ما نظرنا الى القوى المحلية في الخليج فان كفة ايران تعتبر هي الكفة الراجحة(٧٦) (حالة الامارات والجزر العربية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وابو موسى) فان ايران تسيطر على هذه الجزر من بدايه السبعينات والامارات يهمها ان تعود اليها هذه الجزر كما يهم باقي الدول الخليجية فيمكن ان يكون هذا الامر مدخلا للعراق من خلال ما يمتلك من قوة عسكرية يمكن بها ان يواجه ايران كما أن الدول الخليجية ومن جراء الحرب وتكاليف دعم الوجود الاجنبي والمعاهدات الدفاعية خسرت الشيء الكثير فلاول مرة في تاريخ هذه الدول تتحول الى دول مدينة خاصة وان هذه الدول تتحمل ديوناً خارجية تصل الى (١٠٨) مليار دولار وتسجل عجزا ماليا متصاعدا في موازنتها العامة قد تضطرها للاقتراض من الخارج كل عام بمعنى انها غدت عاجزة عن تحمل الاعباء المالية المترتبة على مواصلة الحصار على العراق(٧٦) فلقد كان الناتج القومي

Text Stamp

الاجمالي لدول الخليج العربية بما فيها العراق قد ارتفع بشكل مذهل خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية من ٨ بلايين دولار عام ١٩٦٨ إلى ما يزيد على ٢٥٥ بليون دولار عام ١٩٩٣، ولقد شكل الفائض المالي لدول الخليج قبل ازمة الخليج حوالي ٢٠٠ بليون دولار وقد اضمحل بعد حرب الخليج وتحول الى ديون خارجية على هذه الدول تزيد على ١٤٢ بليون دولار. ولقد بلغت تكاليف خدمة البريد الخارجي الاقساط والفوائد عام ١٩٩٤ ٥ بلايين دولار(٧٢). من هنا، فان الدول الخليجية يهمها انهاء الوضع المفروض على العراق والتقرب منه على الاقل للاستفادة من قوته العسكرية والاقتصادية وللتخلص من الاعباء والديون المفروضة عليهم.

ولكن يبقى هنا سؤال هو هل من الممكن أن تكون الكويت طرفاً في هذا التقارب؟؟

يمكن أن نستبعد انضمام الكويت لهذا التحالف وذلك بسبب ما قام به العراق في حرب الخليج لاسيما وان الوضع لم ينته بعد بينها وبين العراق؛ فالكويت تحاول أن تكون ذات ارتباط وثيق بالنظام العالمي وليس بالنظام الاقليمي وذلك من خلال ارتباطها بثلاث اتفاقيات أمنية ودفاعية مع واشنطن، لندن، وباريس. وبذلك فهي ليست بحاجة إلى اللجوء إلى قوة إقليمية طلباً للحماية، ولذلك فإن الكويت ترى بان خط الحدود العراقية الكويتية الجديد الذي فرض ترسيمه دون موافقة بغداد خط التسخين الدائم لهذه الأزمة في ظل القيادة الراهنة والقيادة التي يمكن ان تأتي(٧٨). لأن العراق غير راضٍ عن هذا التقسيم فلقد كانت في ظل التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة قد حصلت الكويت على ١١ بئراً نفطياً عراقياً كان العراق قد طورها في حقل الرميله الجنوبي الخاص بها، اضافة الى ان هذا الترسيم كان قد اعطى الكويت حصة أكبر مما تستحق في حقل الرميلة ومنطقة يعرض ٢٠٠م ممتد على طول الحدود العراقية - الكويتية البالغة ٢٠٠كم وجزءاً من قاعدة أم قصر العراقية البحرية وتأكيد سيطرة الكويت على خور عبد الله أحد منافذ العراق على مياه الخليج. إن هذا الأمر لا يزال ينمي عند الكويتين الشعور بعودة تازيم الموقف من جديد لذلك فان احتمالية ان تتقارب الكويت مع العراق مستبعد على الاقل حالياً ولمدة بضع سنوات قادمة.

Text Stamp

اذن فإن احتمالية قيام تحالف عراقي مع دول مجلس التعاون أمر وارد جدا وخصوصا انه يمكن ان يحظى بتأييد امريكي قوي، لأن تقارباً عراقياً - مع دول المجلس معناه وجود نفط أكثر مما يؤدي بالتالي الى سيطرة أقوى وأحكم على كل الدول الخليجية هذا أولاً وثانياً إن إمكانية حدوثه امر وارد وبخاصة مع وجود مواقف متمايزة داخل دول الخليج لضرورة رفع الحظر عن العراق فمثلا كانت عمان قد دعت وبشكل رسمي في كانون ثاني ١٩٩٥ الى التفاعل بإيجابية مع التطورات الايجابية في مواقف العراق، والى النظر في امكانية بحث مسألة الحظر النفطي المفروض على العراق لكي يتمكن من الوفاء باحتياجاته، وهذا ايضا موقف الامارات العربية المتحدة ودبي(٧٩ :).

إمكانية حدوث تقارب ايراني باتجاه والجمهوريات الاسلامية لمواجهة دول الخليج:-

إن إمكانية قيام مثل هذا السيناريو واردة حيث ان ايران لديها حدوداً مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمستان، ولغة مشتركة مع طاجستكان، وثقافة مشتركة مع اوزبكستان وكازاختان، كما تشترك مع اذربيجان في كون غالبية السكان من الشيعة وقد تلجأ ايران الى محاولة التقرب من هذه الدول محاولة منها لتقوية موقعها في الخليج خاصة وانه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تعد هنالك حاجة لوقوف ايران كحاجز امتداد ضد الحظر الشيوعي. ومن هنا فقد تلجأ لمثل هذا التوجه في ضوء حرصها على استمرار دورها كقوة اقليمية وذات وزن واهمية جيوستراتيجية وحتى لا تتعرض للتهميش وتصبح قوة ثانوية(٨٠:) وهذا ما كان قد ذكره علي اكبر ولايتي وزير الخارجية الايراني ان بلاده معنية بالتطورات في جمهوريات اسيا الوسطى بسبب القرابة الجغرافية والتاريخية والثقافية وخصوصاً أن لها حدوداً مشتركة مع هذه الجمهوريات اذن فإن ايران وفي ظل النظام العالمي الجديد يهمها وضع المعايير الاقتصادية جنبا الى جنب مع معايير الفكر السياسي للجمهوريات الاسلامية. ومن هنا فان تقارب ايرانياً مع دول اسيا الوسطى يمكن ان يعطيها قوة ووزن اكبر ويمكنها بالتالي من زيادة وتكريس هيمنتها على منطقة الخليج كاملة ومن ضمنها العراق.

Text Stamp

ولكن وفي حالة وجود تقارب ايراني مع الجمهوريات الإسلامية فثمة تحالف مضاد يمكن ان ينشأ نتيجة لهذه السياسة وهو تحالف تركي عراقي موجه ضد ايران وبدعم امريكي وهذا السيناريو ايضا يمكن دعمه من خلال القول بان ثمة تنافساً ايرانياً تركياً فيما يختص بالجمهوريات الإسلامية وخصوصاً في المجال الاقتصادي(٨١:). ويمكن تصور قيام هذا السيناريو من عدة نقاط:

١ - إن تركيا تحاول أن يكون لها دور فيما يختص بالترتيبات الأمنية الخليجية.

٢ - إن تركيا والعراق كلاهما يهمه إنهاء مشكلة الأكراد.

٣ - إن العراق يمكنه الاستفادة من تركيا من خلال تسيير خط الأنابيب الذي أوقفته تركيا في أثناء حرب الخليج الثانية.

اذن وفي وضع ينظر فيه لموقع تركيا من خلال التهديدات الأمنية المحتملة فيما يتصل بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة فتركيا كدولة فشلت في دخول السوق الأوروبية، وهي غير شديدة الارتباط بالشرق الأوسط على الرغم من التقارب الجغرافي والمصلحة. لذلك فربما ينشأ ونتيجة لمصالح تركيا تفكير تركي بإعادة دور تركيا كبرى تمتد حتى اسيا الوسطى شاملا الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى وبهذا الاطار فان تقارباً عراقياً تركياً أمر وارد من خلال ارتباط تركيا بأن الخليج وذلك ضمن حاجتها النفطية والتي يمكن الحصول عليها جراء تقاربها مع العراق ثم حل للمشكلة الكردية والذي نجم عنه تقوية مركز تركيا أمنياً وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال دعوة تركيا لضرورة رفع العقوبات عن العراق اذن فان (النفط مع حل للمشكلة (الكردية) من شأنه ان يزيد قدرة تركيا على فرض هيمنتها على اسيا الوسطى وبذلك يمكنها مواجهة ايران.

وثمة احتمال آخر ممكن أن يظهر وهو إمكانية حدوث تقارب عراقي ايراني موجه ضد الولايات المتحدة.

وكما ذكرنا فإن السياسة تعبر عن مصالح وليست عن مبادىء، فإن احتمالية قيام تحالف عراقي-ايراني وفي ظل الظروف الدولية الراهنة امر وارد لماذا؟

Text Stamp

١ - إن كلاً من العراق وايران تعانيان من السياسة التي فرضتها الولايات المتحدة عليها(الاحتواء المزدوج). أي ضغوط دولية.
٢ - إن كلاً من العراق وايران غير راضية عن التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي.
٣ - يمكننا القول بان قوة كل منهما يمكن أن تكون مكملة للاخرى.

فايران والعراق جراء تطبيق الاحتواء المزدوج إزاء كليهما فإن هذه كانت قد وضعت العراق وايران في وضع منعزل عن العالم حيث لا توجد علاقات تجارية اقتصادية ...الخ عليها(وهذا طبعا يتضح في العراق اكثر منه في ايران)، لذلك فيمكن في ظل ما سبق ذكره ولكي تستطيع العراق وايران التخلص من عزلتها فانهما قد يلجآن الى التقارب مع بعضها خاصة وان الاوضاع تهيء حدوث مثل هذا التصور؛ فالعراق وايران تعتبران من الدول-التي لا ترضى ولا تقبل بالوجود الامريكي في منطقة الخليج العربي، لذلك فمن المرجح أن يتعاونا من أجل مواجهة هذا الوجود سياسة الوجود الاجنبي وخاصة الامريكي في المنطقة، ومحاولة كل منهما الاستفادة من الإمكانيات التي بحوزة الاخر. استفادت ايران من نفط العراق بصورة كبيرة خاصة وان قوة العراق النفطية أكثر من ايران، ثم استفادت العراق من القوة العسكرية الايرانية. ولكن هذا السيناريو سوف يواجه وبصورة أكيدة من قبل الولايات المتحدة.

وهناك إمكانية حدوث تقارب امريكي ايراني، أي في هذه الحالة يمكن أن تحاول ايران وفي سبيل خروجها من عزلتها التقرب من الولايات المتحدة عن طريق اقناعها بانها دولة ذات تميز في منطقة الخليج العربي ويمكن ان تعمل الولايات المتحدة وفي سبيل سيطرتها على النفط الايراني التقرب من ايران وتعمل بالتالي على إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية معها وهنا يمكن ان تعود ايران ركيزة من ركائز السياسة الامريكية في الخليج كما كانت عليه ايران الشاة خاصة وان الولايات المتحدة يمكنها اتباع اية استراتيجية من اجل الحصول على النفط بما يمثله من اهمية وهذا ما ذكره الرئيس نيكسون في كتابه الحرب الحقيقية والذي نشر عام ١٩٨٠"علينا اليوم اكثر من اي يوم مضى ان نعلم من يسيطر على ماذا في الخليج والشرق الاوسط لان المفتاح الذي يسمح لنا بان نعرف من

يسيطر على ماذا في العالم(٨٢)

اذن وبعد أن تعرضنا فيما سبق لسياسة الاحتواء المزدوج ومعرفة ما هي الظروف والمستجدات التي يمكن أن تطرأ على الساحة الدولية ويكون لها بالتالي تأثيرها المباشر على هذه السياسة، فان ذلك يمكن ان يجبر الولايات المتحدة للتخلي عن هذه السياسة. فكما رأينا استطاعت الولايات المتحدة ممارسة هذه السياسة وتطبيقها اتجاه العراق، ولكنها لم تستطع إذ جاز لنا افتراض ذلك ممارستها اتجاه ايران بصورة كاملة وهذا يمكن ان يتيح الفرصة لايران لاعادة اثبات هيمنتها ومركزيتها في الخليج من خلال متابعة تسليح نفسها ففي هذه الحالة ماذا يمكن ان يكون امام الولايات المتحدة؟؟

من المتوقع ان تعود الولايات المتحدة وربما مع نهاية ادارة كلينتون العود مرة اخرى لسياسة توازن القوى التقليدية وفي هذه الحالة كيف يمكنها التصرف؟؟ قبل حرب الخليج الثانية كان امام الولايات المتحدة مجموعة من الخيارات للمحافظة على التوازن في منطقة الخليج:

١ - إما أن تضعف العراق.

٢ - أو أن تقوي ايران.

وذكرنا بأن الاحتمال الاول كان اقرب للواقع من الاحتمال الثاني والسؤال هنا هل يمكن أن تعيد الظروف احتمالية العودة مرة اخرى لهذه المعادلة؟؟ اي هل يمكن ان يكون امام الولايات المتحدة خياران لا ثالث لهما:

١ - اما أن تعود وتقوي العراق لمواجهة ايران.

٢ - أو أن تبقي على العراق ضعيفاً، وتلجأ إلى تقوية ايران أكثر فأكثر.

نعود هنا ونقول إن احتمالية أن تعود الولايات المتحدة وتقوي العراق لمواجهة ايران امر يعد حدوثه اكبر احتمالية وذلك لعدة أسباب:

١ - إن الدول الخليجية يمكن أن تقبل اعادة تقوية العراق، ولكن ضمن معادلة واضحة هي: عراق قوي لمواجهة ايران وضعيف في مواجهة الدول الخليجية

Text Stamp

واسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة.

٢ - إن الولايات المتحدة يهمها إعادة تقوية العراق وإقامة علاقات مميزة معه بسبب حاجتها وحاجة حلفائها المتزايدة للنفط خاصة مع معرفتنا للقوى النفطية العراقية.

٣ - إن الدول الخليجية لا يمكنها أن تقبل بأي حال من الأحوال تقوية ايران؛ لان ذلك يمكن ان يجعلها تسيطر على الخليج العربي وجعله فريسته.

لذلك، فيمكن أن تعود الولايات المتحدة الى سياسة توازن القوى التقليدية وعندها يمكن في حالة قيام ايران بأي محاولة لتهديد مصالح الولايات المتحدة، ويمكن أن تقوم بمواجهته بعدة طرق ـــ

١ - من خلال ايجاد مرحلة ثالثة لحرب الخليج مكملة للحرب الأولى والثانية، أي يمكن ان تزج العراق وايران في حرب جديدة كأن تنمي في العراق مرة اخرى ضرورة ان يعيد حصوله على التنازلات التي كان قد قدمها لايران في أثناء الحرب الثانية

٢ - أو أن تزج دول الخليج كافة في حرب مع ايران لإعادة سيطرة هذه الدول وخصوصاً الامارات على الجزر العربية الثلاث

٣ - أو أن تلجأ هي بإعادة الكرة، أي أن تقوم بعاصفة صحراء جديدة باتجاه ايران مع ان هذا الامر يمكن ان يكون مستبعداً لسبب انها يمكن أن لا تستطيع مستقبلا حشد تأييد دولي كالذي كان لمواجهة العراق وأن الدول الكبرى يمكن ان لا تقبل تحمل اعباء ونفقات هي بغنى عنها، وكما أن الشعب الامريكي نفسه يمكن ان يعارض هذه السياسة أصلاً بسبب ما قد يترتب عليها من تحمل نفقات جديدة تجبره بالتالي على دفع ضرائب جديدة، وقتل أرواح جديدة.

الفصل الرابع

أثر ظهور القوى الاقتصادية على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة الخليجية العربية ومستقبل العلاقات فيما بين الفواعل الرئيسية العالمية

بعد ان شهدت الساحة الدولية المتغيرات الهامة منذ منتصف الثمانينات والتي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك عقده، وحدوث التغيرات في بنية النظام الدولي، وظهور نظام عالمي يتميز بسيطرة الولايات المتحدة وقيادتها للتحالف الغربي ماذا يتوقع؟ ما هو تأثير ذلك على السياسة الامريكية في المنطقة الخليجية؟؟

كيف ستكون شكل العلاقة فيما بين الفواعل الدولية وخصوصا فيما يتعلق بهذا المنطق؟؟

في البداية، فلا بد لنا من القول بانه وفي ظل نظام عالمي يتميز بغلبة العامل الاقتصادي فيه وانحسار الأهمية النسبية للعامل العسكري ويتميز العالم المعاصر بانه عالم يقوم على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل فيما بين الدول وليس توازن القوى كما كان يميز النظام الثنائي حيث ان من المتوقع ان تتغير حتى شكل المنافسة في تلك المنطقة الحساسة(الخليج)، فإن المنافسة لن تقوم على أساس الاستقطاب الدولي أو سياسة التسلح العسكري، لأن شكل المنافسة المتوقعة ستكون، وبصورة جلية، منافسة من نمط جديد منافسة اقتصادية تقوم على أساس التنافس على الأسواق والاستثمارات والتكتلات الاقتصادية. ولكن ذلك لن يكون بالشيء اليسير على الولايات المتحدة، إذ إن الولايات المتحدة أصبحت ترى في المنافسين الجدد عبئاً عليها لاسيما في وضع أصبحت فيه تعاني من المشكلات الاقتصادية ومن المشكلات الداخلية. فقد أصبح شكل المنافسة مختلفاً تماماً عما كان يحدث في ظل النظام القائم على الثنائية حيث كانت الولايات المتحدة متفوقة نوعا ما على الاتحاد السوفيتي وتستطيع مواجهته عسكرياً في أي منطقة من العالم. أما الان فإن الأمور اختلفت وربما يصبح شكل المنافسة اصعب بالنسبة لها،إذ إن الكثير من الامريكيين يعتبرون بأن اليابان اليوم تشكل خطراً أشد على الولايات المتحدة من الخطر الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي. حيث أصبحت

Text Stamp

التقنية اليابانية مصدر قلق أكثر من الصواريخ السوفيتية وحل الاهتمام بفارق الاداء الاقتصادي محل الاهتمام بفارق ترسانات الاسلحة فبين عامي ١٩٨٠-١٩٨٧ وفر اليابانيون ٣ر٢٠٪ من دخلهم القومي مقابل ٢ر٤٪ للامريكيين وعام ١٩٨٩ اصبح الناتج القومي الياباني يساوي ٦٠٪ من نظرة الامريكي. وقد استثمر اليابانيون ٢٤٪ منه اي حوالي ٧٥ بليون دولار في حين استثمرت الولايات المتحدة ١٠٪ من ناتجها اي حوالى ٥٠٠ بليون دولار، وفي حين وصلت الاستثمارات اليابانية في الخارج ٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ وصل الدين الامريكي الخارجي الى حوالي الف مليار دولار(٨٢:٣٠).

ولهذا فإن الولايات المتحدة تتحمل اليوم وفي ظل النظام العالمي الجديد شكلاً من أشكال المنافسة صعب المواجهة، وهذا ما يذكره حسنين هيكل إذ يقول: "تخشى الولايات المتحدة الان منافسين جدداً للنظام الامريكي العالمي وهؤلاء المنافسون لم يصلوا بعد الى وسط الحلبة وانما هم ما زالوا عند اطرافها واهم هؤلاء اوروبا الغربية وفي طليعتها المانيا الموحدة واليابان والى جانبها الصين ومن حولها نمور جنوب شرق اسيا ولا تمتلك القوة الاعظم المنفردة كثيرا ازاء المنافسين الجدد لها وقد نجحت في الماضي ازاء التحدي السوفيتي، لان سياسة التسلح كان في طوعها واما في العالم المستقبل فالولايات المتحدة اول من يدرك ان سياسة السلاح ليس في مجال المنافسة وانما مجالها التكنولوجيا وكفاءة الانتاج والتعاون في الاسواق وهذه العناصر الثلاث تميل الان عنها متأرجحة الى نواح اخرى فالتكنولوجيا اليابانية تجري وكفاءة الانتاج الالماني تؤكد نفسها والاسواق مفتوحة او نصف مفتوحة"(٨٣:)

إن هذا القول يؤكد بأن الولايات المتحدة تتعرض اليوم لمنافسة أشد خطورة وبخاصة في مجال الاقتصاد، إذ إن الساحة الدولية تتعرض كما سبق وذكرنا إلى منافسة اقتصادية، واصبح في ظل النظام الدولي الجديد تغير لمفهوم القوة فلم تعد القوة(قوة الدولة) تعني فقط القوة العسكرية كما كانت في ظل النظام الدولي القديم. الان أصبحت القوة تعني القوة الاقتصادية والسياسية....أي أن مفهوم القوة لم يعد كما كان قدرة الدولة أ - على تغير سلوك الدولة ب

- بواسطة التأثير باستعمال ج - لجبره على القيام بسلوك د - ولكن القوة بدأت تعني الان قدرة الدولة أ - على تغير سلوك الدولة ب - بواسطة استعمال التأثير (د ه و) للقيام بعمل ج - وهذا ما يحدث الان بالفعل ففي اعقاب ظهور النظام العالمي الجديد كانت قد ظهرت مجموعة من القوى الاقتصادية والتي تستطيع بصورة او باخرى التأثير في النظام الدولي ولكن ثمة سؤال يتبادر الان في الذهن هل هذه القوى المقصودة تحديدا اليابان واوروبا هل ظهرت قوتها إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور النظام العالمي الجديد؟؟ الجواب هنا بالتأكيد لا، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت هذه الدولة وهي منهزمة من الحرب ومنهزمة اقتصادياً ولكن وفق حتميات وسياسات الحرب الباردة كانت تقتضي من الولايات المتحدة وفي ظل اشتعال المنافسة بينها وبين الاتحاد السوفيتي ضرورة استقطاب هذه الدول لدائرة استقطابها فالمانيا كان من السهولة استقطابها وذلك من خلال احتوائها من ضمن اوروبا اما بالنسبة لليابان فكيف تم ذلك؟؟ لقد لجأت الولايات المتحدة ولابعاد اليابان عن دائرة النفوذ السوفيتي على فتح أسواقها لليابان طواعية، وأصبحت هذه الدول(اوروبا واليابان) أيضاً تحتمي بالمظلة الامريكية الأمر الذي لم يستدع منها ضرورة وضع موازنات هائلة من دخلها لصرفها على الأمور الدفاعية ففي هذه الاثناء اتجهت هذه الدول لتدعيم قاعدتها الاقتصادية والتكنولوجية وان تدخل في مرحلة الثورة الصناعية الثالثة، وقد استطاعت ذلك حيث انها كانت ومنذ فترة الستينات قادرة على تغير توازن القوى الذي كان سائدا فيما بين القوتين العظميين لكنها لم ترغب بذلك حتى وقتنا الحالي لانها ارادت ان تكمل بناء وحدتها بالنسبة لاوروبا وان تكمل بناء قاعدتها الاقتصادية بالنسبة لليابان.

اما فيما يخص علاقة الأطراف أو الفواعل في النظام الدولي المعاصر، فلقد تغير مفهوم العلاقة فيما بين الدول والفواعل الرئيسية من توازن للقوى إلى توازن للمصالح، ولكن وفي الوقت نفسه لا يمكننا القول بانه يوجد هنالك فرق أو فصل فيما بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية، إذ إن هاتين القوتين تتميزان بوجود علاقة تباديلة فيما بينهما فممارسة القوة بجميع اشكالها عبارة عن محدد رئيسي لطبيعة النظام الاقتصادي وكذلك فان العملية الاقتصادية نفسها تميل الى

Text Stamp

توزيع القوة والغنى مما يشكل علاقات القوة ما بين الأطراف. وهكذا فإن العلاقات الدولية وديناميكيتها في العالم الحديث ناتجة عن التفاعل التبادلي ما بين السياسة والاقتصاد"(٨٤)

ماالمقصود بذلك، كيف يمكننا بحث هذه العلاقة فيما يختص بمنطقة الخليج العربي. إن الولايات المتحدة لديها العديد من الأعمال التي يفترض القيام بها في منطقة الخليج بعد المستجدات الدولية، بعد ان ظهرت هذه القوى والتي تستند في قوتها وموقعها الدولي الى قوتها الاقتصادية والتي تعتبر اهم السمات التي تميز النظام العالمي الجديد فمن المعروف بان الدول الصناعية والغربية ككل تمتلك مصالح في منطقة الخليج واهم تلك المصالح هي النفط والذي يعتبر شريان الحياة للصناعات وللماكنات الصناعية الغربية. ولذلك كانت الولايات المتحدة منذ بدايات اهتمامها بمنطقة الخليج تسعى الى المحافظة على هذه السلعة الاستراتيجية وبكميات كافية وباسعار مناسبة لها ولحلفائها الغربيين. سبق ان ذكرنا بان اليابان وأوروبا كانتا قادرتين على تغير توازن القوى في العالم ولكنهما لم تكونا راغبتين في ذلك إذ أنها كانت مستفيدة من الوضع والان ايضا ان جميع الاطراف التي تشكل القوى المؤثرة في النظام (نحن عندما نتحدث عن الأطراف الفاعلة في النظام فاننا في هذه الحالة نتحدث فقط عن عدد محدود جدا من ٥-٦ دول نذكر منها: الولايات المتحدة، اليابان، المانيا، فرنسا، بريطانيا، روسيا الفيدرالية، الصين...الخ) جميعها يهمها بالدرجة الاولى المحافظة على شكل النظام الحالي كما هو اي بقيادة الولايات المتحدة حتى تستطيع بالنسبة لاوروبا اتمام وحدتها وبالنسبة لليابان حتى لا يعيقها عن بناء اقتصادها اي عائق اذن القيادة كانت قد اعطيت للولايات المتحدة بشكل طوعي من قبل هذه الدول بشروط ان لا تعمل لا من قريب ولا من بعيد على تهديد مصالحها ولكن اننا ونحن نتناول شكل المنافسة في منطقة الخليج العربي فاننا نتناولها من ناحية اقتصادية بحتة منافسة تقوم على الاسواق، الاستثمار، المواد الاولية، والبترول...الخ.

كنا قد ذكرنا بان هذه الدول كانت قد اعطت القيادة للولايات المتحدة ولكن ماذا لو لجأت الولايات المتحدة (وهذا السيناريو مستبعد على الاقل حاليا)

Text Stamp

الى تهديد مصالح الغرب وبخاصة اليابان واوروبا في منطقة الخليج العربي ما الذي يمكن ان نتصور حدوثه في هذه المنطقة؟؟

يقول دينس برجيز" : تصبح ابعاد الأمن القومي فيما يتعلق بمشكلة الطاقة أوضح عندما تتعلق احتياجات الدول الصناعية من البترول بتركيز المخزون من دول قليلة مصدرة لهذه الطاقة؛ فالسعودية تمتلك ربع المخزون البترولي المعروض وما زالت هذه النسبة في ازدياد، وتمتلك باقي دول الاوبيك الواقعة في الشرق الاوسط تمتلك ربع مخزون العالم اذن فان هذه الدول تمتلك اكثر من نصف مخزون العالم من البترول"(٨٣).

ولهذا فإن اعتماد الدول الصناعية على النفط الخليجي لا بد وانه يحمل في طياته الشيء الكثير خاصة مع حاجات هذه الدول المتزايدة للنفط يهم كل دولة منها الحصول عليه وبكميات مناسبة لها، ويهمها عدم المساس بمصالحها ومن ذلك فان جميع الدول يهمها بالدرجة الاولى المحافظة على موارد النفط سليمة وبعيدة عن اي تعرض للتوتر، ولعدم الاستقرار لان حدوث اي تهديد يمكن ان يعيق اندفاع البترول لهذه الدول.

اما فيما يخص اليابان واوزوبا فان هذه الدول تعتمد وبصورة كبيرة جدا على امدادات النفط المستورد من الخارج، اذ إن هذه الدول لا تمتلك مخزوناً نفطياً كما في الولايات المتحدة، ولذلك فإن الولايات المتحدة وواضعو السياسة الامريكية كانوا قد أدركوا الحيوية اليابانية وتجدد اوروبا يمكن السيطرة عليها من خلال التحكم في امداد النفط لها تسير الكتلتين لان الالة الصناعية والرفاه الاجتماعي لهذه الدول تعتمد بصورة مباشرة على النفط(٨٦).

وقد ورد في دراسة تمت لمجلس البترول القومي في الولايات المتحدة في أوائل السبعينات "إن حكومتنا أي حكومات الولايات المتحدة واوروبا واليابان ستكون لها مصلحة مشتركة في ان تقوم بكل شيء ممكن لتهيئة الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط ويمكن ان يكون حلفاء الولايات المتحدة واوروبا

Text Stamp

واليابان ستكون حاجتهم الى بترول الخليج العربي والشرق الاوسط اكثر بكثير من حاجة الولايات المتحدة نظرا لعدم وجود احتياطي هام من البترول عندهم وبالتالي يمكن ان تنشأ منافسة كبيرة على البترول المتاح من شأنها تهديد التحالفات القائمة(٣٧ : ١٠).

ولهذا، فإن الولايات المتحدة ولمواجهة اليابان وأوروبا في تلك المنطقة، فإنها تسعى الى:

١ - استخدام النفط عسكرياً وسياسياً واقتصادياً من أجل إنهاء التفوق التجاري والتكنولوجي الياباني.

٢ - استخدام التفوق العسكري الامريكي كأداة ضغط على الحلفاء لدفعهم نحو تقديم تنازلات لامريكا(١٠:٨٦).

إن الولايات المتحدة واليابان وأوروبا هي الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي، ومن الطبيعي أن تكون هذه الدول بحاجة ماسة إلى النفط كمصدر للطاقة يقوم على أساس الحضارة المعاصرة. لذلك، فهي تعتبره في طليعة مصالحها الحيوية. لاسيما اليابان إذ تستورد ٧٠٪ تقريباً من مستورداتها النفطية من منطقة الخليج، والولايات المتحدة ٢٨٪، وفرنسا ٢٥٪، وايطاليا ٣٢٪(٨٧ :٠).

إن هذا الأمر يدلنا على انه لا يمكن لهذه الدول الاستغناء عن النفط خصوصاً في ظل سيطرة الاقتصاد والعامل الاقتصادي اثر تنامي اهميته على العامل العسكري حيث انه مهما حاولت هذه الدول من البحث عن وسائل بديلة للنفط فإنها لن تجد ما يمكن ان يحل محل النفط بعامة والنفط الخليجي بخاصة> وان منطقة الخليج العربي تحتوي على نسبة ٦٥٪ من المخزون النفطي القابل للاستغلال في العالم وهذه نسبة تعتبر كبيرة جدا اذا ما علمنا أن الولايات المتحدة تحتوي على نسبة ٦ر٢٪ فقط. وتبعاً لذلك فإن النفط كان وما زال وسيبقى يشكل سلعة ذات طابع فريد. وهذا ما دفع المعلق الاقتصادي الامريكي روبون سامولون إلى القول:

"لقد كانت المهمة عقب الحرب العالمية الثانية وقف المد الشيوعي، والان تتمثل المهمة في ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة التي يتوقف عليها بقاء العالم الصناعي".(٨٨ :٠)

Text Stamp

لـذلك، فقد حاولت الولايات المتحدة انشاء بنية أمنيـة اقليمية تشابه حلف الاطلسـي بحيث تضمن لنفسها مـن خلالها وجوداًعسكرياً دائماً في المنطقـة فإن هذه المنطقة بالاضافة الى اهميتها النفطية فانها تشكل أسواقاً لمنتـوجات هذه الدول. كما أن هنـاك مصلحة اخرى فيما تخص هذه المنطقة؛ فالمنطقة العـربية تحتل مكانة هامة بالنسبـة لاقتصـاد دول الجماعـة الاوروبية فالجماعة الاوروبيـة هـي الشريك التجاري الاول للمجموعة العربية منذ عام ١٩٧٥. ولقد اظهرت الصـدمة النفطية الاولى عام ١٩٧٣ والثـانية ١٩٧٩ مـدى انكشـاف دول الجمـاعة الاوروبيـة على النفـط العـربي وتحـديدا الخليجي ومهما حاولت الجمـاعة الاوروبية ايجاد بديلا فـانها ستبقى تعتمد بشكـل رئيسي على نفط الخليج نتيجـة للاحتياطي النفطي الهـائل الـذي تملكه دول الخليج مستقبلا(٨٨). ولقد احتل النفط موقع الصدارة في العلاقـات الاقتصادية الخليجيـة الاوروبيـة ثلث مساهمـة النفـط في الناتج المحلي الاجمـالي لاقطـار مجلـس التعـاون الخليجـي تقترب مـن ٩٠٪ وتغطـي هـذه الاقطـار نسبـة ٢٦٪ مـن الطلب الاوروبي على النفـط وتشكل صـادرات النفط الخام من اقطـار المجلـس الى بلدان السـوق مـا نسبته ٩٧٪ لسنة ١٩٨٨. وبلغ حجـم التبـادل التجـاري بين المجمـوعة ٨ر٢٥٪ مليـار دولار سنة ١٩٨٨ بزيادة نسبتهـا ٢ر١٤ عن السنـة السـابقة فان هناك تبـادلاً تجـارياً واضحاً انه في زيادة نتيجـة لأهميـة تلك المنطقـة بالنسبـة للمجموعة الاوروبية.

لقـد كانت من أهم سمات العلاقات العربية الأوروبيـة التأثير الكبير الذي تمـارسه الـولايات المتحدة على الطـرف الأوروبي بسبب خصـوصية العلاقـات بينهما، وقـد كانت الولايات المتحدة تنظـر دائماً بعدم الارتياح نتيجـة لاي تطـور اوروبي تجـاه المنطقـة العربية بشكل عـام والخليجيـة بشكل خاص لمـا تمثلـه هذه المنطقة من اهمية سبق ذكرها ونتيجة لذلك فلقد اعتبرت الولايات المتحـدة العلاقات الاوروبية الخليجيـة والعـربية بمثابة خروج اوروبي عـن الانضبـاط المطلـوب في اطـار حلـف الاطلسي وكانت دائما تعمل على الضغط على الجماعة الاوروبيـة لابقاء النفط خارج الحـوار العـربي الاوروبي وهـذا مـا نجحت فيه حيث انها منعـت اوروبا مـن اقامة سيـاسة نفطية مستقلة عن الولايات المتحـدة(٨٧) وحاولـت ان تحـد مـن قوة أوروبا خصـوصاً في منطقـة الخليـج. ولقـد تحدث الجنرال شـوارزكوف عـن اهمية الخليج قائلا:

Text Stamp

"لم يكن بوسعي أن أتصور وجود منطقة أكثر أهمية فالنفط المستورد من الخليج العربي يؤلف أصلاً ثلثي ما تستورده اوروبا الغربية وعشر ما تستهلك الولايات المتحدة وتضم المنطقة ٦٥٪ من احتياطي النفط العالمي والمكتشف، وهذا يؤكد أن أهميتها للبلدان الصناعية ستزيد ووقعت على تقرير في معهد الخدمة الخارجية يبين ان منطقة الخليج ستظل تضخ النفط مدة قريبة على الاقل في حين ان احتياطات النفط الامريكي القابلة للاستثمار لن تظهر الى الوجود وسجلنا في تطوير هذه المصادر البديلة يائس. فاننا سنجد انفسنا نتراكض على نفط الشرق الاوسط ليس في الحال بل لربما في ظروف ٢٥ عاما وسنشهد تنافسا ضاربا مع نفس البلدان التي هي الان خير الاصدقاء اليابان وانجلترا وفرنسا والمانيا(٨٩) .

إن هذا القول ليس بحاجة الى توضيح. على اعتبار أن هذه المنطقة تشكل أهمية حالية ومستقبلية وسوف تتوقع أن يتزايد الطلب العالمي على النفط وخاصة الخليجي. ولذلك فإن اليابان تنظر باهتمام بالغ إلى منطقة الخليج إذ إن ٧٠٪ من النفط المستورد من تلك المنطقة هذا بالاضافة إلى أن الدول الخليجية تشكل سوقا مهمة للصادرات اليابانية. لذلك فإن اليابان تسعى الى توثيق علاقاتها مع دول الخليج وان هذه العلاقة ستشكل من دون أدنى شك ركناً أساسياً في المستقبل(٨٨ ٠).

وبعد ذلك فإنه يمكننا القول بان الولايات المتحدة قد اعتبرت منطقة الخليج العربي ومنذ زمن طويل، وخاصة بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، اعتبرتها من المناطق الواقعة ضمن مسؤولياتها واحاطتها بحاجز يمنع الاقتراب منها. ولقد رأت الولايات المتحدة نتيجة لظهور القوى الاقتصادية الحالية ان عليها ان السيطرة. بأي صورة، وأن تفرض سيطرتها على هذه المنطقة لان ذلك سيؤدي من دون ادنى شك إلى أن تتحكم بمصادر النفط، وتسيطر بالتالي على حاجة اوروبا واليابان من تلك السلعة التي هي في ازدياد خاصة في ظل اتجاه النظام العالمي الجديد نحو التأكيد على الاقتصاد والتنمية فان الطاقة تصبح قضية صعبة لمعظم دول العالم. لاسيما وقد سبق وذكرنا فإن العالم يقوم حالياً على التكتلات الاقتصادية والمنافسة على الأسواق، ويمكننا القول بان اليابان واوروبا ستبقيان تسيران في بناء قوتهما الاقتصادية، وبناء دعامة قوية لها ولن تغير وتعمل على تغيير الاوضاع لحين تثبيت

Text Stamp

نفسها كقوة عالمية عظمى وهذا سنأتي على ذكره لاحقا.

يتسم النظام الحالي بدرجة عالية جدا من التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين المراكز الثلاثة للقوى العالمية للولايات المتحدة واليابان واوروبا ولا ننسى الصين وروسيا الفيدرالية اللتين تحاولان جاهدتين إلى الانضمام الى هذا النظام الاقتصادي باسرع وقت ممكن. لذلك فإن ايا من هذه القوى ونتيجة لعلاقات التكامل والاعتماد المتبادل فإنها تترجم هذه العلاقات الى علاقات ردع سياسي اي ان الدول الرئيسية لن تسعى ايا منها الى تحقيق مصالحها عن طريق العدوان وانما عن طريق التفاوض والتعاون.

ولكننا لنشير هنا ومع أن النظام الحالي نظاماً اقتصادياً ولكنه في الوقت نفسه فلا يمكننا تجاهل العامل العسكري خاصة مع وجود علاقة تبادلية فيما بينهما فلذلك وبالرغم من ان نمط العلاقات فيما بين الفواعل في النظام الدولي يتميز بانه احادي ولكن هدا يعفينا من القول بأن النظام الحالي يتميز بانه نظام متعدد الأقطاب ولا شك في أن كل قطب فيه يحاول أن يلعب الدور الذي يتناسب ومع حجمه الاقتصادي. ومن هنا، فإن المجموعة الأوروبية واليابان عندما تحقق قدرات عظمى لكل منها فمن المحتمل ان تؤكد نفسها بقوة على المسرح الدولي في المجال الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري ولهذا يمكن ان يتصادما مع الولايات المتحدة حول مسائل اقتصادية وعسكرية وسياسية لاسيما مع وضع لا يمكن تجاهل فيه ان المجموعة الاوروبية حاليا تمتلك قدرة ان تصبح القوة العظمى القادمة في العالم رغم شكوك المفكرين والمسؤولين الامريكان. وهنا يقول برنجيسكي "يكاد يكون من المحتم ان اوروبا اذ تكتسب قوة سياسية محددة سوف تعمد الى تأكيد وجودها في مواجهة الولايات المتحدة ولو ظلت راغبة في المحافظة على شيء من الوجود الامريكي المحدد داخل اوروبا اذا ما تقاعست اوروبا عن جهودها الرامية الى تحقيق الوحدة لانشغالها باحتواء قوة المانيا ولا بما ايضا بدافع القلق من النوايا الروسية في الامد البعيد فمن الارجح انها ستكون قابلة للانقياد وبشكل غير مباشر لزعامة الولايات المتحدة(٨٧ ، ٠٠).

اذن فإن العالم اليوم يمر في مرحلة مخاض وعدم وضوح ولذلك فمن

Text Stamp

الممكن أن تواجه الولايات المتحدة أموراً لم تكن قد وضعتها في حساباتها كأن تظهر ظروف ليس في مصلحتها ولذلك يمكن ان تحاول اوروبا ايجاد دور لها في السياسات العالمية وهذا يتضح من خلال عدة أمور:

١ - إن جميع دول اوروبا تتطلع إلى أدوار جديدة سياسية، وبالتالي اقتصادية في عالم اليوم الذي تحكمه الشروط الاقتصادية بالمقام الاول.

٢ - جميع الدول تقريباً تغازل القوة العظمى الولايات المتحدة ولكنها في الوقت نفسه تنشر حالة جديدة من الاستقلالية خاصة في مجالات التنافس الاقتصادي الدولي.

٣ - وهي تدرك مدى القدرات الحقيقية المتاحة امامهم وضرورة التنسيق بشكل او باخر من اجل الحفاظ على ما هو عليه الحال(٩٠).

وكذلك هو الحال مع اليابان والتي تحاول أن تجد لها أدواراً مميزة على الساحة الدولية من خلال محاولتها لعب أدوار سياسية ومن خلال مشاركتها في قوات حفظ السلام.

ومن الممكن ان تواجه الولايات المتحدة أخطاراً لم تكن موضوعة في حسابها. وهذا ما اوضحه وزير ميزانية الدفاع لعام ١٩٩١ المقدم من وزارة الدفاع الامريكية الى الكونغرس الذي ذكر "ان الخطر الحقيقي الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم هو خطر المجهول او خطر اللايقين ولقد اشار التقرير الى ان السنوات المقبلة تحمل في ثناياها احتمالات مهمة عدة ولكنها غير معلومة او متوقعة على العكس مما كانت عليه المخاطر والتهديدات في عصر الحرب الباردة من تحديد ووضوح او ما كان عليه العدو المحددة قدراته"(٨٩:).

اذن ذكرنا بأن الولايات المتحدة قد تواجه أخطاراً جديدة، كيف يمكن ان يكون ذلك؟؟

أولاً: إن القوى الموجودة حالياً هي قوى اقتصادية، وتستطيع أن تتحكم بالوضع الدولي والتأثير فيه من خلال نوعين من الاساليب فيما يخص منطقة الخليج والمناطق الاخرى.

Text Stamp

أولاً: قد تلجأ هذه الدول (وهذا السيناريو هو الأقرب للواقع على الأقل لسنوات معدودة قادمة) الى المحافظة على الاوضاع العالمية والدولية كما هي، أي أن تبقى القيادة للولايات المتحدة وتبقى اليابان واوروبا تسيران وفقاً للسياسة الامريكية.

ثانياً: يمكن أن تلجأ هذه الدول إلى تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية ولكن هذا الامر مستبعد على الاقل حاليا ولكن كما نعرف فان السياسة لا يوجد فيها مبادىء محددة وانما يوجد بها مصالح. لذلك فيمكن ان تلجأ هذه الدول في سبيل المحافظة على مصالحها او حتى زيادتها الى محاولة اثبات نفسها عن طريق تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية.

الاحتمال الأول:

إن القوة الاقتصادية تعد من العناصر أو العوامل المحددة لقوة الدولة وهذا ليس في عالمنا المعاصر فحسب، وإنما في النظام الدولي الثنائي كذلك.

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب وهي دولة قوية ومتربعة على عرش المنظومة العالمية كانت تمثل اقوى دولة اقتصادية وعسكرية... الخ وان قوتها الاقتصادية هذه اتاحت لها القدرة على امداد دول اوروبا الغربية بمشروع مارشال للانتعاش الاقتصادي واصبحت بفضل قوتها الاقتصادية متزعمة للعالم الغربي وصار العالم كله من الناحية الفعلية يعني نظام غربي. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد كان عبارة عن دولة تعاني من العزلة وكانت لا تمتلك القدرة الاقتصادية التي توازي قوة الولايات المتحدةإذ لم تكن قدرتها وتأثيرها العالميين بنفس قدرة الولايات المتحدة ولذلك فهي لم تستطع ان جذب ذلك الكم الهائل من الدول كما فعلت الولايات المتحدة.

لقد قمت بتناول هذه الفكرة وطرحها لتبين بأن القوة الاقتصادية هي عبارة عن قوة بالغة التأثير وتستطيع الدول استغلالها خاصة في عالمنا المعاصر هنا هل يمكن ان يعيد التاريخ نفسه في ظل النظام العالمي الجديد؟ هل يمكن ان يتكرر ما حدث مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الان مع اليابان واوروبا؟ والولايات المتحدة على الرغم من انها لا زالت تشكل اقوى اقتصاد واقوى قوة

Text Stamp

سياسية وعسكرية وهذا ما يذكره ريتشارد نيكسون حيث يقول:

"إن لأمريكا دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في العالم، وليس من شعب اخر يمكن ان ياخذ مكاننا، قد يستطيع البعض ان يدخل محلفاً عسكرياً، وقد يستطيع اخرون ان يحلوا محلنا اقتصاديا ولكن ما من بلد له ما للولايات المتحدة من القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية اللازمة لقيادة العمل من اجل الدفاع عن الحرية ونشرها ومن اجل ردع العدوان ومقاومته. والاهم من ذلك ان تأثيرنا لا يأتي فقط من قراراتنا العسكرية والاقتصادية بل وايضا من الاغراء الهائل الذي تتمتع به قيمنا ومثلنا فنحن الدولة العظمى الوحيدة في التاريخ التي اعتلت مسرح التاريخ وليس بقوة سلاحها بل بقوة افكارها(٨٧).

بالرغم مما ذكره نيكسون فإن الأوضاع الدولية لا أحد يستطيع ضمانها او تصور ما قد يحدث فلربما تستطيع اليابان واوروبا والتي تشكلان اقتصاداً لا يستهان به قوى جذب بالنسبة للخليج العربي فاوروبا تعتبر النفط والذي يشكل موقع الصدارة في العلاقات الاوروبية الخليجية حيث تغطي دول مجلس التعاون ما نسبته ٢٦٪ من الطلب الاوروبي على النفط والسوق الاوروبية ايضا تستورد ما نسبته ٢٠٪ من المنتجات البتروكيماوية الخليجية كما ان المشروعات المشتركة تمثل محورا اساسيا من محاور العلاقات الاقتصادية بين المجموعتين؛ فالطاقة الزهيدة الثمن وتوافر العمالة الأجنبية منها خاصة وغياب استراتيجية ثابتة لحماية البيئة من التلوث هي عبارة عن عناصر دافعة للشركات متعددة الجنسيات للاستثمارات المشتركة في منطقة الخليج، لذلك فلقد لجأت اوروبا إلى إنشاء العديد من المصانع في اقطار مجلس التعاون بالمشاركة مع شركات فرنسية وايطالية وبريطانية ومشروعات خاصة بالطرق والبناء، وثمة علاقات تختص بمجال التسلح وتصدير الاسلحة لهذه الدول. ثم ان هناك مصارف عربية عاملة في بلدان اوروبا وقد بلغ عددها حتى اواخر الثمانينات ١٩٠ مؤسسة مصرفية معظمها تتبع اقطار مجلس التعاون الخليجي واما عن الموجودات المالية في هذه الدول في تقرير صدر عن بنك انجلترا ١٩٩٠ ذكر ان الموجودات المالية الخارجية لاقطار الاوبيك بلغت ٤٦٦٠ مليار دولار في منتصف ١٩٨٩ منها حوالي ٣٥١ مليار دولارا ما نسبته ٧٥ر١٪ من اجمالي الموجودات موجودة في مجلس التعاون وان ٣٥٪ منها مستثمرة في بلدان السوق الاوروبية المشتركة(٩١).

Text Stamp

اذن هل من الممكن أن يتم التقرب من الدول الاوروبية ويصبح هناك تقارب وتكتل فيما بين الدول الاوروبية والدول الخليجية لاسيما في ظل وضع يحاول الاتحاد الاوروبي فيه تكثيف نشاطه في منطقة الشرق الاوسط عموما والمنطقة الخليجية خصوصاً. ويمكن ان يتكرر هذا الشيء ايضا مع اليابان إذ إن اليابان كأوروبا تلجأ إلى زيادة علاقاتها التجارية مع الدول الخليجية وبالتالي الى كسب الاسواق والاستثمارات في هذه المنطقة مع المحافظة على الاوضاع الدولية قائمة كما هي.

وثمة احتمال آخر وهذا الأمر مستبعد أكثر من السيناريو الأول، لأنه يحمل في طياته تهديدا للنظام العالمي، فكما ذكرنا آنفا كانت الدول الاوروبية واليابان قد وافقت واعطت القيادة العالمية وحملتها للولايات المتحدة ولكن ذلك كان ضمن شروط منها ان تحافظ الولايات المتحدة على النظام الدولي الاقتصادي والاستقرار العالمي الذي يهيء الظروف لنجاح هذا النظام وان لا تعتدي على مصالحهم الحيوية باي شكل كان(٨٩) فاذا ما حدث وقامت الولايات المتحدة بقطع الامدادات النفطية او تعريضها للتهديدات فماذا يتوقع حدوثه في هذه الحالة.

ليس من السهل بمكان ان تلجأ اليابان او اوروبا الى تحويل قوتها الاقتصادية الى قوة عسكرية لماذا؟

١ - إن اليابان واوروبا مستفيدة من النظام القائم حالياً ولا تريد تغيره باي شكل كان حتى تستطيع كل منهما اوروبا اتمام وحدتها من دون اية معقوات يمكن أن تقود بالتالي إلى تأخير وحدتها.

٢ - إن فعالية القوات المسلحة الأوروبية الحقيقية اقل بكثير مما يمكن أن نستنتجه من الارقام الخاصة بمجموع قواتها العسكرية، لأن القوات المسلحة الاوروبية تعاني ليس فقط من التعدد في اللغات ولكن ايضا من التعدد في نظم الاسلحة بين دولها، فهناك تباين في نوعية الاسلحة والتدريب بين دول الجماعة الاوروبية بين المانيا واليونان مثلا او بين البحرية البريطانية والاسبانية ورغم الجهود المبذولة من قبل حلف الاطلسي لتوجيه الانظمة والمستويات الا ان الامر لا يزال يتعلق باثني عشر جيشا اوروبيا مختلفا(٩٢).

أيضا فيما يتعلق باليابان:

Text Stamp

أيضا فان تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوات عسكرية ليس بالأمل السهل لماذا؟

١ - إن بقاء قوة اليابان قوة كامنة يعد أمراً أفضل بالنسبة لها حيث انها بابقاء قوتها قوة كامنة يجعلها مهابة من قبل القوى الاخرى اما اذا ما لجأت الى تحويل قوتها الكامنة Potanical power الى قوة حقيقية actual power يجعلها مكشوفة الجانب وبالتالي قد يجعلها غير مهابة حيث يعلم بحوزتها من اسلحة.

٢ - من ناحية اخرى، ثمة معارضة محلية لزيادة الإنفاق العسكري بسبب الخبرة القاسية التي توخى لها اليابانيون بسبب سياسات التوسع العسكري الياباني في الترتيبات وما تعرضوا له في الحرب العالمية الثانية.

٣ - معارضة رجال الأعمال لزيادة الانفاق العام نتيجة لما قد يؤدي اليه من زيادة في الضرائب.

٤ - قد يصبح ثمة قلق ربما يثيره وجود قوة عسكرية لدى جيران اليابان في اسيا وذلك من واقع خبرتهم التاريخية في التعامل مع اليابان قبل الحرب العالمية الثانية.

٥ - إن الولايات المتحدة رغم ضغطها على اليابان من اجل زيادة انفاقها العسكري الا انه من غير المتصور ان تقبل ان تتطور القدرات العسكرية اليابانية بالشكل الذي يجعل اليابان مستقلة تماما عنها في شؤون الدفاع والامن.

اذن من هنا فمن المتوقع ان يستمر النظام العالمي الجديد نظاما يتميز فيه نمط العلاقات بالاحادية اي ان الولايات المتحدة ولفترة قادمة سوف تستمر تقود النظام العالمي الجديد رغم التوزيع المتعدد للقوى وسوف تبقى شكل العلاقات كما هي الاعتماد المتبادل فيما بين الدول وستبقى المنافسة منافسة اقتصادية فيما يتعلق بالاسواق والاستثمارات.... الخ وان هذا الامر ينطبق على منطقة الخليج. ومع ذلك فان التنافس الدولي حول الخليج سوف يبقى في تصاعد فالتناقض بين المواقف الفرنسية والروسية واليابانية والصينية والتركية من جهة وبين الولايات المتحدة من جهة اخرى يشير للمنافسة القادمة حول شؤون المنطقة وبعد ذلك ربما سيكون في الخليج دور روسي وفرنسي وتركي واوروبي وياباني مميز. ولكن

Text Stamp

التنافس الذي ستشهده هذه المنطقة لن يكون تنافسا شبيها بذلك التنافس الذي كان سائدا ابان الحرب الباردة الا انه سيكون تنافس من نمط جديد يقوم في جله على الاقتصاد وهو قادر على استقطاب دول المنطقة والتأثير عليها(٦٢).

وينتظر من اليابان والمانيا (اوروبا) ان تنازعا الولايات المتحدة بقوتها العسكرية في القريب العاجل ولا يمكن تفسير ذلك بعدم قدرتهم فالقدرة متوفرة لديهم وان كانت محكومة ببعض القوانين الدستورية فربما يتم ازاحة مثل هذه العوائق في المستقبل وعندئذ لن يكون هنالك اي عائق تكنولوجي لبناء جيوش قوية وبذلك فمن المتوقع ان يبقى الوضع الدولي كما هو عليه ربما لنهاية هذا القرن يمكن ان يتبعه بعد ذلك تغير ما(٩٢).

وهناك احتمال علينا توقعه في هذا المجال وهو امكانية عودة الاتحاد السوفيتي السابق الى الساحة الدولية والى منافسة الولايات المتحدة كما كانت تلك المنافية متجلية بفترة الحرب الباردة خاصة اذا ماأخذنا بعين الاعتبار جهود موسكو المتلهفة لاعادة اثبات وجودها على الساحة الدولية من خلال ما لمسناه اخيراً من معاودة موسكو ممارسة سياستها مثال ذلك دورها في البوسنة والهرسك ومحاولتها اعادة دور لها في الخليج وتجلى ذلك من خلال الوساطة التي قام وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيرن لاستصدار قرار لاعتراف العراق بالكويت وتنامي علاقات موسكو مع طهران على الرغم من الضغوط الامريكية وتطور التعاون النووي للاغراض السلمية بين روسيا وايران.

من هنا، فإن روسيا الفيدرالية قد تلجأ مرة أخرى إلى محاولة الاقتراب من دول الخليج، وذلك لما لتأثير النفط عليها للصعود بها إلى مصاف الدول المكونة للنظام العالمي. من هنا، قد تلجأ إلى منافسة الولايات المتحدة مرة أخرى كما كان ينطبق على الحرب الباردة وسياساتها.

Text Stamp

الخاتمة والاستنتاجات

تبدى لنا من خلال دراسة السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، بان هذه المنطقة اعتبرت منطقة مصلحة حيوية ومنطقة نفوذ خاصة بالولايات المتحدة، ولقد تجلى ذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة ومنذ الانسحاب البريطاني منها ملء الفراغ الناجم عن هذا الانسحاب وذلك بسبب احتواء المنطقة على النفط واحتياطاته الهائلة، ولما لهذه السلعة الاستراتيجية من أهمية ليست في ظروف السلم فقط وانما في ظروف الحرب ذلك.

كانت منطقة الخليج العربي من ضمن المناطق التي دخلت في سياسات الحرب الباردة، والمنافسة الكبيرة فيما بين الفواعل الرئيسية في تلك المرحلة من مراحل النظام الدولي الولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة اخرى، حيث لمسنا وبشدة سياسات العلاقات فيما بين العملاقين والتي تجلت بصورة واضحة في منطقة الخليج العربي كون المنطقة قريبة من حدود الاتحاد السوفيتي فقد تجلت سياسة وظاهرة الاستقطاب التي ميزت النظام الدولي السابق وكانت منطقة الخليج العربي، وقد كرست فيها ايضا ظاهرة احتواء الشيوعية.

لقد اعتبرت الولايات المتحدة منطقة الخليج العربي منطقة مصلحة حيوية لذلك فلقد عملت على ربط قوتها القوميةبتلك المنطقة الحساسة جدا للمصلحة الامريكية، ولقد تبين ذلك من خلال وضعها لمجموعة من الاهداف ولتكريسها لمجموعة من السياسات التي ساعدت بالتالي على تحقيق مصلحتها العليا المتمثلة بالنفط واحتواء الشيوعية فمن مبدأ نيكسون والاعتماد على الوكلاء المحليين مرورا بمبدأ كارتر واعتباره بصورة واضحة ان منطقة الخليج منطقة مصلحة حيوية وان اية محاولة من اية قوة خارجية (بصورة أساسية الاتحاد السوفيتي) سوف تواجه تلك المحاولات باية وسيلة حتى لو لجأت الى استعمال القوة العسكرية وقد عمل ريغان والاجماع الاستراتيجي على زيادة وتوثيق الصلة بين الولايات المتحدة ومنطقة الخليج مرورا ببوش والنظام العالمي الجديد والذي أكد على اهمية المنطقة للسياسة الخارجية الامريكية.

كل تلك السياسات والمبادىء تعتبر واحدة في جوهرها، أي أنها تعبر عن المصالح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في تلك المنطقة الحساسة ولكن ولو بدا ظاهريا بان الاسلوب يختلف نوعا ما تبعا لرؤية كل ادارة عن التي قبلها أو التي

Text Stamp

بعدها، إلا ان اهدافها جميعا كانت واحدة وثابتة خاصة وان الولايات المتحدة تعتبر دولة مؤسسات وليست دولة افراد اي ان ذلك يعني ان خروج رئيس ودخول اخر الى البيت الابيض لا يعني ان الرئيس الجديد سيعمل بمفرده او بحسب تطلعاته الخاصة وانما سيعمل في ظل المعطيات السائدة الظاهر منها او الخفي اي ان مصالح السياسة الامريكية لم تخرج عن الاطار المرسوم والمحدد لها بمعنى انها ستبقي ثوابت نابعة من طبيعة الدولة الامريكية ذاتها.

ان الولايات المتحدة وفي سبيل احتواء الاتحاد السوفياتي ومنعه من الاقتراب من المنطقة، لجأت الى تطويق المنطقة بسياسات لارغام السوفيت عن الابتعاد عنها وكانت الولايات المتحدة وفي سبيل خدمة اهدافها قد اتبعت سياسة تقوم على اساس توازن القوى التقليدي فيما بين الدول الفاعلة في المنطقة (ايران، العراق، السعودية) لمحاولة المحافظة على مصالحها ومحاولة منها لجعل هذه الدول قريبة من السياسة الامريكية فلجأت الى تأييد ايران الشاه لحين سقوط شاه ايران وقيام الثورة ثم فيما بعد ولتحقيق التوازن المطلوب لجأت الى تأييد العراق وتجلى ذلك من خلال الحرب العراقية الايرانية اي تتلخص تلك السياسة في ان اي دولة من هذه الدول تحاول الاخلال بنظام التوازن الاقليمي في المنطقة وتهديد المصالح الغربية والامريكية هناك فان القوتين الاخريين ستلجآن وبمساعدة الولايات المتحدة وبدعم منها الى مواجهة هذه الدولة.

مع منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات شهدت الساحة الدولية العديد من المتغيرات والمستجدات، التي كانت لها اليد الطولى في التأثير على السياسة الامريكية في منطقة الخليج، فقد انهار الاتحاد السوفيتي، وتفكك عقده، ووقعت أزمة الخليج تلك الازمة والتي اعتبرت وبحق بوتقة النظام العالمي الجديد والتي تحولت ومنذ البدايات والساعات الاولى لوقوعها من ازمة عربية خليجية الى ازمة عالمية توضحت من خلالها سمات النظام العالمي الجديد ثم ظهرت العديد من الكيانات الاقتصادية والتكتلات لكن الاهم من ذلك هو انهيار الاتحاد السوفيتي ووقوع ازمة الخليج ولما لهذين الحدثين من اهمية لما لها من ارتباط ببعضها بعضاً؛ فانهيار الاتحاد السوفيتي لم يعن لدى دوائر صنع السياسة الامريكية انهاء الاهتمام الامريكي بالمنطقة بل على العكس من ذلك. فلقد وسعت الولايات المتحدة من اهتمامها بالمنطقة وسعت الى البحث عن اعداء جدد ومبررات جديدة لوجودها في المنطقة

Text Stamp

وبخاصة بعد انتهاء الخطر الشيوعي، ولقد وجدت الولايات المتحدة بان تركز على الخطر الاقليمي بدل الخطر العالمي ولقد وجدت في العراق تائهتها فبعد خروج العراق من حربه مع ايران مال ميزان القوى نوعا ما لصالح العراق حتى اصبح دولة لها مكانة اقليمية مميزة في ظل غياب الدور الايراني بعد ان انهكته حرب الثمان سنوات فما كان من الولايات المتحدة الا ان وظفت الدخول العراقي للكويت لتحقيق اهدافها، ولوضع مبدأ كارتر موضع التنفيذ حيث تم لها ما سعت اليه منذ بداية اهتمامها بالمنطقة من خلال تكريس الوجود الامريكي في المنطقة، وحيث اصبح الوجود الامريكي حقيقة قائمة إذ قامت الولايات المتحدة بالرد على العراق من خلال حشد تأييد دولي عالمي لم يشهد له مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية واستعملت القوة العسكرية ولقد كانت للتغيرات العالمية المتمثلة بشكل رئيسي بالانهيار الذي أصاب الاتحاد السوفيتي بحيث كان السوفييت وفي ظل اشتعال الازمة يمرون بحالة اقتصادية متدهورة وباوضاع داخلية صعبة، وكان عليهم وفي سبيل الحصول على المساعدات الغربية التي كان لهم دور بالغ في انهياره ضرورة تأييد السياسات الغربية والامريكية فوقف الاتحاد السوفياتي منذ البداية الى جانب الغرب منفذا بدقة سياسة ،الوفاق الدولي الجديد فيما بينه وبين الولايات المتحدة الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة حرية الحركة بسهولة وتصعيد الازمة فيما يتوافق ومصالحها ودون الخوف من الفيتو السوفيتي.

بعد انتهاء الازمة، ومع مجيء الإدارة الحالية إدارة كلينتون ومع بروز التغيرات العالمية، شهدت السياسة الامريكية حيال المنطقة الخليجية منعطفاً مهماً تجلى ذلك من خلال المناداة بضرورة التخلي عن سياسة توازن القوى والتي تم اعتمادها ولعقود طويلة في المنطقة الخليجية تلك السياسة التي لم تعد تجني ثمارها وادت بالمنطقة الى محطات عدم استقرار كان يمكن معها تهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة والى ضرورة الانعطاف في هذه السياسة وجاء هذا التحول والانعطاف فيما عرف بسياسة الاحتواء المزدوج الخاصة بالدول الفاعلة اقليما في الخليج وتحديدا العراق وايران. بحيث تنبع تلك السياسة مباشرة من فلسفة احتواء الشيوعية والتي تقوم فلسفة تلك السياسة بالقضاء على الدولة هدف الاحتواء بالضغط اقتصاديا او من خلال منازلة عسكرية وهذا ما تم بالفعل فيما يتعلق بالعراق وايران، وسعت الولايات المتحدة الى الضغط على العراق اقتصاديا،

Text Stamp

من خلال تكبيله بقرارات الامم المتحدة وحشد التأييد الدولي وتغييب دوره عالميا، وهذا ما نجحت فيه. ثم ومن خلال عزل ايران عالميا وهذا ما تحاول اتباعه من خلال اقناع الدول الخليجية والعالمية بان ايران دولة راعية للارهاب واصبحت تشكل خطرا على الدول الخليجية او الغربية من خلال تصديرها للثورة وانها دولة تمارس سياسات معادية للغرب. من هنا، فإن عزلتها أمر يتطلب مصلحة هذه الدول (الغربية والخليجية).

إن الولايات المتحدة ووفقاً لمتطلبات النظام العالمي الجديد والذي اضحت فيه العوامل الاقتصادية تشكل العامل الحاسم في ادارة العلاقات الدولية ستعمل على تعميق تواجدها في هذه المنطقة لتبقى قريبة وعلى علاقة مباشرة بامدادات النفط، لاسيما في وضع تشير فيه الارقام الى تزايد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي بسبب حاجتها له من جهة ولمواجهة الاقطاب العالمية الاقتصادية من جهة اخرى لذلك فان سيطرة الولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي وضمان هيمنتها عليه وعلى نفطه سيتيح بالتالي فرصة كبيرة امام السياسة الامريكية لمواجهة القوى الاقتصادية (اليابان واوروبا). مع الاشارة بان هذه القوى مع انها تمتلك قوة اقتصادية الا انها لم ترتق بعد الى مستوى المنافسة السياسية. وهذا ما ذكره الرئيس نيكسون في كتابه الحرب الحقيقية والذي نشر عام ١٩٨٠ "علينا اليوم اكثر من اي يوم مضى ان نعلم من يسيطر على ماذا في الخليج والشرق الاوسط لانه المفتاح الذي يسمح لنا بان نعرف من يسيطر على ماذا في الخليج"(٧٥).

إن الولايات المتحدة وفي سبيل تمسكها بمنطقة الخليج ستعمل على:

١. محاولة ردع أي عدوان جديد يمكن أن يهدد المنطقة ويعمل على زعزعة الاستقرار فيها، ويؤدي بالتالي إلى تهديد مصادر النفط وامداداته البالغة الحساسية للولايات المتحدة.

٢. العمل وبشكل متواصل على التقارب مع دول الخليج وبخاصة دول مجلس التعاون، من خلال إمداد هذه الدول بالسلاح، ومن خلال اجراء المناورات العسكرية والتدريبات المستمرة، ومن خلال الالتزام الامريكي بحماية امن الخليج وذلك محاولة منها لتطمين هذه الدول من جهة ولتبقى مصادر النفط سليمة وتبقى للولايات المتحدة السيطرة الاولى.

Text Stamp

من المحتمل أن تقوم السياسة الامريكية والقائمة على سياسة الاحتواء المزدوج، التي اتبعت ازاء العراق وايران بالتغير والعودة مرة اخرى الى سياسة توازن القوى التقليدية، خصوصاً هذه السياسة كان عليه تطبيقها على العراق من خلال دعمها بقرارات الامم المتحدة. أما فيما يتعلق بايران فان امر عزلتها غير مدعوم دولياً ويمكن ان لا تستطيع العمل على عزلتها بسبب حاجة الدول الصناعية الكبرى للنفط الايراني ومن هنا يمكن التشكيك في هذه السياسة بالنسبة لايران.

من النتائج التي يمكننا أن نسوقها في هذا المجال ان المستقبل القريب لن يشهد تغيرا للدور الامريكي في النظام ولكن ربما تنشأ فيما بعد.

في ظل نظام عالمي يتميز بغلبة العامل الاقتصادي، وانحسار العامل العسكري فإن الظروف الدولية تحتم على كل من اليابان واوروبا ان لا تغير مواقفها من الولايات المتحدة ومن سياستها العالمية، وبخاصة ان منطقة الخليج العربي، ليست مهمة فقط من وجهة نظر المصالح الامريكية بل والغربية ايضا فالمنافسة ستكون على الاسواق والاستثمارات والفوائض المالية الضخمة التي تحويها المنطقة فيما بين هذه القوى اي بمعنى اخر فان التنافس من المتوقع ان يكون تنافسا اقتصاديا ولن تلجأ اي قوة من هذه القوى الى الصراع عسكريا لان ذلك لا يصب في مصلحة ايا منها ولكن هذا لا يحتمل حدوثه في المستقبل القريب لان الفواعل الرئيسية الثلاث اوروبا واليابان والولايات المتحدة يهمها المحافظة على الوضع الدولي كما هو؛ لأن جميعها مستفيدة من الوضع القائم اليابان يهمها ان لا يعوقها اي عائق عن النهوض باقتصادها واوروبا يهمها ان لا يعيقها احد في اتمام وحدتها اما الولايات المتحدة وفي ظل تراجع قوتها يهمها الابقاء على الوضع الحالي قائما وبقاءها الدولة القائدة للنظام العالمي الجديد من خلال الوضع القيادي الممنوح لها من قبل اليابان واوروبا.

وفي ضوء كل ما ذكر، فإن منطقة الخليج ستبقى كما وصفها الرئيس الامريكي السابق كارتر بانها منطقة مصلحة حيوية، ولن تسمح الولايات المتحدة لأي قوة سواء أكانت اقليمية أم دولية بالسيطرة عليها؛ لانها عند ذلك سوف تدافع عنها وبأية وسيلة حتى لو لجأت إلى استعمال القوة العسكرية.

Text Stamp

قائمة المصادر والمراجع

١ - صبري الهيشي، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط١٩٨١.

٢ - Emil Nakhteh Arab-American Awrelaionsin the Culf, American Enterpris, Washington, 1975.

٣ - عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الادبية، ط١، ١٩٩٤.

٤ - محمد فضة، التدخل السوفيتي في أفغانستان دراسة جيوسياسية وجيوستراتيجية للصراع الدولي في جنوب اسيا، نشر بدعم من الجامعة الاردنية، ١٩٨٦، بدون طبعة.

٥ - خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، مجلة الخليج العربي، مجلد ١٧، العدد الأول، نيسان، ١٩٨٥.

٦ - مخلد المبيضين، سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي للفترة بين ١٩٦٧-١٩٨٠، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٨.

٧ - عبد الرضا اسيري، الخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد الأول، شتاى، ١٩٨٩.

٨ - زكريا عبد الحميد باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣١، العدد ٣، خريف ١٩٨٥.

٩ - ابراهيم عويس، فوائض البترودولارات وجهة نظر اقتصادية، النفط والتعاون العربي، مجلد ١٢، عدد، ١٩٨٦/٤/٣.

١٠- خليل علي مراد، الولايات المتحدة للنفط وأمن الخليج العربي في السبعينات، مجلة الخليج العربي، مجلد ١٤، العدد الأول، ١٩٨٢.

١١- حسين آغا وآخرون، قضايا الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٢.

١٢- محمد جواد علي، الاستراتيجية السوفيتية في المحيط الهندي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية بجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤.

Text Stamp

١٣- سياسة ايران الدولية، شذرات مختارة من كلمات الشاهنشاه اريا مهر وكتاباته، قسم الاعلام في وزارة الخارجية.

١٤- ادوارد ريس، التوسع الامريكي في الخليج، دار التقدم، موسكو ١٩٨٩.

١٥- بروس كوينهولم، سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج الفارسي، ترجمة محمد شاكر مشعل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، طهران، ١٩٨٠، دون تاريخ نشر.

١٦- محمد علي الهلاود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز الدراسات، الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة دار الارشاد، بغداد، ١٩٨٠.

١٧- ودودة بدران، الاستراتيجية والتغيير في سياسة القوتين الأعظم تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينات، الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ١، ع٣٦، نيسان ١٩٩١.

١٨- أميل نخلة، السعودية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، دار الكلمة للنشر ط ١٩٨١.

١٩- ابراهيم العبيدي، حليفات الغزو الامريكي لمنطقة الخليج، افاق عربية، كانون أول ١٩٩٠، السنة الخامسة عشر.

٢٠- غازي ربابعة، استراتيجية القوتين العظميين بالشرق الاوسط، ١٩٦٧-١٩٨٠، ط١، ١٩٨١.

٢١- ر.ك، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢.

٢٢- عبدالواحد الناصر، العلاقات الدولية، الجزء الإول، ١٩٨٧، بدون مكان نشر.

٢٣- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الوطني للثقافة ١٩٨٩.

٢٤- نازلي معوض، الاحداث الرئيسية منذ اتفاق يالطا حتى اجتماع مالطا، الفكر العربي، ع ٦٤، نيسان ١٩٩١.

٢٥- محمد عبد الجبار، النظام الدولي من القطبية الثنائية الى القطبية الثلاثية، مجلة العالم، ع ٣٥٣، ١٩٩٠/١١/١٧.

٢٦- نظام شرابي، امريكا والعرب. رياض الريس للكتب والنشر والتوزيع. قبرص. ١٩٨٢.

Text Stamp

٢٧- زهير شكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي مبدأ كارتر معهد الاتحاد العربي، برنامج الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٣.

٢٨- محمد انور عبد السلام، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الامريكية والسوفيتية، السياسة الدولية، ع٦٨، اكتوبر ١٩٨٢.

٢٩- فطين علي فريد، السياسة الامريكية في الخليج العربي من مبدأ نيكسون الى سياسة بوش، الدفاع، ع ٧٤ سبتمبر ١٩٩٢.

٣٠- كابي طبراني، شتاء الغضب في الخليج، دار الجيل، بيروت ١٩٩١.

٣١- بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبدالقادر، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٣.

٣٢- عقيد ركن احمد سعيد، حرب الخليج الثانية، ١٩٩٠ القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية، كلية الحرب الملكية الاردنية، بدون تاريخ.

٣٣- حمدان حمدان، الخليج بيننا، بيسان للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٣.

٣٤- عدنان بدر، الاحتكارات العسكرية الامريكية وازمة الخليج، آفاق عربية، ع١، كانون ثاني ١٩٩١.

٣٥- الامم المتحدة، القرارات التي اتخذها مجلس الامن التابع للامم المتحدة فيما يتصل بالحالة بين العراق والكويت.

٣٦- تقارير دولية، استراتيجية امريكية لعملية السلام العربية الاسرائيلية، مجلة دراسات فلسطينية.

٣٧- هاشم كاظم نعمة، المتغير الامريكي ومستقبل الامن في الخليج، المستقبل العربي، العدد ١٩٥، ١٩٩٥/٥.

38- Martin Indyk and Atters, US Pol:cy Towad Iran and Iraq, Middle East Policy, Vol.11, No.1, 1994.

39- Gregory Gause, The Tllogic of dual contain ment, Foreign affair, Vol.73, No.2, March/April, 1994, P.57.

٤٠- محمد كاظم سجادبور، الاحتواء المزدوج بين النظرية والتطبيق، مجلة شؤون الاوسط، العدد ٢٧، كانون ثاني، ١٩٩٢.

٤١- علي الطراح، تطور السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي، السياسة الدولية، العدد ١٠٧، يوليو ١٩٩٤.

Text Stamp

٤٢- الدستور، عمان، ع ٩٧٤٨، ١٢/ تشرين اول، ١٩٩٤.

٤٣-رونالد نيومان، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، الملف العراقي، ع ٢٧ اذار ١٩٩٤.

٤٤- جاسم الشمري، الى اي مدى يستمر التهديد العراقي، مجلة المجلة، ع ٧٦٦، ٩٢/١٠/٢٢٠١٦.

٤٥- ادوارد جرجيان، سياسة امريكا تجاه العراق ايران والاسلام، الملف العراقي، العدد ٢١، ١٩٩٣.

٤٦- نص القرار ٩٤٩، الملف العراقي، تشرين ثاني ع ١٩٤٣٥.

٤٧- صحيفة الحياة، لبنان، ع ١١٦٨٧، ١٨ شباط، ١٩٩٥.

٤٨- وثائق السياسة الامريكية بشأن العراق، الملف العراقي، ع ٢٧، آذار ١٩٩٤.

٤٩- احمد ابراهيم محمود، السياسة العسكرية الايرانية، السياسة الدولية.

٥٠- عمر الشافعي، آفاق الدور الايراني، اوراق الشرق الاوسط، ع ٣، يوليو ١٩٩١.

٥١- د. زبغنو بريجنسكي، عواقب انتهاء الحرب الباردة على الامن الدولي، مقالة معربة، صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، منشورة في:
Adelphi papers No.265, Winter 1991/1992.

٥٢- وليد محمود عبد الناصر، ايران نحو الحسم والتصعيد ام الاستمرار، السياسة الدولية، ع ١١٧ يونيو ١٩٩٤.

٥٣- التقرير السنوي لمعهد الدراسات الاستراتيجية قلقا دوليا من مطوحات ايران العسكرية، الدستور، عمان، ع ٩٢٤٦، ٩ ايار، ١٩٩٣.

٥٤- نازلي معوض احمد، تركيا وايران كارثة الخليج الثانية، مقارنة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢/١، مجلد ١٩، ربيع صيف ١٩٩١.

٥٥- ياسين مجيد، العلاقات الايرانية الامريكية، مفارقات الحوار والاحتواء، شؤون الاوسط، ع ٣٩ اذار ١٩٩٥.

٥٦- الدستور، عمان، ع ٩٤٢٩، ٩ تشرين ثاني، ١٩٩٣، ص ٢٦.

٥٧- الاسواق، عمان، ع ٣٧٨، ٢٨ ايلول، ١٩٩٤.

٥٨- نص تقرير الرئيس الامريكي الى الكونغرس بشأن العراق، الملف العراقي، ع ٣٨ شباط ١٩٩٥.

Text Stamp .

٥٩- رفيق الغبرا، نقد العقل العربي المغامرة، حالة ازمة الخليج، السياسة الدولية، ع ١١٩، يناير ١٩٩٥.

٦٠- محرر الشؤون العربي، العراق يربط مراقبة التسلح برفع الحصار، الافق، ع ١٢٢، ٥ تشرين اولال ١٩٩٤.

٦١- الرأي، عمان، ع ٨٩٨٢، ٢٩ اذار ١٩٩٥.

٦٢- الرأي، عمان، ع ٨٩٩٦، ١٢ نيسان ١٩٩٥، ص ٢٧.

٦٣- د. غسان العطية، التصعيد العسكري العراقي تكريس للمأزق الواحد، الملف العراقي، العدد ٥، تشرين ثاني ١٩٩٤.

٦٤- علي جوني، بعد هدوء العاصفة العراقية لاخطة امريكية للتغير شؤون الاوسط، ع ٤٥ تشرين اول ١٩٩٥.

٦٥- الاسواق تفتح الملف السري للنادي النووي، الاسواق، عمان، ع ٨٧، ١٧ تشرين اول ١٩٩٣.

٦٦- الرأي، عمان، ع ٨٦٥٥، ٢٩ نيسان، ١٩٩٤، ص ١٦.

٦٧- الشعب، عمان، ع ٣٦٥٦، ٢٥ حزيران، ١٩٩٣، ص ١٧.

٦٨- الدستور العدد،٣ ٩٩ بتاريخ ١٩٩٥/٣/١٩

٦٩- تشارلز رايت، النظام العالمي الجديد ومستقبل العراق الاحتمالات الممكنة، الملف العراقي، ع ٣٨، شباط ١٩٩٥.

٧٠- The Future of Iraqi Mulitary By Micheal Elsenst adtl
كتاب صادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ١٩٩٣، نشر ترجمة له في الملف العراقي، ع ٣٤، اكتوبر، ١٩٩٤.

٧١- د. ممدوح سلامة، هل يصبح العراق عملاق النفط في التسعينات، محاضرة منتدى شومان الثقافي، ١٩٩٥/١/٢٩، الساعة السادسة مساءا.

٧٢- د. ممدوح سلامة، هل انتهى حقا دور النفط العربي، محاضرة منتدى شومان الثقافي، ١٩٩٥/١/٢٨ الساعة السادسة والنصف.

٧٣- عدنان السامرائي، ما الذي تريده امريكا من العراق، الرأي، ع ٨٩٩٧، ٣ نيسان ١٩٩٥.

Text Stamp

٧٤- عبد العزيز صويغ، ايران واستمرار الخليج، صحيفة عكاظ، السعودية، ١٩ كانون اول ١٩٩٣.

٧٥- رفسنجاني بين مأزق المعارضة والتفاهم مع العراق، الاسبوع العربي، ع ١٨٣١، الاثنين تشرين ثاني ١٩٩٤، ص ٩.

٧٦- صلاح العقاد، نظرية الفراغ في الخليج العربي، السياسة الدولية، ع ٣٤ اكتوبر ١٩٩٣.

٧٧- محمود مساد، الخليجيون يدفعون ثم حصارهم، الافق، ع ١٢٦، ٢ تشرين ثاني ١٩٩٢.

٧٨- عبد الجليل مرهون، الخليج في التسعينات لوحة التحالفات السياسية، شؤون الاوسط، ع٤، كانون اول ١٩٩٢.

٧٩- علي نيسان المتغيرات الدولية في منطقة الخليج العربي وانعكاساتها على الامن القومي العربي، الخليج العربي، ع٢/١، مجلد ٢٥، ١٩٩٣.

٨٠- وليد محمود عبد الناصر، العامل الاسلامي والدور الايراني في الجمهورية الاسلامية المستقلة، السياسة الدولية، ع ١٢٠، ابريل ١٩٩٥.

٨١- احمد طه محمد، التحولات السياسيةفي اسيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، ع ١٠٨، ابريل ١٩٩٢.

٨٢- مروان بشارة٣، بل كلينتون، الحملة الادارة والسياسة الخارجية، دار السامرة، الطبعة الاولى ١٩٩٣.

٨٣- محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفياتي، دار الشروق، ط١ ١٩٩٠.

٨٤- عبير حوامدة، القوى المؤثرة في العالم المعاصر حالة الصراع بين الشرق والغرب، رسالة ماجستير الجامعة الاردنية، تشرين ثاني، ١٩٩٣.

٨٥- دينس بركيز، السياسة العالمية للطاقة رؤية مستقبلية، سلسلة بحوث دولية> العدد ١، ١٩٩٤.

٨٦- صلاح المختار، كيف تنظر اوروبا واليابان الى محاولات امريكا الانفراد بالسيطرة على العالم، افاق عربية، ع ٥، مارس ١٩٩٢.

٨٧- ريتشار نيكسون، امريكا والفرصة التاريخية، نقله الى العربية محمد زكريا اسماعيل، ط١، ١٩٩٢ توزيع مكتبة بيسان.

Text Stamp

٨٨- ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، بدون طبعة، ١٩٨٧.

٨٩- سامي عصاصه، هل انتهت حرب الخليج، دراسة جدلية في تناقضات الازمة، ط١، بيروت ١٩٩٤.

٩٠- حسن البزاز، السياسة الالمانية في الشرق الاوسط، الفرص والمخاطر المؤتمر الاستراتيجي العربي الثالث ، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان ٢٦-٢٨/ع/٩٢.

٩١- عبد الجبار الخلفي، اثر اوروبا الموحدة ١٩٩٣ على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، الاقتصاد الخليجي، ع٧، ١٩٩٤.

٩٢- د. هالة مسعدة، القوى الصاعدة في النظام العالمي الجديد اوروبا واليابان والنظام العالمي الجديد، مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ط ١٩٩٤.

٩٣- نهى مكاوي، الدور الامريكي في النظام العالمي الجديد والنظام العالمي الجديد، مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ط١، ١٩٩٤.

Text Stamp

Abstract

The U.S Policy in the Gulf Region After Cold War and Gulf Crisis

٤٧٠٥٣٤

Majida O. Abu Jamous

Supervised by:

Dr. Radwan Al-Abdallah

This thesis discusses the US policy in the gulf region after the end of the cold war and the gulf crisis during the post cold war period by based on the hypothesis the US policy toward gulf region as a result of the change that happened of the new order.

The US gave this region special attention because of the high oil reserves the US set up a special strategy to gain easy access to oil fields and cheap suppliers to achieve this, the US had several economy political goals; first USSR protect in the strategic water fronts to maintain such goal US was prepared for direct military confrontation as happened in the second gulf war therefore US concentrated these goals through a package of policies which guaranteed the maintenance of her vital interest in the region theses policies reflected firstly Nixon Doctrine followed by Carter Doctrine Regan Doctrine an Bush new world order.

The collapse of U.S.S.R along with the liberalizing of regional forces created an obvious threat to the stability changing the balance in the region which it self was a direct and obvious threat to the U.S vital interest.

Thus the economic aspect of power, within the framework of the new international order, (whereby the interests and relations intermingle together),

Text Stamp

became the decisive factor in the political field more than the normal procedure of power (Armanient).

This, indicates the necessity of studying and analyzing the international relation which are based on competition between countries that control the international relations through the options and potential they posses, and as the gulf region dwells in the core of the international game of competition due to economic potential of the area, especially oil. Therefore, it became one of the important areas in this game or field.

Consequently, the study of the American policy is of utmost importance to comprehend the indicate relationships that govern the future policy.